

ظَاهِرَةُ النُّعُوضِ فِي الْعَرَبِيَّةِ

وَمَا حُمِلَ عَلَيْهَا مِنَ الْمَسَائِلِ

تَأَلَّفَتْ
الدُّكْتُورُ عَبْدُ الْفَتَّاحِ أَحْمَدُ الْحَمُوزُ

جَامِعَةُ مُؤَتَةِ
دَائِرَةُ الْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ

دارُ عَمَّارٍ

بحقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م



الإقامة - غسان - سوق البتراء - قرب الجامع الحسيني
من ب. ٩٢١٦٩١ - هاتف ٦٥٢٤٢٧

النقدِیم

بینا أحاضر في طلاب السنة الرابعة (قسم اللغة العربية) في كلية اللغة العربية (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، سنة ١٤٠٣ هـ) عن الإبدال والقلب والإعلال والتعويض — رأيت أنَّ الظواهر الثلاثة الأولى قد وفَّاهَا النحويون واللغويون القدامى بحثاً واستقصاءً وتدويناً للشواهد والأمثلة المصنوعة الشرة، وأنَّ ظاهرة التعويض تكاد تكون متناساة تماماً في مظانِّ هؤلاء إذا استثنينا حدَّها في بعضها وذينك البابين اللذين أحدهما في (الخصائص)^(١) لابن جني، وثانيهما في (الأشباه والنظائر)^(٢) للسيوطي الذي نقل الباب الأول بإضافاتٍ قليلة.

ولسْتُ أدري ما سَبَّبَ هذا التناسي والإغفال؟ وغالبُ ظنِّي أنَّ ذلك يعودُ إلى أنَّ جمهوراً من هؤلاء لا يَرَوْنَ فرقاً بين الإبدال والتعويض، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما نذهب إليه دوران كلتا اللفظتين في مظانَّهم من غير تفرقة بين ما يمكن أن يُعَدَّ تعويضاً وما يمكن أن يُعَدَّ إبدالاً من حيثُ وُضِعَ إحداها موضع الأخرى، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ذلك أيضاً أنَّ كثيراً من هذه المظان لم يُشِرْ إلى التعويض في ثنايا الحديث عن الإبدال والإعلال والقلب.

ولعلَّ هذا التناسي والإغفال يُعَدُّان حافِزاً قوياً لِمَنْ يَوَدُّ البَحْثَ في هذه الظاهرة وما يدور في فلكها من مسائل؛ ولذلك اتَّخَذْتُ عُمْدَتِي فيها معاجم اللغة

(١) انظر: ٢/٢٨٥ — وهذا الباب هو (باب في زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف).

(٢) انظر: ١/١٠٨.

والنحو والصرف وغيرها ممّا له صلةٌ بها.

ولقد رأيتُ أن أَعُدَّ من مسائل هذه الظاهرة ماله صلةٌ بها كتأويل الأسماء بالأفعال، والأسماء بالأسماء، والأفعال بالأفعال، والحروف بالحروف، وغير ذلك من المسائل، لأنّها تقوم مقام بعضها من حيثُ المعنى أو الوظيفة النحوية. ولقد رأيتُ أن أتخذُ عُمُدتي فيما مرَّ المثل العربيّ؛ لأنني قد تحدّثت عنها في القرآن الكريم في مؤلّفي (التأويل النحوي في القرآن الكريم)؛ ولأنّها مسائلٌ يَغسُرُ حَضْرُها في الكلام العربي؛ نظمه ونثره، والحديث النبوي الشريف، ولقد رأيت أن يكون حديثي موجراً رغبةً في عَدَم الإطالة.

ورأيتُ أن يكونَ هذا البحثُ في أربعة فصولٍ وتمهيدٍ تحدّثت فيه عن حدّ التعويض والإبدال والقلب وعمّا بينها من اتفاقٍ أو اختلاف، مبيّناً فيه أيضاً مواقف النحاة من التعويض والإبدال.

والفصل الأوّل في التعويض الذي يدورُ في فلك الحركة والحروف غير العاملة التي في بنية الكلمة أو غيرها.

والثاني يدورُ في فلك الاسم، والثالث في فلك الفعل، والرابع في فلك الحرف في غير ما مرَّ.

وبعدُ فاللّه أسأل أن يُوفّقنا عالّمين ومتعلّمين لخدمة لغة القرآن الكريم، وأسأله المغفرة إن أخطأتُ أو زللتُ، وجزيل الثواب إن أصبّتُ.

الدكتور عبد الفتاح أحمد المحموز

جامعة مؤتة

دائرة العلوم الانسانية

التمهيد حدّ التعويض والإبدال والقلب وما بينهما من انفاق أو اختلاف

تكاد كثير من مظانّ النحو والصرف وغيرها من كتب اللغة وما يدور في فلكها تهمل ظاهرة التعويض في العربيّة تماماً، إذ اكتفت ببسط الحديث عن ظاهرتي الإبدال والقلب وما يدور في فلكيهما من مسائل الإبدال والقلب، بالإضافة إلى حدّهما والأمثلة الثرة التي تطالعنا في هذه المظان، أما ظاهرة التعويض فلم تحظ بالشرح أو الحدّ كغيرها من مسائل الصرف في كثير من المظان (١) التي اكتفت بتدوين بعض الأمثلة لتعزيزها. وغالب ظنّي أن هذه المظان لا ترى فرقاً بين ظاهرتي الإبدال والتعويض.

ويتراءى لي أن شيخ النحاة سيبويه يُعدّ رائداً في التفرقة بينهما وبين غيرهما من مسائل النحو والصرف المختلفة، جاء في كتابه في (باب اطراد الإبدال في الفارسية): «يبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم الجيم لقربها منها، ولم يكن من إبدالها بد؛ لأنها ليست من حروفهم، وذلك نحو: الجرّيز، والآجر، والجورب، وربما أبدلوا القاف لأنها قريبة أيضاً، قال بعضهم: قُرْبُر، وقالوا: كُرْبُق، وقُرْبُق، ويبدلون مكان آخر الحرف الذي لا يثبت في كلامهم...» (٢).

فالإبدال في هذا النصّ المقتبس عند شيخ النحاة هو وضع حرف في مكان

(١) أنظر شرح الملوكي في التصريف: ٢١٨، وانظر سر صناعة الإعراب، الممتع في التصريف، الإبدال لابن السكت، الإبدال الطيب اللغوي. المقتضب: ٦١/١ -، التبصرة والتذكرة: ٨١٢/٢ -.

(٢) الكتاب: ٣٠٥/٤.

حرف. وجاء في موضع آخر من (الكتاب) في (باب ما يكون في اللفظ من الأغراض): (اعلم أنهم ممّا يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك. ويحذفون ويُعوّضون، حتّى يصير ساقطاً، فَمِمّا حُذِفَ وأصله في الكلام غير ذلك: لم يَكْ، ولا أَدِرْ، وأشباه ذلك،... والعوّض قولهم: زنادقة وزناديق، وفرانزة وفرازين، فَحَذَفُوا الباء وعوّضوا الهاء، وقولهم: أسطاعَ يُسطيعُ، وإنّما هو: أطاعَ يُطيّعُ، زادوا السينَ عَوْضاً من ذهاب حركة العين من (أَفْعَلْ)، وقولهم: اللهمّ، حَذَفُوا (يا)، وألَحَقُوا الميمَ عَوْضاً»^(١).

فالعوّض في هذا النصّ المقتبس كما هو بيّن هو وَضْعُ حرفٍ في غير مكانِ الحرفِ المُعوّضِ منه، أو وضع حرفٍ في غير مكان الحركة المُعوّضِ منها، فالسين في (أسطاعَ) عَوْضٌ من حركة عين (أَفْعَلْ)، وهي الفتحة؛ لأنّ الأصل في (أطاعَ): أَطَوّعَ، من باب (أَفْعَلْ).

ولعلّ ما يطالعنا في المظانّ اللاحقة من تفرقة بين هاتين الظاهرتين يدور في فلك ما مرّ عند سيبويه، فهي تنهل من ينابيعه الثرة إذا استثنينا تلك الأمثلة التي تدور في ثناياها لتعزيز ظاهرة التعويض كما سيتضح فيما بعد.

وممّن يدور في فلك شيخ النحاة أبو القاسم الزمخشري في كتابه (المحاجة بالمسائل النحوية): «ومعنى العوّض: أن يَقَعَ في الكلمة انتقاص من التشية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما، فتدورك ذلك بزيادة التنوين. والفرق بين العوّض والبدل: أن البدل يَقَعُ حَيْثُ يَقَعُ المُبدَلُ مِنْهُ، والعوّض لا يُراعى فيه ذلك، ألا ترى أن العوّض في (اللهمّ) في آخر الاسم، والمُعَوّض منه في أوّله»^(٢).

وابن يعيش في (شرح المفصل): «البدل أن تُقِيمَ حرفاً مقامَ حرفٍ إمّا ضرورةً وإمّا صنعةً واستحساناً، وربّما فرّقوا بين البدل والعوّض، فقالوا: البدل أشبه بالمبدل منه من العوّض بالمُعَوّض؛ ولذا يَقَعُ مَوْقَعُهُ. نحو: تاء (تَحْمَة)،

(١) الكتاب: ٢٤-٢٥، وانظر: ٢١١/٢.

(٢) المحاجة بالمسائل النحوية: ١١٦-١١٧.

و(تُكَاتَة)، وهَاء (هَرَقْتُ)، فهذا ونحوه يُقَالُ لَهُ بَدَلٌ، وَلَا يُقَالُ لَهُ عِوَضٌ؛ لِأَنَّ
 الْعِوَضَ أَنْ تُقِيمَ حَرْفًا مَقَامَ حَرْفٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، نَحْوُ: تَاء (عِدَّة)، وَ(زَنَة)،
 وَهَمْزَة (ابن)، وَ(اسم)، وَلَا يُقَالُ فِي ذَلِكَ بَدَلٌ إِلَّا تَجَوُّزًا مَعَ قَلِيلَةٍ...» (١).

وثلعب في مجالسه: «أَجَزْتُهُ إِجَازَةً، وَأَقَمْتُهُ إِقَامَةً، جَاءَ بِهَا عِوَضًا مِمَّا
 أَلْفَوَا» (٢).

وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّ ابْنَ خَالَوَيْهِ مِمَّنْ يَفَرِّقُونَ بَيْنَهُمَا كَمَا يَبْدُو مِنَ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي
 دَوَّنَهَا: «وَتَكُونُ عِوَضًا مِمَّا حَذَفُوا، وَلِهَذَا نَظَائِرُ كَقَوْلِهِمْ: وَزَنَ زَنَةً، وَوَعَدَ عِدَّةً،
 وَالْأَصْلُ: وَزَنَهُ، وَوَعَدَهُ، وَقَبْلَ الْهَاءِ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ: وَزَنًا وَوَعْدًا، فَحَرَكُوا فَاءَ
 الْفَعْلِ، وَهِيَ الْوَاوُ اسْتِثْقَالًا لِلْكَسْرِ عَلَى الْوَاوِ؛ لِأَنَّ الْمَضَارِعَ مِنْهَا مُعْتَلٌّ، فَلَمَّا
 حَذَفُوا الْوَاوَ عَوَّضُوا الْهَاءَ فِي آخِرِهَا، وَمِثْلُهُ أَقَمْتُهُ إِقَامَةً، وَأَطَلْتُهُ إِطَالَةً، وَالْأَصْلُ:
 أَقَمْتُهُ إِقْوَامًا وَأَطَلْتُهُ إِطْوَالًا، فَحَرَكُوا الْوَاوَ، وَهِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ فِي الْفَعْلِ،
 [فَحَذَفُوهَا]، وَعَوَّضُوا الْهَاءَ فِي آخِرِهَا، فَقَالُوا: أَقَمْتُهُ إِقَامَةً، وَأَطَلْتُهُ
 إِطَالَةً...» (٣).

وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْأَشْمُونِيِّ فِي شَرْحِهِ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ: «وَالْبَدَلُ لَا يَخْتَصُّ كَمَا
 سَتَرَاهُ، وَيَخَالَفُهُمَا التَّعْوِيزُ، فَإِنَّ الْعِوَضَ يَكُونُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْمَعْوَضِ مِنْهُ كَتَاءِ
 (عِدَّة)، وَهَمْزَةِ (ابن)، وَيَاءِ (سُقَيْرِيح)، وَيَكُونُ عَنْ حَرْفٍ كَمَا ذُكِرَ، وَعَنْ
 حَرَكَةِ كَسِينِ (أَسْطَاعٍ) كَمَا تَقَدَّمَ» (٤).

وَإِبْنُ جَنِّي فِي (الْخَصَائِصِ): «اعْلَمْ أَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي يُحْدَفُ فَيُجَاءُ بِآخَرٍ
 عِوَضًا مِنْهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَصْلِي، وَالْآخَرُ زَائِدٌ... أَمَّا مَا حُذِفَتْ فَاوُهُ وَجِيءَ
 بِزَائِدٍ عِوَضًا مِنْهُ فَبَابُ (فِعْلَةٌ) فِي الْمَصَادِرِ؛ نَحْوُ: عِدَّةٌ وَزِنَةٌ وَشِيَةٌ وَجِهَةٌ، وَالْأَصْلُ:

(١) شرح المفصل: ٧/١٠.

(٢) مجالس ثعلب: ١٦٩.

(٣) الألفات: ٤٧، وانظر في ذلك المنصف: ٢٩١/١.

(٤) حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني غ ٢٧٩/٤.

وَعْدَةً، وَوَزْنَةً، وَوَشِيَةً، وَوَجْهَةً، فَحَذَفَتِ الْفَاءَ لَمَّا ذُكِرَ فِي تَصْرِيفِ ذَلِكَ، وَجُعِلَتْ
التاء بدلاً من الفاء...» (١).

والمرادي في (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) (٢)، والصبّان في
حاشيته على شرح الأشموني (٣)، وابن منظور في (لسان العرب) (٤)، والشيخ
خالد الأزهرى (٥)، وغيرهم.

وَيُفْهَمُ مِمَّا فِي (شرح التصريح على التوضيح) وغيره أَنَّ التَعْوِضَ قَدْ يَكُونُ
فِي مَكَانِ الْمَعْوِضِ مِنْهُ: «الِإِبْدَالُ هُوَ فِي الْإِصْطِلَاحِ جَعْلُ حَرْفٍ مَكَانَ حَرْفٍ آخَرَ
مُطْلَقاً، فَخَرَجَ بِقَيْدِ الْمَكَانِ الْعَوَضُ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي غَيْرِ الْمَكَانِ الْمَعْوِضِ عَنْهُ،
كَتَاءِ (عِدَّة)، وَهَمْزَةِ (ابن)، وَبَقِيدِ الْإِطْلَاقِ الْقَلْبُ، فَإِنَّهُ مَخْتَصٌّ بِحُرُوفِ
الْعِلَّةِ» (٦).

وهو مذهب أبي حيان النحوي أيضاً: «قَالَ أَبُو حَيَّانَ: قَدْ يَكُونُ التَعْوِضُ
مَكَانَ الْعَوَضِ كَمَا قَالُوا: يَا أَبَتِ، فَالتاء عَوَضٌ مِنْ ياء المتكلم، وقد يكون
العوض في الآخر من محذوف كان في الأول، كَعِدَّة وَزْنَةٍ، وَعَكْسُهُ كَاسِمٍ
وَاسِيتٍ، لَمَّا حَذَفُوا مِنْ آخِرِهِ لَمْ يَكُنْ الْكَلِمَةُ عَوَّضُوا فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ» (٧).

أَمَّا أَبُو الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيُّ فَمَتَى يَوْجِبُونَ كَوْنَ الْعَوَضِ فِي غَيْرِ مَكَانِ الْمَعْوِضِ مِنْهُ:
«وَالْعَوَضُ مُخَالَفَةُ اللَّبْدَلِ، فَتَبَدُّلُ الشَّيْءِ يَكُونُ فِي مَوْضِعِهِ، وَالْعَوَضُ يَكُونُ فِي غَيْرِ
مَوْضِعِ الْمَعْوِضِ عَنْهُ قَالَ: فَإِنْ قِيلَ التَعْوِضُ فِي مَوْضِعٍ لَا يُؤْتَقُ بِأَنَّ الْمَعْوِضَ عَنْهُ فِي
غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ مِنْهُ تَكْمِيلُ الْكَلِمَةِ، فَأَيُّنَ كَمَلْتَ حَصَلَ غَرَضُ التَعْوِضِ، أَلَا

(١) الخصائص: ٢٨٥/٢.

(٢) انظر: ٣/٦ - .

(٣) انظر: ٢٧٩/٤.

(٤) انظر (هرق): ١٣٥/١٠.

(٥) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٦/٢.

(٦) شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٦/٢.

(٧) الأشباه والنظائر: ١٢٠/١.

تَرَى أَنَّ هَمْزَةَ الْوُضَلِ فِي (اضْرِبْ) وَبَابِهِ عِيُوضٌ مِنْ حَرَكَةِ أَوَّلِ الْكَلِمَةِ، وَقَدْ وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ الْحَرَكَةِ. فَالْجَوَابُ أَنَّ التَّعْوِيضَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ مَوْضِعَهُ غَايِلٌ لِمَوْضِعِ الْمَوْضِعِ مِنْهُ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْوَجْهِينِ، قَوْلُهُم: الْغَرَضُ تَكْمِيلُ الْكَلِمَةِ، لَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا الْغَرَضُ الْعُدُولُ عَنْ أَصْلٍ إِلَى مَا هُوَ أَخْفُ مِنْهُ، وَالْخَفَةُ تَحْصُلُ بِمُخَالَفَةِ الْمَوْضِعِ، فَأَمَّا تَعْوِيضُهُ فِي مَوْضِعِ مَحذُوفٍ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ خَفَةٌ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ قَدْ يَثْقُلُ بِمَوْضِعِهِ، فَإِذَا أُرْزِلَ عَنْهُ حَصَلَ التَّخْفِيفُ» (١).

وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّ ابْنَ جَنِّيَ الَّذِي صَنَّفَ كِتَاباً فِي التَّعَاقُبِ فِي أَقْسَامِ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَالْعِيُوضِ وَالْمَعْوِضِ مِنْهُ (٢) مَمَّنْ يَوْجِبُونَ ذَلِكَ أَيْضاً، جَاءَ فِي أَوَّلِ هَذَا الْكِتَابِ: «اغْلَمْ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ ضَرْبِي التَّعَاقُبِ، وَهُمَا الْبَدَلُ وَالْعِيُوضُ قَدْ يَقَعُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ مَوْضِعَ صَاحِبِهِ، وَرَبَّمَا امْتَارَ أَحَدُهُمَا بِالْمَوْضِعِ دُونَ وَسِيلَةٍ، إِلَّا أَنَّ الْبَدَلَ أَعَمُّ اسْتِعْمَالاً مِنَ الْعِيُوضِ، وَذَلِكَ أَنَّنَا نَقُولُ إِنَّ أَلْفَ (قَامَ) بَدَلَ مِنَ الْوَائِي (قَوْمَ)، لَا نَقُولُ إِنَّهَا عِيُوضٌ مِنْهَا، وَنَقُولُ إِنَّ الْمِيمَ فِي آخِرِ (اللَّهُمَّ) بَدَلَ مِنَ يَاءٍ فِي أَوَّلِهِ كَمَا نَقُولُ إِنَّهَا عِيُوضٌ مِنْهَا...» (٣). وَجَاءَ فِيهِ أَيْضاً: «وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ تَعْرِفَ فَرْقاً بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْعِيُوضِ أَنَّ مِنْ حُكْمِ الْبَدَلِ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَالْعِيُوضُ لَيْسَ بِبَابِهِ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْمَعَاضِ مِنْهُ...» (٤).

وَالْتَعْوِيضُ يَكُونُ عَنْ حَرْفٍ أَصِيلٍ أَوْ زَائِدٍ كَمَا سَيَأْتِي فِيمَا بَعْدُ، وَقَدْ يَكُونُ بَوْضِعُ كَلِمَةٍ مَوْضِعَ أُخْرَى: «مِنْ سُنَنِ الْعَرَبِ التَّعْوِيضُ، وَهُوَ إِقَامَةُ الْكَلِمَةِ مَقَامَ الْكَلِمَةِ، فَيَقِيمُونَ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ مَقَامَ الرَّاهِنِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ سَتَنظُرُونَ أَصْدَقْتُ أَمْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (٥)، الْمَعْنَى: أَمْ أَنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ؟. وَمِنْهُ: ﴿مَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا﴾ (٦)، بِمَعْنَى: أَنْتَ عَلَيْهَا. وَمِنْ ذَلِكَ إِقَامَةُ الْمَصْدَرِ مَقَامَ

(١) الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ: ١٢١/١.

(٢) أَنْظَرَ الْأَشْبَاهَ وَالنِّظَائِرَ: ١٢٢/١.

(٣) الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرَ: ١٢٢/١.

(٤) الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرَ: ١٢٣/١.

(٥) النُّحْلُ: ٢٧.

(٦) الْبَقَرَةُ: ١٤٣.

الأمر...» (١).

ولقد أفرَد ابن عصفور لِمَا غَدَّ من باب الضرورة فصلاً: «فَصُلِّ البَدَل: وهو مُنَحَصِرٌ في إبدالِ حركةٍ من حركةٍ، وحرفٍ من حرفٍ، وكلمةٍ من كلمةٍ، وحكمٍ من حكمٍ...» (٢).

وَيُفَرِّقُ النَجْوِيُّونَ بين الإبدالِ والقَلْبِ، فالقَلْبُ يدورُ في فلكِ حروفِ العَلَّةِ، والإبدالُ يكونُ فيها وفي غيرها من الحروفِ الصحيحة؛ وعليه فالإبدالُ أعمُّ، والقَلْبُ أخصُّ لكونه في حروفِ العَلَّةِ. وقيل إنَّ القَلْبَ هو تغييرُ الشيء على غير الصورة التي كان عليها من غيرِ إزالةٍ، أمَّا الإبدالُ فعلى تقديرِ الإزالة؛ وعليه فـ(اتَّعَدَ) من باب (افْتَعَلَ) إبدالٌ لا قَلْبٌ، أمَّا (قال) و(باع) فَقَلْبٌ (٣).

وَحَمَلًا على ما مرَّ يكونُ الإبدالُ أَخَصَّ من التعويضِ، فكلُّ إبدالٍ يُعَدُّ تعويضاً وليس العكس، ولذلك تطالَعْنَا في بعضِ المَظَانِّ لفظةَ الإبدالِ مطلقَةً على التعويضِ، ومن ذلك قولُ الرضيّ في (شرح الكافية): «وَلَمْ يُصَغَّرْ شيءٌ من جُمُوعِ الكثرةِ على لفظِهِ إِلَّا (أَصِيلَان) جمع (أَصِيل) تشبهاً بعثمان، فيقال: «أَصِيلَان، وقد يُعَوَّضُ من نونه اللام، فيقالُ أَصِيلَانٌ، وهو شاذٌّ على شاذَّ» (٤).

وقولُ القزاز القيرواني: «ومِمَّا يجوزُ لَهُ الجُمُوعُ بينَ العَوَضِ والمَعَوَضِ منه في قولهم: فم وفَمَوَان، وذلك أَنَّ الميمَ في (فم) بَدَلٌ من الواو التي كانت في (فوزيدٍ)، فلَمَّا جُعِلَا اسماً منفصلاً رَدُّوا الواو مع الميم» (٥).

وقول ابن جني: «وذلك أَنَّهُ أَبْدَلَ من ياء (عَمِّي) أَلْفًا، وَلَيْسَ العَمُّ منادئاً. وهذا البَدَلُ إِنَّمَا بابُه النداء، كقولك: يا أبا ويا أُمًّا، وكان — على هذا — ينبغي ألاَّ يأتي بياء المتكلم بعد الألف، لأنَّ هذه الألف إِنَّمَا هي بَدَلٌ من ياء الضمير،

(١) الصاحبي في فقه اللغة: ٢٣٦ — وانظر في ذلك المزهري في علوم اللغة: ٣٣٧/١-٣٣٨.

(٢) ضرائر الشعر: ٢١٦.

(٣) انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٤٠٣/٦.

(٤) شرح الشافية: ٢٦٧/١-٢٦٨.

(٥) ضرائر الشعر: ١٤٨.

وَلَيْسَ لَهُ هُنَاكَ يَاءٌ، فَهَذَا وَجْهٌ إِشْكَالٌ هَذَا، وَهُوَ وَاضِحٌ. وَالَّذِي عِنْدِي فِيهِ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْمَعْوَضِ مِنْهُ، أَعْنِي الْبَدَلَ وَالْمَبْدَلَ مِنْهُ...»^(١).

وَقَوْلُ ابْنِ هِشَامٍ: «وَأَشْرُتُ بِقَوْلِي (وَبَابِهِ) إِلَى أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ كَسْنِينَ فِي كَوْنِهِ جَمْعاً لثَلَاثِي حَذَفَتْ لَامُهُ، وَعَوَّضَ عَنْهَا هَاءُ التَّائِيثِ، فَإِنَّهُ يُعَرَّبُ هَذَا الْإِعْرَابَ...»^(٢).

وَقَوْلُ سَيَوِيهِ: «وَأَمَّا (فَعَلْتُ) فَالْمَصْدَرُ مِنْهُ عَلَى التَّفْعِيلِ، جَعَلُوا التَّاءَ فِي أَوَّلِهِ بَدَلاً مِنَ الْعَيْنِ الزَّائِدَةِ فِي (فَعَلْتُ)...»^(٣).

وَقَوْلُ ابْنِ مَنْظُورٍ: «وَتَقُولُ: قَلَوْتُ الْقُلَّةَ أَقْلُو قَلَوًّا، وَقَلَيْتُ أَقْلِي قَلِيًّا لُغَةً، وَأَضْلُهَا: قُلُوًّا، وَالْهَاءُ عَوَضٌ...»^(٤)، وَقَوْلُهُ أَيْضاً: «وَهِيَ (فُعْلَةٌ)، مِنْ: لَعَوْتُ، أَيْ: تَكَلَّمْتُ: أَضْلُهَا: لُغَوَةً، كَكُرَّةٍ، وَقُلَّةٍ وَثَبَّةٍ، كُلُّ لَامَاتِهَا وَآوَاتٍ، وَقِيلَ أَضْلُهَا: لُغِي، أَوْ لُغَوًّا، وَالْهَاءُ عَوَضٌ»^(٥)، وَقَوْلُهُ أَيْضاً: «وَذَلِكَ نَحْوُ: الدُّنْيَا، وَالْعُلْيَا، وَالْقُسْيَا، وَهِيَ مِنْ: دَنَوْتُ وَعَلَوْتُ، وَقَصَوْتُ، فَلَمَّا قَلَبُوا الْوَآيَاءَ فِي هَذَا وَغَيْرِهِ مِمَّا يَطْوِيكَ تَعْدَاؤُهُ عَوَّضُوا الْوَآءَ مِنْ غَلْبَةِ الْيَاءِ عَلَيْهَا فِي أَكْثَرِ الْمَوَاضِعِ بِأَنْ قَلَبُوهَا فِي نَحْوِ: الْبَقْوَى، وَالْتَّوَي، وَآوًا، لِيَكُونَ ذَلِكَ ضَرْباً مِنَ التَّعْوِضِ، وَمِنْ التَّكَافُؤِ بَيْنَهُمَا»^(٦).

وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّ بَعْضَ النَّحَاةِ أَطْلَقُوا عَلَى مَا يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ تَعْوِضاً إِبْدَالاً، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا تَصِحُّ كَمَا مَرَّ، لِأَنَّ كُلَّ إِبْدَالٍ يُعَدُّ تَعْوِضاً، وَلَيْسَ الْعَكْسُ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ أَبُو الْبَرَكَاتِ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي كِتَابِهِ (مَنْشُورُ الْفَوَائِدِ): «السِّينُ فِي (أَسْطَعًا) بَدَلٌ مِنْ نَقْلِ الْحَرَكَةِ الَّتِي فِي وَآوٍ (أَطْوَعًا)»^(٧).

وَإِبْنُ جَنِيِّ فِي (الْخَصَائِصِ): «أَمَّا مَا حُذِفَتْ فَاوُهُ، وَجِيءَ بِزَائِدٍ عَوَضاً مِنْهُ،

(١) المحتسب: ٢٣٨/٢.

(٢) شرح شذور الذهب: ٥٩.

(٣) الكتاب: ٧٩/٤.

(٤) لسان العرب (قلا): ١٩٩/١٥.

(٥) لسان العرب (لغو): ٢٥٢/١٥.

(٦) لسان العرب (بق): ١٨٠/١٤، وانظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٨٦/٢-٢٨٨، شرح ابن

عقيل: ٦٤/١، ضياء السالك إلى ألفية ابن مالك: ٧٣/١.

(٧) منشور الفوائد: ٤٣.

فَبَابُ (فِعْلَةٌ) فِي الْمَصَادِرِ؛ نَحْوُ: عِدَّةٌ وَزَنَةٌ، وَشَيْءٌ، وَجَهَةٌ، وَالْأَصْلُ: وَغَدَةٌ، وَوَزَنَةٌ، وَوَشْيَةٌ، وَوَجْهَةٌ، فَحَذِفَتِ الْفَاءَ لِمَا ذُكِرَ فِي تَصْرِيفِ ذَلِكَ، وَجُعِلَتِ التَّاءُ بَدَلًا مِنَ الْفَاءِ...»^(١).

وَقَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ: «وَقَالَ الْخَلِيلُ — رَجِمَهُ اللَّهُ —: اللَّهُمَّ نَدَاءٌ، وَالْمِيمُ هَا هُنَا بَدَلُكَ مِنْ (يَا)...»^(٢).

وَالْقَرَّازُ الْقَبْرَوَانِيُّ: «وَمِثْلُ هَذَا مَا أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ مِنْ إِدْخَالِ (يَا) عَلَى (اللَّهُمَّ)، وَذَلِكَ أَنَّ الْمِيمَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ بَدَلُكَ مِنْ (يَا)، فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ أَنْ تَجْتَمَعَ مَعَ (يَا)...»^(٣).

وَبَعْدُ فَلَسْتُ أُرِيدُ فِي هَذَا الْبَحْثِ أَنْ أَتَحَدَّثَ عَنِ الْإِبْدَالِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ ضَالَّتِي فِيهِ، وَلَئِنْ نَحَاةَ الْقَدَامَى قَدْ وَقَّوْا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ حَيْثُ الْاسْتَقْصَاءُ وَالْحُرُوفُ الَّتِي تَدَوَّرُ فِي فَلَكِهِ، فَلَا يَكَادُ كِتَابٌ فِي النُّحُو أَوْ الصَّرْفِ يَخْلُو مِنْهَا، وَلَعَلَّ مَا يُعَزَّزُ مَا نَذَهَبُ إِلَيْهِ أَنَّ كَلًّا مِنْ ابْنِ جَنِي وَأَبِي الطَّيِّبِ اللَّغَوِيِّ وَابْنِ السَّكَيْتِ قَدْ صَنَّفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^(٤). وَهَذِهِ التَّصَانِيفُ تُعَدُّ عُمْدَةُ الدَّارِسِينَ الْقَدَامَى وَالْمُحَدِّثِينَ فِيهَا. وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِيمَا جَمَعَهُ السِّيُوطِيُّ^(٥)، وَابْنُ عَصْفُورٍ^(٦)، وَأَبُو عُبَيْدَةَ^(٧)، وَابْنُ قَتَيْبَةَ^(٨)، وَأَبُو عَلِيٍّ الْقَالِي^(٩)، وَابْنُ سَيِّدِهِ^(١٠)، وَالرُّضِيُّ^(١١)،

(١) الخصائص: ٢/٢٨٥، وانظر الأشباه والنظائر: ١/١٢٠.

(٢) الكتاب: ٢/١٩٦.

(٣) ضرائر الشعر: ١٤٩.

(٤) مُصَنَّفُ ابْنِ جَنِي هُوَ التَّعَاقُبُ. وَمُصَنَّفُ أَبِي الطَّيِّبِ اللَّغَوِيِّ هُوَ: الْإِبْدَالُ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ. وَمُصَنَّفُ ابْنِ السَّكَيْتِ هُوَ: الْإِبْدَالُ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

(٥) انظر المزهري في علوم اللغة: ١/٤٦٠-٤٧٦.

(٦) انظر المتع في التصريف: ١/٣٨٢.

(٧) لقد نقل السِّيُوطِيُّ فِي الْمَزْهَرِيِّ: ١/٢٧٢، ٣١٤، ٣٣١.

(٨) انظر أدب الكاتب.

(٩) انظر الأمالي: ٢/٢٢، ٣٤، ٤١، ٥٢، ٦٧، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٩، ١٢٥، ١٣٤، ١٣٩.

١٤٥، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٠، ١٧١، ١٧٧، ١٨٥.

(١٠) انظر المحصن: ١٣/٢٧٤-٢٩٠.

(١١) انظر شرح الشافية: ٣/١٩٧.

وابن يعيش^(١) وغيرهم^(٢).

ولقد صَنَّف في القلب والإبدال أيضاً الأصمعي^(٣)، والفيروزبادي^(٤) وغيرهما^(٥)، وأبو القاسم الزجاجي^(٦)، وأحد فارس الشدياق^(٧) من المُحدثين.

ولقد حاول الدارسون القدامى والمحدثون تعليلَ ظاهرة الإبدال في اللغة العربية، فالدكتور إبراهيم أنيس يرى أنَّ الإبدالَ في حقيقته يكون بين حرفين بينهما تقاربٌ صوتي، وأنَّ بعض ما يصيبهما للتصحييف دورٌ فيه: «غير أنَّه في كل حالة يُشترط أنَّ تُلحظ العلاقة بين الحرفين المبدل والمبدل منه، ودراسة الأصوات كفيلةً بأنْ توفِّقنا على الصلاتِ بين الحروف، وصفات كلِّ منها، أي أنَّ القُرْب في الصِّفَةِ أو المخرج شرطٌ أساسي في كلِّ تَطَوُّرٍ صَوْتِيٍّ، ومعظمُ الكلمات التي رواها ابنُ السكيت في كتابه من هذا النوع الذي نلاحظ فيه الصلة الوثيقة بين الحرف الأصلي والحرف الجديد في الكلمة التي أصابها هذا التطور الصوتي...»^(٨).

وما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس رأي سديدٌ عند الأستاذ علي النجدي ناصف في تقديمه لكتاب (الإبدال) لابن السكيت: «... وقد يكونُ ما أصابهما من قبيل التصحييف، وهو رأيي سديدٌ يستحقُّ أنْ يُتَلَقَّى بالقبولِ وحُسنِ

(١) انظر شرح الملوكي في التصريف: ٢١٨.

(٢) انظر في ذلك: الخصائص: ٨٢/١، ١٨٤، ٢٧١، توضيح المقاصد والمسالك: ٣١٦، حاشية الصبيان على شرح الأشموني: ٢٧٩/٤، شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٦/٢، الصاحبي في فقه اللغة: ٢٠٣.

(٣) انظر كشف الظنون: ١٣٥٥/١، وانظر مقدمة كتاب الإبدال: ٣٠.

(٤) انظر المزهري في علوم اللغة: ٣١٤/١.

(٥) لقد ذكر السيوطي في الزهر: ٣١٤/١، كتاباً في الإبدال لمؤلف مجهول.

(٦) مصنّفه هو: الإبدال والمعاقبة والنظائر، ولقد حققه عز الدين التنوخي ١٩٦٢ م.

(٧) اسم كتابه هو: سِرُّ اللّيالِي في القلب والإبدال. وفي (كتابته الجاسوس على القاموس) طائفة من القلب والإبدال: ١٣٦ —.

(٨) من أسرار اللغة: ٥٦، وانظر: ٦٩.

التصدير» (١).

والقول نفسه مع الدكتور عبد الصبور الشاهين من حيثُ وجوبُ توافر التقارب الصوتي في هذه المسألة: «وَمِنْ الحَقَائِقِ الْمُسَلِّمَةِ أَنَّ ظَاهِرَةَ الْإِبْدَالِ بِصِفَةِ عَامَةٍ لَا تَحْدُثُ إِلَّا عَلَى أَسَاسِ التَّقَارُبِ بَيْنِ الْأَصْوَاتِ الْمُتَبَادِلَةِ، وَأَنَّ الْغَايَةَ مِنْهُ تَحْقِيقُ نَوْعٍ مِنَ الْاِقْتِصَادِ فِي عَمَلِيَّاتِ النُّطْقِ الْمُتَتَابِعَةِ» (٢).

ولعلَّ ما يَعْزِزُ أَنَّ لِلتَّصْحِيفِ دَوْرًا فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الْإِبْدَالُ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي ذَوَّنَهَا أَبُو أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ الْعَسْكَرِيِّ فِي كِتَابِهِ (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف) (٣).

أَمَّا الْقَدَمَاءُ مِنَ النُّحَوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى شُيُوعِ تَيْنِكَ اللَّفْظَتَيْنِ الَّتِي وَقَعَ فِيهِمَا الْإِبْدَالُ فِي الْقَبِيلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى وَجُودِهَا فِي بَيْتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ وَاسْتِحَالَةِ كَوْنِهِمَا فِي قَبِيلَةٍ وَاحِدَةٍ (٤).

وَبَعْدُ فَلَسْتُ أَذْهَبُ إِلَى أَنَّ لِلتَّصْحِيفِ دَوْرًا فِي ظَاهِرَةِ التَّعْوِيزِ؛ لِأَنَّ مَسَائِلَهُ يَصْغُبُ إِذْرَاجُهَا فِي فُلْكَه، فَكُونَ التَّاءُ فِي (عِدَّة) عِوَضًا مِّنَ الْوَاوِ، وَالْأَلْفُ عِوَضًا مِّنَ الْوَاوِ فِي (اسم)، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ التَّعْوِيزِ الَّتِي سَتَحَدَّثُ عَنْهَا فِي هَذَا الْبَحْثِ — لَا تَخْضَعُ لِسُلْطَانِ التَّصْحِيفِ الْمَشَارِ إِلَى، وَعَلَيْهِ فَإِنِّي أَذْهَبُ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ إِلَى أَنَّ لِلتَّقَارُبِ الصَّوْتِيِّ أَثْرًا بَيِّنًا فِي هَذِهِ الظَّاهِرَةِ بِمَسَائِلِهَا الْمُخْتَلِفَةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَجْعَلُ النُّطْقَ أَكْثَرَ يُسْرًا وَانْسِيَابًا، وَلَسْتُ أَنْكَرُ أَنَّ مَا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ بَابِ التَّعْوِيزِ لَيْسَ بَعِيدًا عَنِ أَثَرِ اللِّغَاتِ فِيهِ.

وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّ أَبَا حَبَّانَ يَرَى أَنَّ ظَاهِرَةَ التَّعْوِيزِ وَالْمَعَاوِضَةَ مِنْ ابْتِكَارِ النُّحَاةِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي حَذْفِ حَرْفٍ وَزِيَادَةِ آخَرَ عِنْدَهُ: «... وَالْمَعَاوِضَةُ لَيْسَ

(١) كتاب الإبدال، تصدير: ٥-٤.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٦٨.

(٣) حققه الدكتور السيد محمد يوسف.

(٤) انظر: مجهنة اللغة: ١٨٥/٢، المزهر في علوم اللغة: ٤٦٠/١، الخصائص: ٣٧١/١، ٨٧/٢، من

أسرار اللغة: ٥٦.

معنى تعتبره العرب بحيث تجعل الهاء له بالقصد، بل هذه عبارة تكون من النحوي عند رؤية التعاقب في كلامهم، وإن كان سيويه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الأعواض، إلا أنه لا يقدح فيه معنى، بل ينبغي أن يُنسب إلى العرب المعاوضة إذا كان للتعويض فائدة، وأي فائدة في إسقاط حرف وزيادة آخر! انتهى»^(١).

(١) الأشباه والنظائر: ١/١٣١.

الفصل الأول تعويضٌ يدور في فلك الحركة والحرف في بنيّة الكلمة وغيرها

ولعلَّ أهمَّ مسائل هذا الفصل حملاً على العوض:

(١) تاء التأنيث.

(٢) الهاء.

(٣) اللام.

(٤) تضعيف الحرف.

(٥) الألف واللام.

(٦) الياء.

(٧) التنوين.

(٨) النون.

(٩) ما.

(١٠) الميم.

(١١) الألف.

(١٢) الألف والتاء.

(١٣) أن.

(١٤) الهمزة.

(١٥) السين.

(١٦) الواو والنون.

(١٧) الحركة عِوَض من الحركة.

(١٨) الحركة على عين الفعل المعتل الناقص المجزوم عِوَض مِنْ ذَهَابِ لَامِهِ.

(١٩) تعويضٌ يدورُ في فلك الحروف المتفصلة.

(١) تاء التأنيث

لقد ذهب الكوفيون إلى أنها تسمى هاء التأنيث كما تسمى تاء التأنيث، وهي مسألة أنكرها غيرهم، جاء في (رصف المباني): «اعْلَمْ أَنَّ الكوفيين يزعمون أنها هاء في الأصل؛ لأنَّ الوقف عليها هاء، وليس ذلك بصحيح، لأنَّ الوقف عارض، واللفظة تاء، وهو الأصل، فلا يُعَدَّلُ عن الأصلِ إلَّا بدليل قاطع»^(١).

ولعلَّ في كونها هاء للتأنيث تفرقةً بينها وبين التاء التي تتصل بالفعل الماضي وتلك التي تلحق بعض الجموع مربوطة كانت نحو: قضاة وبغاة وأضرابهما، أو مفتوحة نحو: طالبات وبيوتات، أو التي تلحق بعض الأسماء المفردة نحو: أخت وبنت. وهي مسألة تجعلنا نذهب إلى وجوب كتابة بعض الأعلام التي جرت العادة في كتابتها بالتاء المفتوحة بهاء التأنيث: نحو حكمة، وعصمة، ورأفة، وغيرها، أو تلك التي تلحق أواخر بعض الحروف نحو: ثُمَّتَ^(٢)، رُبَّتْ، لَعَلَّتْ. ولقد تبع الكوفيون في هذه المسألة الأستاذ عبد العليم إبراهيم^(٣) الذي اكتفى بعدّها هاء للتأنيث، أما تاء التأنيث فهي عنده تلك التي يوقف عليها بلفظها وتكتب تاء مفتوحة.

ولقد ذكر ابن منظور^(٤) أنَّ الهاء تُزادُ في العربية في سبعة أوجه:

-
- (١) رصف المباني: ١٦٦، وانظر: سر صناعة الإعراب: ١٧٦، شرح التصريف للوكي: ١٩٥، الأزهية: ٢٥٨، الأمالي الشجرية: ٢٨٦/٢، شرح المفصل: ٩٧/٥، سراج الكتبة: ١٦٣.
 - (٢) أمّا ثَمَّةُ ظرف الإشارة فياء التأنيث لا غير للفرق بينه وبين (ثم) حرف العطف. →
 - (٣) انظر الإملاء والترقيم: ٩٣. وانظر مواضع هذه التاء: ٩٣-٩٤.
 - (٤) انظر لسان العرب: ٤٨١/٥.

- (١) للفرق بين الفاعل والفاعلة الصفتين، نحو: ضارب، وضاربة، وكريم وكريمة، وغيرهما من الصفات التي يجوز أن تلحقها هاء التأنيث.
- (٢) للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس، نحو: امرئ وامرأة ورجل ورجلة، وإنسان وإنسانة، وغلّام وغلّامة، وحمّار وحمّارة، وأسّد وأسّدة، وبرذون وبرذونة، وهذه المسألة ليست منقاسة.
- (٣) للفرق بين الواحد والجمع نحو: تَمَرٌ وتَمَرٌ، وبقرة وبقر، وبعكس ذلك نحو: كَمأً للواحد وكَمأة للجمع. ومن ذلك بَغَالٌ وبَغّالة، وجَمَالٌ وجَمّالة، وحمّار وحمّارة.
- (٤) لتأنيث اللفظة وإن لم يكن تحتها حقيقة تأنيث، ومن ذلك الألفاظ التي لا مذكر لها، نحو: غرفة وقرية وغيرهما.
- (٥) للمبالغة، نحو: راويه وملولة وفروقة وحمولة وعلّامة ونسّابة اللتين تُعَدُّ فيهما التاء لتأكيد المبالغة على خلاف ما ذهب إليه ابن منظور، وقد تبعه في ذلك الأستاذ عبد العليم إبراهيم^(٢). ولا يجوز أن تَدْخُلَ هذه التاء في وصف من أوصاف الله تعالى وإن كان المراد المبالغة^(٣).
- (٦) في كلّ ما كان واحداً من جنسٍ يَقَعُ على المذكر والمؤنث نحو: بطّة وحيّة^(٤).
- (٧) في الجمع، وهي فيه على ثلاثة أوجه:
- (أ) أن تَدْخُلَ على النسب، نحو المَهَالِيَةِ والأشاعثة، والمناذرة والأزارقة.
- (ب) أنْ تَدْخُلَ على العجّمة نحو: الموازنة والجواربة والكيالجة، والطبالسة^(٥)، والصوالجة، لأنّ القياس فيها: موازج، وجوارب، وطبالس، وصوالج، وكياليج، فدخلت التاء في هذا الجمع لتدلّ على

(١) انظر كتاب التكملة: ٣٥٩.

(٢) انظر الإملاء والترقيم: ٩٣.

(٣) انظر كتاب التكملة: ٣٦٦.

(٤) انظر هذه المسألة في الجمل على الجواز في القرآن الكريم: ٣٧ -.

(٥) انظر لسان العرب (اطلس).

أَنَّ الأصل أعجمي.

(جـ) التعويض من حرف محذوف كما سيأتي فيما بعد.

وتأتي أيضاً لتأكيد التأنيث نحو: عجوزة، وأتانة، وزوجة، ولقد عدَّ السيوطي^(١) من ذلك نعمة وناقعة.

وتأتي لتأكيد الجمع نحو: حجارة، وجمالة، وذكارة، وخؤولة، وعمومة، وبُعولة وصُقورة، وخضارمة، وقامِسة^(٢) وقشائمة وعباهلة ومساوئة^(٣)، وصياقلة^(٤). ولقد عدَّ أبو علي الفارسي^(٥) التاء في أَفْعَلَة وفَعْلَة نحو: أُجْرِيَة وصَبِيَّة وَخَصِيَّة وَخِصِيَّة، وعِلْمَة وجيرة — من باب ياء النسب في كُرْسِي وقُمْرِي، لأنها جاءت في هذين البناءين غَيْرَ دالة على ما تدلُّ عليه في الأمر العام من النسب.

وأجاز السيوطي^(٦) أن تأتي الهاء لتوكيد الوحدة، نحو: ظِلْمَة وعُرْفَة.

وتزاد هذه الهاء في أسماء الأشخاص من الذكور نحو: حمزة، وطلحة ومعاوية^(٧)، وهي تكتب فيها مربوطة، ولا يصح القياس على ما سُمِعَ من العرب بفتحها نحو: هذا طَلَحْتُ، وعليك السلام والرحمُتُ^(٨).

وتأتي أيضاً لإفادة النسب والعجمة نحو: برابرة، وسيابجة، لأنه يقال: بربريئون، وسيبيجيئون، وذكر أبو حيان^(٩) أنه لا يُجْعَلُ التاء فيهما لأحد المعنيين،

(١) انظر مع الهوامع: ٦٢/٦.

(٢) فامية: سادة، انظر لسان العرب (قس).

(٣) مساوئة جمع مساءة (مفعلة) عند ابن جني، وأصلها، مشوأة، فجمعت مفعلة على مفاعل، على أن الهاء دَخَلَتْ لتأنيث الجمع. انظر النصف: ٩٣/٢.

(٤) انظر شرح الشافية: ١٩٠/٢، النصف: ٩٣/٢.

(٥) انظر كتاب التكملة: ٣٦٦-٣٦٧.

(٦) انظر مع الهوامع: ٦٢/٦، وانظر شرح التصريح على التوضيح: ٢٨٨/٢.

(٧) انظر شرح التصريف الملوكي: ١٦٤.

(٨) انظر: سر صناعة الإعراب: ١٧٦، ١٨٣، وانظر شواهد أخرى على هذه المسألة في مع الهوامع،

٢١٦/٦.

(٩) انظر مع الهوامع: ٦٢/٦، وانظر كتاب التكملة: ٣٦٩.

لأنه ليس أولى بها من الآخر.

وتأتي أيضاً للفرق بين الواحد والجمع، نحو: بَغَال وبَغَالَة، وَجِمَار وَجِمَارَة، وَبِضْرِي وَبِضْرِيَّة، وَكُوفِي وَكُوفِيَّة. وذكر السيوطي^(١) أَنَّ ما مرَّ لا يَدْخُل تحت تمييز الواحد من الجنس، لأنَّه من الصفات لا مِنَ الأجناس.

وتأتي أيضاً للازدواج، نحو: لكلِّ ساقطة لاقطة، أي: لكلِّ كلمة تسقط لاقط لها، فجيء بالتاء للازدواج^(٢)، ويتراءى لي أنه يجوز عُدُّ الهاء فيها للمبالغة.

ولعلَّ أهم ما يمكنُ أَنْ تكونَ فيه التاء عِوَضاً ما يلي:

- (١) أَنْ تكونَ عِوَضاً من فاء الكلمة.
 - (٢) أَنْ تكونَ عِوَضاً مِنْ عين الكلمة.
 - (٣) أَنْ تكونَ عِوَضاً من حرف زائد لمعنى.
 - (٤) أَنْ تكونَ عِوَضاً من حرف زائد لغير معنى.
 - (٥) أَنْ تكونَ عِوَضاً من مدة المصدر (تفعيل) أو أَلِف (فِعال).
 - (٦) أَنْ تكونَ عِوَضاً من أحد حرفي التضعيف.
 - (٧) أَنْ تكونَ عِوَضاً من أَلِف التأنيث.
 - (٨) أَنْ تكونَ عِوَضاً من ياء الإضافة.
 - (٩) أَنْ تكونَ عِوَضاً من لام الكلمة.
 - (١٠) أَنْ تكونَ عِوَضاً مِنْ أَلِف (فِغلال) أو (فِيعال) أو غيرها.
- وإليك التفصيل فيما مرَّ:
- (١) أَنْ تكونَ عِوَضاً مِنْ فاء الكلمة:

ومن ذلك ما صُدِّرَ بحرف علة (الواو) من باب (فِغَل)، نحو: عِدَّة، وصلة، وصفة، وزنة، وجهة، وأضرابها، لأنَّ أَصلَهَا: وَغْدٌ، وَوَضْلٌ، وَوِصْفٌ، وَوِزْنٌ،

(١) انظر مع الهوامع: ٦٢/٦.

(٢) انظر: الأماي الشجرية: ٢٩٥/٢، الأزهية: ٢٦٧.

وَوَجْهٌ نُقِلَتْ كسرة الواو إلى العين بَعْدَهَا، ثُمَّ حُذِفَت الواو الساكنة، وَعَوِضَ مِنْهَا التاء، وَلَمْ يَكُنْ التَّعْوِيزُ فِي مَوْضِعِ الْفَاءِ الْمَحذُوفَةِ، لِأَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ لَا تَقَعُ صَدْرًا^(١). وَذَكَرَ ابْنُ جَنِي^(٢) أَنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا الْفَاءَ بَنَوْا الْكَلِمَةَ عَلَى (فِعْلَةٍ)، ثُمَّ عَوِضُوا مِنْهَا الْهَاءَ كَمَا فَعَلُوا فِي (زَنَادَقَةٍ) كَمَا سَيَأْتِي فِيمَا بَعْدُ.

وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدُّ التَّاءِ الَّتِي لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ عَوِضًا فِيهِ مِنَ الْفَاءِ قَوْلُهُمْ: تَقَى يَتَّقِي مِنْ بَابِ (تَقَلَ يَتَّقِلُ)، لِأَنَّ الْأَصْلَ: اتَّقَى يَتَّقِي مِنْ بَابِ (اِفْتَقَلَ يَفْتَقِلُ)^(٣)، فَحُذِفَتِ التَّاءُ الْأَصْلِيَّةُ، وَجُعِلَتْ تَاءُ الْاِفْتِقَالِ عَوِضًا مِنْهَا.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا تَجَّةٌ يَتَجُّهُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: اتَّجَّةٌ مِنْ بَابِ (اِفْتَقَلَ) أَيْ: اؤْتَجَّةٌ^(٤). وَذَكَرَ ابْنُ مَنْظُورٍ^(٥) أَنَّ إِحْدَى التَّاءَيْنِ قَدْ حُذِفَتْ. وَذَكَرَ ابْنُ جَنِي^(٦) أَنَّ رَوَايَةَ أَبِي زَيْدٍ (تَجَّةٌ يَتَجُّهُ) مِنْ لَفْظٍ آخَرَ غَيْرِ الَّذِي مَرَّ، وَذَكَرَ ابْنُ سَيْدِهِ^(٧) أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْاِتِّجَاهِ، فَهَوَّ عِنْدَهُ مِنْ (هَبَجَتْ) الَّذِي أَهْمَلْتُ وَجُوهَهُ.

وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ (تَخَذَ) حَمَلًا عَلَى مَذْهَبِ أَبِي اسْحَقِ الزَّجَّاجِ^(٨) الَّذِي ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ فِي (أَخَذَ) عَوِيلَتْ هُنَا مَعَامَلَةُ الْوَاوِ، وَلَكِنَّ التَّاءَ فِي هَذَا الْفِعْلِ أَصْلِيَّةٌ، وَلَيْسَتْ عَوِضًا مِنَ الْهَمْزَةِ الَّتِي عَوِيلَتْ مَعَامَلَةُ الْوَاوِ عِنْدَ ابْنِ جَنِي^(٩).

فَأَصْلُ (تَخَذَ) حَمَلًا عَلَى مَذْهَبِ الزَّجَّاجِ: اِئْتَخَذَ، لِيُنْتِ الْمَمْزَةُ فَأَصْبَحَتْ يَاءَ حَمَلًا عَلَى حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ قُلِيَتْ تَاءٌ لِيَصِحَّ الْإِدْغَامُ، فَصَارَتْ (اِتَّخَذَ)، وَلَمَّا

(١) انظر معجم الموامع: ٦٢/٦.

(٢) انظر: الأمل في الشجرية: ٢٩٥/٢، الأزهية: ٢٦٧.

(٣) انظر: الخصائص: ٢٨٥/٢ —، الأشباه والنظائر: ١٠٨/١.

(٤) انظر: الخصائص: ٢٨٦/٢، الأشباه والنظائر: ١٠٨/١.

(٥) انظر لسان العرب (وجه).

(٦) انظر الخصائص: ٨٦/٢.

(٧) انظر لسان العرب (وجه).

(٨) انظر الخصائص: ٢٨٧/٢.

(٩) انظر الخصائص: ٢٨٧/٢، وانظر لسان العرب (وخذ).

حُذِفَتِ التاء الساكنة حُذِفَتْ مَعَهَا أَلِفُ الوصل أيضاً، لأنه لا ضرورة إليها بعد حذف الساكن، فصَارَ (تَحَذَ): «وقال الزجاج: أَضِلَّ (تَحَذَ) (اتَّحَذَ)، حذفت التاء منه كما في (تَقَى)، ولو كان كما قال لما قيل تَحَذَ بل تَحَذَ يَتَحَذُ تَحَذًا كَجَهَلٍ يَجْهَلُ جَهْلًا بمعنى أَخَذَ يَأْخُذُ أَخْذًا، وليس من تركيبه»^(١).

ويتراءى لي أَنَّ قراءة أبي زيد تُعَزِّزُ (تَحَذَ) بفتح التاء والخاء على مذهب الزجاج: ﴿لَتَتَحَذَّ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾^(٢).

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما ذهب إليه أبو إسحق الزجاج أَنَّ الجوهري ذهب مذهبه أيضاً: «الجوهري: الاتَّخَاذُ: الافتعال من الأخْذِ، إلَّا أَنَّهُ أَذْغَمَ بَعْدَ تَلْيِينِ الهمزة وإبدال التاء، ثُمَّ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ بَلَفَظَ الْاِفْتِعَالَ تَوَهَّمُوا أَنَّ النَّاءَ أَصِيلَةٌ، فَبَنَوْا مِنْهُ (فَعِلَ يَفْعَلُ)، قالوا: تَحَذَ يَتَحَذُ، قال: وأهلُ العربية على خلاف ما قاله الجوهري»^(٣).

وممَّا يُمْكِنُ عُدُّهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ (يَتَسَّعُ) أيضاً، لِأَنَّ أَصْلَهُ يَتَسَّعُ. ويتراءى لي أيضاً أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ: مُتَسَّعٌ، وَمُتَقٍّ، مُتَّخِذٌ — يَعَامِلُ مُعَامَلَةَ الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

(٢) أَنْ تَكُونَ عَوَضًا مِنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ:

ويشيع هذا التعويض فيما عينه واو أو ياء من المصادر، وممَّا عَيْنُهُ واو: إقامة، استقامة، إجازة، استجازة، لِأَنَّ أَصْلَهَا: إِقْوَامٌ، اسْتَقْوَامٌ، إِجْوَاظٌ، اسْتِجْوَاظٌ، نَقَلْتُ فَتْحَةَ الْوَاوِ إِلَى مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ قُلِّبَتِ الْعَيْنُ أَلْفًا، فَاجْتَمَعَ أَلِفَانِ، فَحُذِفَتِ الثَّانِيَةُ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسِيبُوهِ قِيَاسًا عَلَى حَذْفِ مَدَّةٍ (تَغْزِيَّةٍ)، وَلَكُونِهَا زَائِدَةٌ،

(١) شرح الشافية: ٢٩٣/٣.

(٢) الكهف: ٧٨.

(٣) لسان العرب (نخذ) وانظر (أخذ). وانظر الصحاح (أخذ): ٥٥٩/٢.

وَحَذِيفَتِ الْأُولَى عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَالْفَرَّاءِ، لِأَنَّ الْحَرْفَ الْأَوَّلَ يُحَذَفُ لِلتَّقَاءِ
السَّاكِنِينَ إِذَا كَانَ مَدًّا، ثُمَّ أُقِيمَتْ مَقَامَ الْمَحذُوفِ تَاءُ التَّأْنِيثِ (١).

وَمِنْ يَأْتِي الْعَيْنَ (اسْتَبَانَةً) وَ(اسْتِكَانَةً)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، وَالْقَوْلُ
فِيهِمَا كَالْقَوْلِ فِيمَا مَضَى مِنْ حَيْثُ النُّقْلُ وَالتَّعْوِيضُ. وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً إِرَاءُ
وَإِرَاءَةٌ. وَذَكَرَ سَبْيُوهُ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّعْوِيضُ فِي ذَلِكَ وَعَدَمُهُ: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَقَمْتَهُ
إِقَامَةً، وَاسْتَعْتَنْتُ اسْتِعَانَةً وَأَرَيْتُهُ إِرَاءَةً، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَعْوِضْ، وَتَرَكْتَ الْحُرُوفَ
عَلَى الْأَصْلِ...» (٢).

وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضاً مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبْيُوهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ
التَّاءِ فِي الْمَصْدَرِ (تَفْعِيلٌ) عِوَضاً مِنَ الْعَيْنِ فِي (فَعَّلَ) مُضَعَّفَ الْعَيْنِ: «وَأَمَّا (فَعَّلْتَ)
فَالْمَصْدَرُ مِنْهُ عَلَى التَّفْعِيلِ، جَعَلُوا التَّاءَ الَّتِي فِي أَوَّلِهِ بَدَلاً مِنَ الْعَيْنِ الزَّائِدَةِ
فِي (فَعَّلْتَ)، وَجَعَلُوا الْيَاءَ بِمَنْزِلَةِ أَلِفِ الْإِفْعَالِ، فَغَيَّرُوا أَوَّلَهُ كَمَا غَيَّرُوا
آخِرَهُ...» (٣).

وَلَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ جَنِّي (٤) أَنَّ التَّاءَ عِوَضٌ مِنْ إِحْدَى عَيْنَيْهِ. وَلَعَلَّ مَا يَعَزِّزُ مَذْهَبَ
سَبْيُوهِ أَنَّ الرُّضِيَّ قَدْ نَقَلَ قَوْلَ سَبْيُوهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرُدَّهُ: «قَالَ سَبْيُوهُ: أَصْلُ
تَفْعِيلِ فَعَّالٍ، جَعَلُوا التَّاءَ فِي أَوَّلِهِ عِوَضاً مِنَ الْحَرْفِ الزَّائِدِ، وَجَعَلُوا الْيَاءَ بِمَنْزِلَةِ
أَلِفِ الْإِفْعَالِ، فَغَيَّرُوا آخِرَهُ كَمَا غَيَّرُوا أَوَّلَهُ...» (٥).

وَأَصْلُ مَصْدَرِ (فَعَّلَ) حَمَلاً عَلَى مَا مَرَّ (فَعَّالٌ)، فَيُقَالُ فِي مَصْدَرِي قَطَعَ
وَكَسَرَ: قِطَاعٌ وَكِسَارٌ، وَلَعَلَّ مَا يَعَزِّزُ ذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ جَنِّي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَّبُوا
بِآيَاتِنَا كِذَّاباً﴾ (٦)، فَجَعَلَتِ التَّاءَ فِي تَقْطِيعِ وَتَكْسِيرِ عِوَضاً مِنْ إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ كَمَا
مَرَّ.

(١) انظر: البحر المحيط: ٤٥٩/٦، شرح الشافية: ٩٥/٣، ١٦/٢، لسان العرب: ٤٨١/٥، التبيان في
إعراب القرآن: ٩٢٢/٢.

(٢) الكتاب: ٨٣/٤، وانظر: ٥٤٦/٣. وانظر لسان العرب (رأى).

(٣) الكتاب: ٧٩/٤، وانظر شرح الشافية: ١٦٥-١٦٦.

(٤) انظر: الخصائص: ٢٩٠/٢، الأشباه والنظائر: ١١٨/١.

(٥) شرح الشافية: ١٦٥-١٦٦.

(٦) النبأ: ٢٨.

(٣) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ حَرْفٍ زَائِدٍ لِمَعْنَى:

وَمِنْ ذَلِكَ كَوْنُهَا عِوَضاً مِنْ يَاءِ النِّسْبِ، نَحْوُ: أَشْعَثِي وَأَشَاعِثُ، وَأَزْرَقِي وَأَزَارِقُ، وَمُهَلَّبِي وَمِهَالِبِي، وَصَقْلَبِي وَصَقَالِبِي^(١)، وَصَيْرَفِي وَصِيَارِقُ^(٢)، وَتَبَعِي وَتَبَاعِقُ، وَالْمَنْسُوبُ إِلَيْهِ الْمَفْرَدُ فِيمَا مَرَّ هُوَ: أَشْعَثُ، أَزْرَقُ، مُهَلَّبٌ، وَصَقْلَبٌ، وَتَبَعٌ، وَصَيْرَفٌ، وَلَوْ جُمِعَ الْمَفْرَدُ الْمَنْسُوبُ فِيمَا مَرَّ لَقِيلَ: أَشْعَثِيُونَ، أَزْرَقِيُونَ، وَمُهَلَّبِيُونَ، وَصَقْلَبِيُونَ، وَصَيْرَفِيُونَ، وَتَبَعِيُونَ، فَالْتَاءُ فِيمَا مَرَّ وَأَصْرَاهُ عِوَضٌ مِنْ يَاءِ النِّسْبِ.

وَقِيلَ إِنَّ التَّاءَ فِيمَا مَرَّ لَيْسَتْ عِوَضاً مِنْ يَاءِ النِّسْبِ، وَلَكِنَّهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّكَ سَمَّيْتَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَنْسُوبِ بِاسْمِ الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ كَمَا فِي (شرح الشافعية): «وقيل في جمع المنسوب، نحو أشاعة: إِنَّ التَّاءَ لَيْسَتْ عِوَضاً مِنَ الْيَاءِ، إِذْ لَيْسَتْ فِي وَاحِدِهِ الْيَاءُ، بَلِ التَّاءُ فِي الْجَمْعِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّكَ سَمَّيْتَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَنْسُوبِ بِاسْمِ الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ، فَهُوَ جَمْعُ أَشْعَثَ عَلَى تَسْمِيَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَيِّ بِاسْمِ الْأَبِ الْأَكْبَرِ، كَمَا قِيلَ فِي الْيَاسِينِ، وَالْأَشْعَرُونَ: إِنَّ الْأِسْمَ الْمَنْسُوبَ إِلَيْهِ أُطْلِقَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ الْمَنْسُوبَةِ، وَفِي هَذَا الْوَجْهِ ضَعْفٌ، لِأَنَّهُ لَا يَطْرُدُ ذَلِكَ فِي الْمَنْسُوبِ إِلَى الْمَكَانِ نَحْوُ: الْمَشَاهِدَةِ وَالْبَغَادَةِ. إِذِ الشَّخْصُ لَا يُسَمَّى بِاسْمِ بَلَدِهِ كَمَا يُسَمَّى بِاسْمِ أَبِيهِ، مَعَ قِلَّةِ ذَلِكَ أَيْضاً»^(٣).

(٤) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ حَرْفٍ زَائِدٍ لَغَيْرِ مَعْنَى:

وَمِنْ ذَلِكَ كَوْنُهَا عِوَضاً مِنْ يَاءِ (مفاعيل) وَأَصْرَاهُ مِنْ جُمُوعِ التَّكْسِيرِ مِمَّا فِيهِ الْأَلْفُ ثَالِثَةً، نَحْوُ: زَنْدِيقٌ وَزَنْدَاقٌ وَزَنْدَاقَةٌ، وَغَطْرِيفٌ^(٤) وَغَطَارِيفٌ

(١) انظر لسان العرب (صَقْلَب).

(٢) انظر لسان العرب (صَرَف).

(٣) شرح الشافعية: ٢/١٩٠-١٩٢.

(٤) الغطريف: السيد الشريف.

والغطارقة^(١)، وبطريق وبطاريق وبطارقة، وبطارق، ومنه قول أبي ذؤيب^(٢):
لَهُمْ رَجَعُوا بِالْعَرَجِ، وَالْقَوْمُ شَهْدٌ هَوَازُنْ، تَخْدُوهَا حُمَاةُ بَطَارِقِ
وَدَهْقَانِ (بفتح الدال وضمتها)، وَدَهَاقِينَ وَدَهَاقِينَ^(٣)، وَعَبْهَلْ وَعَبَاهِيلْ وَعَبَاهَلَةٌ،
جاء في (لسان العرب): «وَوَاحِدُ الْعَبَاهِلَةِ عَبْهَلٌ، وَالتَّاءُ لَتَأْكِيدِ الْجَمْعِ كَقَشْعَمٍ
وَقَشَاعِمَةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ عَبَاهِيلَ، جَمْعُ عَبْهُولٍ، أَوْ عَبْهَالٍ، فَحُذِفَتْ
الْيَاءُ، وَعُغِضَ مِنْهَا الْهَاءُ كَمَا قِيلَ: فَرَاذِنَةٌ فِي فَرَازِينَ»^(٤).
وَالْخَيْسِرُ وَالْخَنَاسِيرُ وَالْخَنَاسِيرَةُ^(٥) وَالْجَحْجَحُ وَالْجَحَاجِيحُ^(٦) وَالْجَحَاجِحَةُ،
وَقَنْدِيلٌ وَقَنْدِيلٌ وَقَنْدِلَةٌ^(٧)، وَمَطْعَانٌ وَمَطَاعِينَ وَمَطَاعِنَةٌ^(٨). وَبِرَاهِيمٌ وَبِرَاهِمَةٌ،
وَسَمَاعِيلٌ وَسَمَاعِلَةٌ^(٩).

وَمِمَّا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا مَرَّ صَيَارِيفَ، وَعَيَائِيلَ إِنْ لَمْ يُحْمَلَا عَلَى إِشْبَاعِ
الْكِسْرَةِ، وَالْهَاءُ كَمَا مَرَّ لِلنَّسَبِ فِي (صَيَارِفَةٍ)^(١٠).

وَذَكَرَ ابْنُ جَنِي^(١١) أَنَّ الْهَاءَ فِي (زَنَادِقَةٍ) أَشْبَهَ بِالْمَحْذُوفِ، لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ بَدَلًا

-
- (١) انظر: لسان العرب (غطف)، الفصل في ألوان الجموع: ١٧٥.
(٢) انظر: لسان العرب (بطرق)، المغرب: ١٢٥، وهو فيه برواية أخرى.
(٣) انظر لسان العرب (دهقن)، وهو فارسي مقرب
(٤) لسان العرب: ٤٢٢/١١-٤٢٣: وَالْعَبَاهِلَةُ هُم مِّنْ أَهْلِ حَضْرَمَوْتِ، وَهُم الَّذِينَ أُقْرِئُوا عَلَى مُلْكِهِمْ لَا يُزَالُونَ عَنْهُ.
(٥) انظر لسان العرب (خنسر)، وَالْخَيْسِرُ مَنْ هُوَ فِي مَوْضِعِ الْخُسْرَانِ. وَالْخَيْسِرُ اللَّيْمُ أَوِ الدَّاهِيَةُ.
(٦) انظر الخصائص: ٣٠٢/٢.
(٧) انظر جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: ٧٤.
(٨) انظر جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: ٧٤.
(٩) انظر حاشية الحضري على شرح ابن عقيل: ١٦٨/٢.
(١٠) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٧٠/٢، المحتسب: ٢٥٨/١، لسان العرب: ١٩٠/٩، المتقضب: ٢٥٨/٢، الخصائص: ٣١٥/٢، الأملاني الشجرية: ١٤٢/١، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٧، ١٢١، شرح المفصل: ١٠٦/٦، خزانة الأدب: ٢٥٥/٢، ضرائر الشعر للقرنزي القيرواني: ١٢٨، ضرائر الشعر لابن عصفور: ٣٦، المحتسب: ٢٥٨/١.
(١١) انظر المنصف: ١٩٩/١. وفي الخصائص: ٣٠٢/٢: «وَأَمَّا الْحَرْفُ الزَّائِدُ عِوَضًا مِنْ حَرْفٍ زَائِدٍ فَكَثِيرٌ، مِنْهُ التَّاءُ فِي فَرَاذِنَةٍ وَزَنَادِقَةٍ وَجَحَاجِحَةٍ، لَحِقَتْ عِوَضًا مِنْ يَاءِ الْمَدِيِّ زَنَادِقٍ وَفَرَازِينَ وَجَحَاجِحٍ».

من ياء زائدة، وهي أيضاً في (عِدَّة) كذلك، لأنها بدلٌ مِنْ فاء الفعل.

(٥) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ مَدَّةٍ (تفعيل):

① ذكر النحويون أَنَّ قياسَ مصدر (فَعَلَ) هو تَفْعِيلٌ وَتَفْعِيلُهُ بِقِيْدِ كونه غير ناقص نحو: كَرَّمَ تَكْرِيمًا وَتَكْرِمَةً، وَجَرَّبَ تَجْرِبًا وَتَجَرُّبَةً، وَخَطَّأَ تَخْطِئًا وَتَخْطِئَةً، وَهَنَّا تَهْنِئًا وَتَهْنِئَةً. أمَّا في الناقص فهو تَفْعِيلُهُ، على أَنَّ الهاءَ عِوَضٌ مِنْ ياءِ تَفْعِيلٍ، قياساً على تَكْرِمَةٍ، لأنَّه لم يُحْذَفْ مِنْهَا شَيْءٌ مِنَ الْأَصُولِ، والياءُ في تَكْرِيمٍ مَدَّةٌ غير متحرِّكة، وهي في (تَغْرِيزَةٍ) متحرِّكة، وَلَوْ حُذِفَتْ هَذِهِ الْيَاءُ وَأُبْقِيَتْ مَدَّةٌ (تفعيل) للزم تحريك هذه المدة لمناسبة تاء التانيث، ولا يصح إبقاء هاتين الياءين لاستثقال الياء المشدَّدة، فلا يُقَالُ: تَغْفِيَّةٌ، وَتَغْرِيزَةٌ، وَتَسْوِيَّةٌ، وهي مسألة جاءت في ضرورة الشعر، كقول الشاعر^(١):

بَاتَتْ تُنْزِي ذَلَّوْهَا تُنْزِيًا كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًا
والوجهُ أَنَّ يُقَالُ تُنْزِيَةٌ بدلاً مِنْ تُنْزِيٍّ.

ومن ذلك أيضاً كونها عِوَضاً مِنْ ياءِ (تفعيل) أو أَلْفٍ (فِعَالٍ) نحو: تَرَبَّى تَرْبِيَةً وَرَبَّاءً، وَتَسَلَّى تَسْلِيَةً وَسِلَاءً: «وكذلك الهاءُ في تَفْعِيلِهِ فِي الْمَصَادِرِ عِوَضٌ مِنْ ياءِ تَفْعِيلٍ أَوْ أَلْفٍ فِعَالٍ، وذلك نحو: سَلَيْتُهُ تَسْلِيَةً وَرَبَّيْتُهُ تَرْبِيَةً. الهاءُ بدلٌ مِنْ ياءِ تَفْعِيلٍ فِي تَسَلَّى وَتَرَبَّى، أَوْ أَلْفٍ سِلَاءً وَرَبَّاءً...»^(٢).

(٦) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ أَحَدِ حُرُوفِ التَّضْعِيفِ:

ذكر السيرافي أَنَّ فِي تَأْوِيلِ (أُنَاسِيَّةٍ) جَمْعَ التَّكْسِيرِ وَجُهَيْنَ:

(١) أَنَّ تَكُونَ الْهَاءُ عِوَضاً مِنْ إِحْدَى يَاءِ النَّسَبِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: أُنَاسِيٌّ، عَلَى أَنَّ

(١) انظر: ضرائر الشعر للقرائز القيرواني: ١٧٠، الخصائص: ٣٠٢/٢، الإنصاف: ١٩٥/٢، المختصص: ١٨٩/١٤، شرح الفضل: ٥٨/٦، لسان العرب (نزي)، مع الموامع: ١٥٠/٦، شرح الشافية: ١٦٥/١.

(٢) الخصائص: ٣٠٢/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١١٧/١، لسان العرب (ربا، سلا).

الياء الأولى منقلبة من الألف التي بعد السين، والثانية من النون، علي أنَّ المفرد إنسيّ، والجمع أناسيّ.

(٢) أنَّ المفرد إنسان، فحذفت الألف والنون تقديرًا عند الجمع، ثم جيء بالياء التي تكون في تصغيره (أنسيان)، فيصير الجمع (أناسي)، ثم جيء بالهاء لتحقيق التأنيث.

وذهب أبو العباس المبرد إلى أنَّ (أناسية) جمعُ إنسيّ، والهاء عوض من الياء المحذوفة من (أناسي).

وقيل إنَّه (إنسان) الذي أصله إنسيان، فحذفت الألف والنون، فصار جمعه أناسي، وجيء بالتاء لتأكيد الجمعية كما في ملائكة.

وذكر اللحياني أنَّ إنساناً يُجمعُ على أناسيّ، وآناساً، وأناسية^(١).

ومتما يمكن عدّه من هذه المسألة التاء في (كيت) و(ذيت)، لأنَّ أصلهما: كيّ وذيّ، وقيل إنَّ الياء المشدّدة فيهما محمولة على تشديد ياء (كيّ) إذا جُعِلَت اسماً، على أنَّ أصل ذيت هو ذيّو، فحُذِفَت الواو، فبقي (ذّي) على حرفين، فلو حُذِفَت التاء وجيء بالهاء لعاد التضعيف، فيقال فيهما: ذيّة وكيّة، والتاء فيهما عوضٌ من التشديد المشار إليه.

وذهب الجوهري^(٢) إلى أنَّ أصل ذيت هو ذيّ لأنَّ ما عينه ياء تكونُ لامه ياء، وذهب ابن عصفور إلى أنَّ التاء مبدلة من الياء التي هي لام: «وأبدلوا من الياء التي في (كيت وكيت)، و(ذيت وذيت)، وأصلهما: كيّة وكيّة، وذيّة وذيّة، ثمَّ إنَّهم حذفوا التاء وأبدلوا من الياء التي هي لام تاء»^(٣).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً قِضَاةٌ وَأَصْرَابُهُ مِنْ جَمْعِ التَّكْسِيرِ الَّتِي مَفْرَدُهَا فَاعِلٌ لَامُهُ

(١) انظر: لسان العرب: ١٢/٦، شرح الشافعية: ١٩٠/٢ - ، التبيان في إعراب القرآن: ٩٨٨/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٦/٢، معاني القرآن: ٢٧٠/٢.

(٢) انظر لسان العرب: ٤٥٩/١٥. وانظر الصحاح: ٢٢٥٢/٦ - .

(٣) المتع في التصريف: ٣٨٨/١.

حرف عِلَّةٍ على مذهب الفراء: «وكذا قَالَ الفراء في (قُضَاة): إِنَّه في الأصل مضَعَف العين، نحو: كُفِّرَ، وأَصْلُهُ: قُضِيَ، فَحُذِفَ التضعيف، وَعُوِضَ عَنْهُ التاء كما مرَّ...»^(١).

والأصحُّ عند السيوطي^(٢) أَنَّهُ ليس مخففاً من (فُعَل)، وهو الظاهر، لأنَّ اسم الفاعل المعتل الناقص يطرد فيه فُعَلَةٌ لا فُعَلٌ، ولأنَّ أَضَلَ (قُضَاة): قُضِيَّةٌ. وقيل إِنَّ (فُعَلَةً) أَضْلُهُ (فَعَلَةٌ) بثلاث فتحات، فَحَوَّلَتْ فتحة الفاء ضمة للفرق بين معتل العين وصحيحها^(٣).

وذكر أبو حيان أَنَّ أحمد بن منصور اليشكري قد نظَّم هذا الخلاف في أرجوزته في النحو، وهي أرجوزة عدَّتْها ثلاثة آلاف بيت إلاَّ تسعين، دَوَّن السيوطي في (الأشباه والنظائر)^(٤) تسعة أبيات منها.

(٧) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ أَلْفِ التَّائِيثِ:

ذكر النحويون أَنَّ التاء قد تعوَّض من أَلْفِ التَّائِيثِ الخامسة فيما كُسِّرَ على (فَعَالِل) وَأَضْرَابِهِ، ومن ذلك: حَبْنَطِي^(٥) وحَبَانِطٌ وحَبَانِيطٌ وحَبَانِطَةٌ، وَعَقْرَنِي^(٦) وعَقَارِنٌ وعَقَارِينٌ وعَقَارَنَةٌ، وسَرَنْدِي^(٧) وسَرَانِدٌ وسَرَانِيطٌ وسَرَانِطَةٌ. ويجوز أن يقال في تكسير ما مرَّ أيضاً: سَرَادٌ، عِلَادٌ، حِبَاطٌ، عَقَارٌ، بِحَذَفِ النون وقلب الألف ياء. وفي تكسير ما مرَّ على (فَعَالِلِ) تَكُونُ الياء عِوَضاً مِنْ أَلْفِ التَّائِيثِ الخامسة، وتعويض الياء أَوْسَعُ جداً من تعويض الهاء عند السيوطي^(٨).

(١) شرح الشافية: ١٧٦/٢، وانظر: ١٥٦/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١٢١/١.

(٢) انظر مع الموامع: ١٠٣/٦.

(٣) انظر مع الموامع: ١٠٣/٦.

(٤) انظر: ١٢١/١.

(٥) الحَبْنَطِي: المتلى غيضاً.

(٦) الْعَقْرَنِي: هو الخَيْث.

(٧) السَّرَنْدِي: السريع في أمره.

(٨) انظر مع الموامع: ٧٠/٦، وانظر حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ١٥١/٤. الأشباه والنظائر:

١٢٠/١.

لأنَّه يجوز دخولها في كُلِّ ما حُذِفَ منه شيء في غير باب لُغَزَى)، أمَّا تفويضُ الهاء فمقصودٌ على ما مرَّ.

وممَّا يمكنُ عُدُّه من هذا الباب حملاً على ما مرَّ: عَدَوَى^(١)، وَدَلَنْطَى^(٢)، وَسِبْطَى^(٣)، فيقال فيها: عَدَاوِل، وعدَاوِل، وعدَاوِلَة وعدَال، وَدَلَانِط، ودَلَانِط وَدَلَانِطَة، وَدَلَاط. وَسَبَاطِر وسَبَاطِر وسَبَاطِرَة قياساً على هذه المتشابهة حملاً على أَنَّ الألف الخامسة للتأنيث.

ونلاحظ فيما مرَّ أَنَّ في كل لفظة حرفين زائدين، وَلَيْسَ لأحدهما مزيةٌ على الآخر، ولذلك كَانَ التخييرُ في حذف أيَّهما، فالنون والألف زائدتان فيما مرَّ إِلَّا في (عَدَوَى)، فالواو والألف، والألف في (سِبْطَى).

وممَّا يمكنُ عُدُّه من هذا الباب ما انتهى بألف تأنيث رابعة عند تصغيره، فيقال في تصغير (حُبَارَى): حُبَيْرَة بتشديد الياء، ويجوز ترك الهاء، فيقال: حُبَيْر^(٤).

والقول نفسه في (لُغَزَى)^(٥)، فيقال فيها: لُغَيْزَة، وَلُغَيْز.

وممَّا يمكنُ عُدُّه من هذا الباب على مذهب ابن الأنباري^(٦) ما انتهى بألف ممدودة خامسة أو سادسة، نحو: باقِلَاء بتخفيف اللام، وبُرُنْسَاء، فيقال في تصغيرها: بُوَيْقَلَة وبُرَيْسَة. ولم يُجَزَّ غيرُه إِلَّا إقرار الألف: بُوَيْقَلَاء، وبُرَيْسَاء. ولقد شَدَّ لحاقُ التاء في الرباعي والخماسي^(٧) في وَرَيْثَة وأَمَيْمَة، وقديديمة.

(١) عَدَوَى: قرية في البحرين، انظر المتع في التصريف: ٥٥/١.

(٢) دَلَنْطَى: شديد الدفع، انظر المتع في التصريف: ٥٥/١.

(٣) سِبْطَى: مشية بفتح السين.

(٤) انظر: حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١٦٣/٤، ١٧٢، مع الهوامع: ١٤٣/٦، الأشباه والنظائر: ١٢٠/١.

(٥) اسم لِلْغَز، وهو في الأصل حجرة اليربوع.

(٦) انظر: مع الهوامع: ١٤٤/٦، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١٧٢/٤، حاشية الحضري على

شرح ابن عقيل: ١٦٦/٢.

(٧) انظر: مع الهوامع: ١٤٤/٦، حاشية الحضري على شرح ابن عقيل: ١٦٨/٢.

وممّا يمكن عَدُّه من هذا الباب أيضاً كونها عَوْضاً مِنَ الألف المحذوفة في المصدر (إقامة) وأضرابه، لأنَّ أصله إقوام، فَحُذِفَتْ إحدى الألفين، وجيء بالهاء عَوْضاً منها^(١).

(٨) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنْ ياء الإضافة:

في كون أب وأم مناديين عشر لغات عند إضافتهما إلى ياء المتكلم، ومن هذه اللغات أَنْ يُعَوِّضَ من ياء المتكلم التاء المفتوحة، وهذه التاء يجوز فيها الكسر، وهو الأكثر؛ لأن الكسر عَوْضٌ من الكسر الذي كان يستحقه قبل ياء المتكلم، ثم زال بمجيء التاء؛ لأنَّ ما قبلها يجب أن يكون مفتوحاً، ويجوز فيها الفتح، وهو الأقيس؛ لأنَّ التاء عَوْضٌ من ياء المتكلم المفتوحة، أو لأنَّ الأصل: يا أبتا، ويا أمّتا^(٢).

وقيل إنَّ أصلَ (يا أبت) هو: يا أبتَي، أُبْدِلَ من الكسرة فتحةً، وقُلِبَتِ الياء ألفاً، ثم حُذِفَتِ الألف، وبقيت الفتحة^(٣).

وذَهَبَ ابن مالك إلى أنَّ الألفَ في (أبتا) ليست بدلاً من ياء المتكلم، وإنّما هي التي يُوصَلُ بها آخر المنادى المستغاث والبعيد والمندوب.

وقيل إنَّ وجه الاختصار على التاء مفتوحة من باب الاجتزاء بالفتحة عن الألف، أو أنَّ المسألة من باب الترخيم بحذف التاء ثم إقحامها بعد، وهو قول أبي علي الفارسي. وقيل إنَّ الألف للندبة، فَحُذِفَتْ، وهو قول الفراء وأبي عبيدة، وأبي حاتم وقُطْرُب، ولقد رُدَّ ذلك بأنَّ الموضع ليس موضع ندبة. وقيل أيضاً إنَّ الأصل: يا أبةً بالتنوين، وهو قول قطرب أيضاً، ولقد رُدَّ هذا القول بأنَّ التنوين لا يُحذف من المنادى المنصوب كقولنا: يا ضارباً رجلاً.

(١) انظر الصفحة: ٢٤، وانظر الأشباه والنظائر: ١٢٢/١.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٤/١.

(٣) انظر: منشور الفوائد: ٤٢، شرح التصريح على التوضيح: ١٧٨/٢، مع الموامع: ٣٠٢/٤، لسان العرب: ٩/١٤-، الكتاب: ٢١١/٢، حاشية الصبّان على شرح الأسموني: ١٥٥/٣ - رصف المباني: ١٦٠، الجمع: ٢١٧/٦-، المقتضب: ٢٦٢/٤.

وقيل إنَّ في قولنا: يا أبنا ويا أمتنا، جمعاً بين العِوض والمعوَض منه، وهي مسألة بابُها الشعرُ، ومحمولةٌ عندي على قولنا: يا أبتى ويا أمتي، ويا اللهم كما سيأتي فيما بعدُ.

وقيل أيضاً إنَّ الظاهرَ في الألف أن تكونَ اسماً في محل جر بالإضافة؛ لأنَّها منقلبة عن اسم.

ونصَّ النحويون على أنَّه لا يجوزُ تعويضُ تاء التانيث عن ياء المتكلم إلا في النداء، فلا يُقال: جاءني أبت، ورأيتُ أبت. وذكرُوا أنَّ الدليل على أنَّ هذه التاء للتانيث أنَّه يجوزُ إبدالُها في الوقف هاءً على مذهب البصريين. وأجازَ الفراءُ الوقفَ بالهاء؛ لأنَّها عِوضٌ من حرفٍ لا يتغيَّر، وهي عند البصريين في الوقف محمولةٌ على تاء صياقِلَة.

وكونُ هذه التاء عِوضاً من ياء المتكلم مذهبُ الخليل بن أحمد: «وَسَأَلْتُ الخليل — رَحِمَهُ اللهُ — عَنْ قَوْلِهِمْ: يَا أَبَتِ، وَيَا أَبَتَ لَا تَفْعَلْ، وَيَا أَبَتَاهُ، وَيَا لَمُتَاهُ، فَزَعَمَ الخليل — رَحِمَهُ اللهُ — أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: يَا أُمَّةُ لَا تَفْعَلِي، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْهَاءَ بِمَنْزِلَةِ الْهَاءِ فِي عَمَّةٍ وَخَالَه — أَنَّكَ تَقُولُ فِي الْوَقْفِ: يَا أُمَّةُ، وَيَا أَبَتِ، كَمَا تَقُولُ: يَا خَالَه، وَتَقُولُ: يَا أُمَتَاهُ كَمَا تَقُولُ: يَا خَالَتَاهُ، وَإِنَّمَا يُلْزَمُونَ هَذِهِ الْهَاءَ فِي النَّدَاءِ إِذَا أَضْفَتِ إِلَى نَفْسِكَ خَاصَّةً، كَأَنَّهُمْ جَعَلُوهَا عِوضاً مِنْ حَذْفِ الْيَاءِ، وَأَنَّهُمْ لَا يَكَادُونَ يَقُولُونَ: يَا أَبَاهُ، وَيَا أُمَاهُ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ فِي كَلَامِهِمْ، وَصَارَ هَذَا مُمْتَحِلاً عَنْدهُمْ لِمَا دَخَلَ النَّدَاءُ مِنَ التَّغْيِيرِ وَالْحَذْفِ، فَأَرَادُوا أَنَّ يُعَوَّضُوا هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ كَمَا قَالُوا: أَتُنْقُ، لَمَّا حَذَفُوا الْعَيْنَ رَأْسًا جَعَلُوا الْيَاءَ عِوضاً...» (١).

(٩) أن تكونَ عِوضاً من لام الكلمة:

وممَّا جاءت فيه الهاء عِوضاً من لام الكلمة على مذهب ابن جني (٢)

(١) الكتاب: ٢١٠/٢-٢١١.

(٢) انظر الخصائص: ٢٩٦/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١١٣/١.

وغيره^(١): سنة، ومئة، وفئة ورثة وعِضة، وضَعَّة وبُرَّة^(٢)، وثُبَّة، وأضرابها، لأنَّ لاماتها إمَّا واو وإما ياء: سَنَوُ^(٣)، مِثْي^(٤)، رِثْي^(٥)، عِضَوُ^(٦)، وضَعَوُ، وبُرَوُ^(٧)، وثُبْي^(٨)، وفَنَوُ^(٩) أو فِثْي.

ولَمْ يَعُدَّ ابن جني أَخْتًا وبنْتًا من هذا الباب: «فأَمَّا بنت وأخت فالتاء عِثْنًا بَدَلٌ مِنْ لامي الفعلِ وَلَيْسَتْ عِوَضًا»^(١٠)، ولسنا نتفق معه لأنَّهما لا يختلفان عن باب سنة وأضرابها إلَّا في كون التاء مفتوحة وما قبلها ساكنًا، أليستا من ذوات الواو؟ فهما من البِنوة والأخوة، فالتاء في كليهما حَلَّتْ محل اللام المحذوفة. ومِمَّا يجري مجراها أيضًا هَنْتٌ لقولهم في الجمع هَنْوَاتُ^(١١).

وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّ كَوْنَ التاء عِوَضًا مسألة عامة في كل ما ذكره محذوف اللام، ولعلَّ ما يعرِّز ذلك أَنَّهُ مذهب الجوهري أيضًا: «قال الجوهري: ... ولم تَر هذه الهاء تلحق مؤنثًا إلَّا ومذكره محذوف الواو، يدلُّك على ذلك: أَخَوَات وهَنْوَات...»^(١٢).

(١٠) أَنْ تَكُونَ عِوَضًا مِنْ أَلْف (فِعْلَال) أَوْ (فِعْعَال) أَوْ غَيْرَهُمَا:

لقد عَدَّ ابن جني التاء في (الفَعْلَلَة) في نحو الهَمْلَجَة^(١٣)، والسَّرْهَقَة^(١٤) عِوَضًا

(١) انظر لسان العرب: سنو، مأي، رأي، صعو، وضع، برو، فأو، ثبي.

(٢) البُرَّة: الخلخال.

(٣) انظر: الممتع في التصريف: ٣٥٠/١، لسان العرب (سنو).

(٤) انظر: الممتع في التصريف: ٦٢٤/٢، لسان العرب (مأي).

(٥) انظر لسان العرب (رأي).

(٦) انظر لسان العرب (عضو، وضع)، الممتع في التصريف: ٦٢٥/٢.

(٧) انظر لسان العرب (يرو).

(٨) انظر لسان العرب (ثبي).

(٩) انظر لسان العرب (فأو).

(١٠) الخصائص: ٢٩٦/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١١٣/١.

(١١) انظر الممتع في التصريف: ٣٨٥/١.

(١٢) انظر لسان العرب: ٩٠/١٣.

(١٣) الهَمْلَجَة: حُسْنُ سِر الدابة، وهي لفظة فارسية معربة.

(١٤) السَّرْهَقَة: حُسْنُ الْغِذَاء.

من أَلِفِ هِمْلَاج، وَسِرْهَاف: «وَمِنْ ذَلِكَ تَاءُ الْفَعْلَلَةِ فِي الرَّبَاعِيِّ؛ نَحْوُ الْهَمْلَجَةِ
وَالسَّرْهَفَةِ، كَأَنَّهَا عِوَضٌ مِنْ أَلِفِ (فِعْلَالٍ)؛ نَحْوُ الْهَمْلَاجِ وَالسَّرْهَافِ...» (١).
وَمِمَّا عُذِّتْ فِيهِ عِوَضاً مِنْ (فِيعَالٍ) وَغَيْرِهِ عِنْدَ ابْنِ جَنِّي (٢) أَيْضاً الْحَوَقْلَةُ
وَالْبَيْطَرَةُ وَغَيْرُهُمَا، فَالتَّاءُ فِيهِمَا عِوَضٌ مِنَ الْأَلِفِ فِي حِيْقَالٍ وَبَيْطَارٍ: «وَكَذَلِكَ
مَا لَحِقَ الرَّبَاعِيُّ مِنْ نَحْوِ الْحَوَقْلَةِ وَالْبَيْطَرَةِ وَالْجَهْوَرَةِ وَالسَّلْقَاةِ، كَأَنَّهَا عِوَضٌ مِنْ
أَلِفِ حِيْقَالٍ، وَبَيْطَارٍ وَجِهْوَارٍ وَسَلْقَاءَ» (٢)...» (٣).

-
- (١) الخصائص: ٣٠٢/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١١٧/١.
(٢) التاء في (سَلْقَاةٍ) عِوَضٌ مِنَ الْأَلِفِ الَّتِي فِي (سَلَقٍ)، جَاءَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ (سَلَقٌ): «وَرَبَّمَا قَالُوا:
سَلَقَيْتُهُ يَسْلَعَاءُ، يَزِيدُونَ فِيهِ الْيَاءَ كَمَا قَالُوا: جَعَبَيْتُهُ جَعْبَاءُ مِنْ جَعَبْتُهُ، أَي: صَرَعْتُهُ...».
(٣) الخصائص: ٣٠٣-٣٠٤/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١١٧/١، لِسَانِ الْعَرَبِ: (سَلَقٌ، حَقْلٌ، بَطَرٌ).

(٢) الهاء

وَلَعَلَّ أَهَمَّ المواضع التي يُمْكِنُ أَنْ تكونَ فيها عَوْضاً ما يلي :

- (١) أَنْ تكونَ عَوْضاً من علم التأنيث (التاء).
- (٢) أَنْ تكونَ عَوْضاً ممَّا أُضيفت إليه (أَيّ)، وصلَةُ النداء.
- (٣) أَنْ تكونَ عَوْضاً من حركة عين الفعل.
- (٤) أَنْ تكونَ عَوْضاً من حرف القسم.

وإليك التفصيل فيما مرّ:

(١) أَنْ تكونَ عَوْضاً مِنْ عِلْمِ التَّأْنِيثِ (التاء):

وَمِنْ ذَلِكَ ما جاء على (مَفْعُل) من الأسماء من غير تاء التأنيث، ومنه قراءة الحسن وأبي رجاء ومجاهد: ﴿فَتَنْظُرُهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾^(١): ذكر النحويُّون أَنَّهُ لَيْسَ في الأسماء شيء على (مَفْعُل) بغير تاء، نحو: الْمَقْدَرَةُ وَالْمَقْبَرَةُ، وَالْمَشْرِقَةُ، وما جاء على خلاف ذلك يُؤَوَّل، ومن هذه التأويلات أَنَّ مَيْسَرَةَ أَصْلُهُ: مَيْسَرَتُهُ، فحذف التاء، وكادَ الضميرُ المضاف إليه يَكُونُ عَوْضاً منها، وهو مذهب الكوفيين في إنباء المضاف إليه عن التاء كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾^(٢).

وَلَسْتُ أَتَّفَقُ معهم فيما مرّ، لِأَنَّ هذه القراءة وغيرها دليلٌ على وجود (مَفْعُل) في العربية، وهي مسألةٌ قَدْ أَجَارَهَا ابنُ خالويه كما يترأى لي: «وَزَعَمَ سيبويه أَنَّهُ لَيْسَ في كلامِ العرب (مَفْعُل)، وَقَدْ حَكَيْتُ هذه الأَرْبَعَةَ، فَلَقَانِلُ أَنَّ يَقُولُ لَيْسَتْ عَلَى (مَفْعُل)، فَمَكْرُم. جمع مَكْرُومَة، وَمَعُونٌ جَمْعُ مَعُونَة، وَمَأْلِك. جَمْعُ

(١) البقرة: ٢٨٠.

(٢) الأنبياء: ٧٣، النور: ٣٧.

مَأْلَكَةً، وَمَيْسُرٌ جَمْعٌ مَيْسُرَةٍ، وَجَدْتُ فِي الْقُرْآنِ حَرْفًا، قِرَاءَةُ عَطَاءٍ: «فَتَنْظِرَةٌ إِلَى مَيْسِرِهِ». الْهَاءُ هَاءٌ كُنَايَةٌ» (١).

وَذَكَرَ الْكَسَائِيُّ وَالْمَبْرَدُ مِنْهَا مَكْرُمًا وَمَقُونًا وَمَأْلَكًا، أَمَّا الْأَخْفَشُ (٢) فَذَكَرَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (مَفْعُلٌ) بِدُونِ هَاءٍ، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ ابْنُ عَصْفُورٍ: «وَعَلَى (مَفْعُلٍ): وَلَمْ يَجِيءْ إِلَّا أَسْمَاءً، وَالْهَاءُ لَازِمَةٌ لَهُ، نَحْوُ: مَزْرَعَةٍ، وَمَشْرِقَةٍ، وَمَقْبَرَةٍ، وَلَا تُسْتَعْمَلُ بِغَيْرِ هَاءٍ إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ بِحَذْفِ الْهَاءِ...» (٣).

وَلَقَدْ غَلَّلَ السِّيْرَانِي حَذْفَ الْهَاءِ فِيمَا مَرَّ مِنَ الْكَلِمَاتِ فِي الشَّعْرِ بِأَنَّهَا رُخِمَتْ ضَرُورَةً، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ جَنِي (٤) أَيْضًا.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قِرَاءَةُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ: ﴿لَاَعْدُوا لَهُ عُدَّةٌ﴾ (٥) بِضَمِّ الْعَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَاءٍ عَلَى أَنَّهَا حُذِفَتْ لِلْإِضَافَةِ كَمَا مَرَّ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ عِيَّوَضَ مِنْهَا (٦).

وَمِمَّا يُمْكِنُ عُدُّهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا تَعْوِيزُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنْ تَاءِ التَّائِيثِ فِي بَابِ الْمَصَادِرِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ (٧)، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مُقَيَّدَةٌ عِنْدَ الْفَرَّاءِ بِكَوْنِ الْمَصْدَرِ مُضَافًا عَلَى أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ (الصَّلَاةُ) عِيَّوَضُ مِنَ التَّاءِ الْمَحْذُوفَةِ مِنَ الْمَصْدَرِ (إِقَامَةٍ)، وَهُوَ أَوْلَى عِنْدَ الرُّضِيِّ (٨) مِنْ كَوْنِ (إِقَامٍ) مُصْدَرًا. وَهُوَ مَذْهَبُ الْعَكْبَرِيِّ أَيْضًا: «﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ الْأَصْلُ فِيهِ إِقَامَةٌ، وَهِيَ عِيَّوَضُ مِنْ

(١) لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ: ٤-٥، وَانْظُرِ الْمَزْهَرُ فِي عِلْمِ اللُّغَةِ: ٤/٥٠-٥١.

(٢) انْظُرِ لِسَانَ الْعَرَبِ (يَسِر).

(٣) الْمُتَمَعُّ فِي التَّصْرِيفِ: ١/٧٨-٧٩.

(٤) انْظُرِ الْخَصَائِصَ: ٣/٢١٢.

وَانْظُرِ فِي ذَلِكَ: دِيْوَانُ الْأَدَبِ، ١/٢٨٧، الْمَزْهَرُ فِي عِلْمِ اللُّغَةِ: ٢/٥٠-٥١، لَيْسَ فِي كَلَامِ

الْعَرَبِ: ٤-٥، الْمُحْتَسَبُ: ١/١٤٤-١٤٥.

(٥) التَّوْبَةُ: ٤٦.

(٦) انْظُرِ: حَاشِيَةُ الشَّهَابِ: ٤/٣٣، الْمُحْتَسَبُ: ١/١٤٤-١٤٥، مُخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقُرْآنِ مِنْ كِتَابِ الْبَدِيعِ:

٥٣، الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ: ٥/٤٨.

(٧) الْأَنْبِيَاءُ: ٧٣.

(٨) انْظُرِ شَرْحَ الشَّافِيَّةِ: ١/١٦٥، وَانْظُرِ: التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ: ٢/٩٢٢.

حَذَفَ إِحْدَى الْأَلْفَيْنِ، وَجُعِلَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ» (١).
 ويتراءى لي أَنَّ كَوْنَ التَّاءِ مَحْذُوفَةً — إِنْ لَمْ يُجَوِّزْ أَنْ يَكُونَ (إِقَام) مُصَدَّرًا —
 لِلْمَزَاجَةِ أَوَّلَى مِنْ جَعْلِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَوَضًا، فَالتَّاءُ حُذِفَتْ لِمَزَاجَةِ (إِيتَاء)،
 وَلَعَلَّ مَا يُعَرِّزُ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ جَاءَ مِنْ غَيْرِ تَاءٍ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
 مُتَوَلِّيًا بِالْمَصْدَرِ (إِيتَاء)، الْأَوَّلُ فِي (الْأَنْبِيَاءِ)، وَالثَّانِي فِي (النُّورِ) (٢).
 وَلَعَلَّ مَا يُعَرِّزُ ذَلِكَ أَيْضًا مَجِيءُ هَذَا الْمَصْدَرِ بِالتَّاءِ مُضَافًا إِلَى الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ
 تَعَالَى: ﴿تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخِفَّ عَلَيْكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ...﴾ (٣).
 وَلَعَلَّ مَا يُعَرِّزُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ بَابَ الْمَزَاجَةِ وَاسِعٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَلَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ ابْنُ
 فَارِسٍ كِتَابًا، هُوَ (الِإِتْبَاعُ وَالْمَزَاجَةُ) (٤).

وذكر ابن جني أَنَّ جَعَلَ الْهَاءَ فِي (عُدَّة) عَوَضًا مِنَ التَّاءِ أَوَّلَى مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ
 الْفَرَاء: «وهذا عندي أَحْسَنُ مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَاءُ فِي مَعْنَاهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ ذَهَبَ فِي
 قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ (٥) إِلَى أَنَّهُ أَرَادَ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ هَاءَ
 الْإِقَامَةِ لِإِضَافَةِ الْاسْمِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا صَارَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَقْوَى، لِأَنِّي أَقَمْتُ
 الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ مَقَامَ تَاءِ التَّائِيثِ، وَالْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ شَدِيدَ الْحَاجَةِ إِلَى مَا جَرَّهَ مِنْ
 مَوْضِعَيْنِ: أَحَدُهُمَا حَاجَةُ الْمَجْرُورِ إِلَى مَا جَرَّهَ، أَلَا تَرَاهُ لَا يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَقْدَمُ
 الْمَجْرُورُ عَلَى مَا جَرَّهَ؟ وَالْآخَرُ أَنَّ الْمَجْرُورَ فِي (عُدَّة) مُضْمَرٌ، وَالْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ أَضْعَفُ
 مِنَ الْمُظْهَرِ الْمَجْرُورِ لِلطَّفِ الضَّمِيرِ عَنْ قِيَامِهِ بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَتْ الصَّلَاةُ بِمُضْمَرَةٍ،
 فَتَضَعُفُ ضَعْفُ هَاءِ (عُدَّة)، فَيَقْدَرُ ضَعْفُ الشَّيْءِ وَحَاجَتُهُ إِلَى مَا قَبْلَهُ مَا يَكَادُ
 يُعْتَدُّ جُزْءًا مِنْهُ، فَيُخَلَّفُ جُزْءًا مَحْذُوفًا مِنْ جُمْلَتِهِ، فَافْهَمْ ذَلِكَ، وَأَمَّا أَصْحَابُنَا
 فَعِنْدَهُمْ أَنَّ الْإِقَامَ مُصَدَّرَ أَقَمْتُ كَالِإِقَامَةِ، وَلَيْسَ مَذْهَبُنَا فِيهِ كَمَا ظَنَّهُ الْفَرَاءُ» (٦).

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٩٢٢/٢.

(٢) النور: ٧٣: ﴿رَجَاءٌ لَا تُلْهِمُهُمْ تِجَارَةً وَلَا يَتَّبِعَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ...﴾.

(٣) النحل: ٨٠.

(٤) انظر الحمل على الجوار في القرآن الكريم: ٢٠.

وانظر شاهدين على المزاجية من المثل العربي في جمع الأمثال: ٣٩٧/١، ٧/٢.

(٥) انظر: الأنبياء: ٧٣، النور: ٣٧.

(٦) المحتسب: ٢٩٢/١.

(٢) أَنْ تَكُونَ عِوَضًا مِمَّا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ (أَيَّ) وَصَلَهُ النَّدَاءُ:

ذكر النحويون أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ (يَا) وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَلِذَلِكَ جِيءَ بِـ (أَيَّ) وَهَاءِ التَّنْبِيهِ الَّتِي تُعَدُّ عِوَضًا مِنَ الْإِضَافَةِ فِي (أَيَّ)، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مِضَافَةً. وَذَكَرَ السَّيُوطِيُّ (١) أَنَّ هَذِهِ الْهَاءَ إِنَّمَا أَنْ تَكُونَ عِوَضًا مِنَ الْمِضَافِ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ تَأْكِيدًا لِمَعْنَى النَّدَاءِ: «وَلَزِمَتْهَا هَاءُ التَّنْبِيهِ كَالْعِوَضِ مِنَ الْمِضَافِ إِلَيْهِ...» (٢).

وَيَجُوزُ ضَمُّ هَذِهِ الْهَاءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا اسْمٌ إِشَارَةً عَلَى لُغَةِ بَنِي مَالِكٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، عَلَى أَنَّ (أَيَّ) مُشَبَّهَةٌ لِلْمَعْرَبِ، وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّ حَمْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْإِتِّبَاعِ أَوَّلَى، وَلَقَلَّ مَا يُعَزَّزُ هَذَا الضَّمَّ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (٣)، ﴿أَيُّهُ السَّاجِرُ﴾ (٤)، ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ (٥).

(٣) أَنْ تَكُونَ عِوَضًا مِنْ حَرَكَةٍ عَيْنِ الْفِعْلِ:

الْهَاءُ فِي (أَهْرَاقَ) عِوَضٌ مِنْ حَرَكَةِ عَيْنِ الْفِعْلِ (أَرَاقَ)، لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ (أَفْعَلَ)، أَيِ: أَرَوَقَ، أَوْ: أَرَيْقَ، حَمْلًا عَلَى مَذْهَبِ سَبِيحِيَّةٍ فِي (أَسْنَطَاعٍ يُسْطِيعُ) كَمَا مَرَّ. وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي مَصْدَرِ هَذَا الْفِعْلِ (إِهْرَاقَ)؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ: إِزْوَاقَ (٦).

(٤) أَنْ تَكُونَ عِوَضًا مِنْ حَرْفِ الْقِسْمِ:

ذَكَرَ ابْنُ جَنِّي أَنَّ (هَا) فِي: لَا هَا اللَّهُ، عِوَضٌ مِنَ الْوَائِ: «قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي (سِرِّ الصَّنَاعَةِ): أَمَّا قَوْلُهُمْ: لَا هَا اللَّهُ، فَإِنَّ (هَا) صَارَتْ عِوَضًا مِنَ الْوَائِ، أَلَا تَرَاهَا لَا تَجْتَمِعُ مَعَهَا كَمَا صَارَتْ هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ فِي: اللَّهُ إِنَّكَ لِقَائِمٌ، صَارَتْ

(١) انظر مع الموامع: ٥٠/٣، وانظر: لسان العرب: ٤٧٩/١٥، شرح التصريح على التوضيح: ١٧٤/٢، حاشية الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ: ١٥٠/٣، مغني اللبيب: ٥٦٠.

(٢) شرح المفصل: ٢٢/٤، وانظر الأشباه والنظائر: ١٢٧/١.

(٣) النور: ٣١.

(٤) الزخرف: ٤٩.

(٥) الرحمن: ٣١.

(٦) انظر لسان العرب: ١٣٥/١٠.

عَوَضاً من حرف الواو...»^(١). وهو قول سيبويه: «وذلك قولك: إي ها اللّٰه، تثبت ألف (ها)؛ لأنّ الذي بعدها مدغم. ومن العرب من يقول: إي هلّٰه ذا، فيحذف الألف التي بعد الهاء، ولا يكون في المقسم ههنا إلّا الجر؛ لأنّ قولهم: ها صار عَوَضاً من اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفاً على اللسان...»^(٢).

(١) الأشياء والنظائر: ١٢٩/١.

(٢) الكتاب: ٤٩٩/٣.

(٣) اللام

تأتي اللام عَوْضاً في موضعين:

- (١) أَنْ تكونَ عَوْضاً مِنَ التضعيفِ في (إِنَّ).
 - (٢) أَنْ تكونَ عَوْضاً من حركة الألف الساكنة؛ ليصح الابتداء بها.
- واليك التفصيل في هذين الموضعين:

(١) أَنْ تكونَ عَوْضاً مِنَ التضعيفِ في (إِنَّ):

ذهب سيبويه إلى أَنَّ اللام في خبر (إِنَّ) المحففة من الثقيلة عَوْضٌ من التضعيف: «و(إِنَّ) توكيد لقوله: زَيْدٌ منطلقٌ، وإذا حُقِّقَتْ فهي كذلك، تُوكَدُ ما يتكلم به، وَلَيُثْبِتُ الكلامُ، غيرَ أَنَّ لَامَ التوكيد تلزمُها عَوْضاً مِمَّا ذهب منها» (١).

والقول نفسه مع ابن منظور: «وَقَدْ تكونُ مَحْفَافَةً من المشددة، فهذه لا بُدَّ من أَنْ يَدْخُلَ اللامُ في خَبَرِها عَوْضاً مِمَّا حُذِفَ من التشديد، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (٢)، وَإِنْ زَيْدٌ لأخوك، لِئَلَّا يلتبس بـ(إِنَّ) التي بمعنى (ما) للنفي» (٣).

وهي كما مرَّ عند سيبويه لام ابتداء أو توكيد، وقد تبعه في ذلك الأخفش الأوسط والصغير وأكثر نخاة بغداد وابن عصفور، وعند غيره للفرق بين (إِنَّ) النافية و(إِنَّ) المحففة من الثقيلة.

(١) الكتاب: ٢٣٣/٤، وانظر: ١٣٩/٢.

(٢) الطارق: ٤.

(٣) لسان العرب: ٣٩/١٣.

وذهب أبو علي الفارسي وابن أبي العافية والشلوبين وغيرهم إلى أنها لامٌ أخرى غير التي اجْتَلِبَتْ للفرق، لأنَّ تلك منوِيَّة التأخير مِنْ تقديم، وهذه اللام بخلافها، وفي هذه المسألة كلام مبسوط في مظانِّها (١).

وهي عند الكوفيين بمعنى (إلا)، و(إن) قبلها عندهم نافية. /م

(٢) أَنْ تَكُونَ عِوَضًا مِنْ حَرَكَةِ الْأَلِفِ السَّاكِنَةِ (١) لِيَصَحَّ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا:

يُفْهَمُ مِمَّا فِي (مَنْثُورِ الْفَوَائِدِ) لِأَبِي الْبَرَكَاتِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ، وَ(سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ) لِابْنِ جَنِّي أَنَّ حَرْفَ اللَّامِ اجْتَلِبَتْ لِيُسَوِّغَ الْإِبْتِدَاءُ بِالْأَلِفِ السَّاكِنَةِ، جَاءَ فِي الْكِتَابِ الْأَوَّلِ مَا يَلِي: «لَامُ أَلِفٍ: أَضْلُهُا الْأَلِفُ، دَعَمُوهَا بِلَامٍ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا، وَكَانَتْ اللَّامُ أَوَّلَى، لِأَنَّهَا تَدْفَعُ إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الضَّرُورَةِ فِي مِثْلِ: الْغَلَامِ وَالْفَرَسِ، وَهِيَ لَامُ التَّعْرِيفِ، فَرَادُوا الْأَلِفَ قَبْلَهَا تَوْصُلًا إِلَى النُّطْقِ بِهَا، فَحَرَكُوا الْأَلِفَ، فَصَارَتْ هَمْزَةً، وَجَعَلُوهَا هَمْزَةً وَضَلَّ، فَلَمَّا افْتَقَرَتْ الْأَلِفُ إِلَى حَرْفٍ جُعِلَ ذَلِكَ الْحَرْفُ اللَّامَ لِيَكُونَ ضَرْبًا مِنَ التَّقَاصُّ وَالْتَعْوِضِ فَصَارَ (لَا)» (٢).

(١) انظر: مع الموامع: ١٨٢/٢، نفْخِ اللَّيْبِ: ٧٠٥-٣٠٧، شرح التصريح على التوضيح: ٢٣٠/١،

حاشية الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ: ٢٨٨/١.

(٢) مَنْثُورِ الْفَوَائِدِ: ٧٥ مسألة: ١٧٨، وانظر التفصيل في هذه المسألة: سِرِّ صِنَاعَةِ الْأَعْرَابِ: ٤٨-٥٠.

(٤) تضعيف الحرف

يأتي التضعيف عَوْضاً فيما يلي :

(١) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً من الهمزة المحذوفة بعد حرف ساكن .

(٢) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً من الياء المحذوفة في التثنية .

(٣) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً من لام الكلمة .

(٤) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً من ألف (فاعل) .

واليك التفصيل في هاتين المسألتين :

(١) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً من الهمزة المحذوفة بعد حرف ساكن :

من العرب مَنْ يَحْذِفُ الهمزة في مثل: دِفء، جُرء، ضَوْء، وغير ذلك، وَيُعَوِّضُ منها تضعيف الحرف الساكن قبلها، فيقال فيما مرّ: دِفٌّ، جُرٌّ، ضَوٌّْ^(١).

(٢) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً من الياء المحذوفة في التثنية :

ومن ذلك أَنَّ النون المشددة في (اللذانَّ) و(اللثانَّ) عِوَضٌ من ذهاب الياء في (الذي) و(التي) عند التثنية، ومن ذلك أيضاً أَنَّ النونَ المشددة في (ذاتَّك) عِوَضٌ من ذهاب ألف (ذا) عند التثنية، جاء في (لسان العرب) ما يلي: «قال ابن برّي: مِنَ النحويين من يقول: ذاتَّك، بتشديد النون، تثنية (ذلك)، قلبت اللام نوناً، وَأُدْغِمَتِ النون في النون، ومنهم من يقول: تشديد النونِ عِوَضٌ من الألف المحذوفة من (ذا)، وكذلك يقول في (اللذانَّ): إِنَّ تشديد النونِ عِوَضٌ مِنَ الياء المحذوفة من (الذي). قال الجوهري: وإنَّما شَدَّدوا النونَ في ذلك تأكيداً وتكثيراً

(١) انظر البحر المحيط: ٤٧٥/٥.

للاسم لأنه بقي على حرف واحد، كما أدخلوا اللام على (ذلك)، وإنَّها يَفْعَلُونَ مثل هذا في الأسماء المهمة لنقصانها، وتقول للمؤنث: تانك وتانك أيضاً، بالتشديد...»^(١). ويتراءى لي أنَّ كَوْن اللام في (ذلك) قُلِّيت نوناً أَمَرٌ بعيدٌ، لأنَّ الظاهر في هذه المسألة أنَّ تكونَ النونُ عِوَضاً من ذهاب الحرف، ويُعزِّز ذلك ما ذهب إليه الجوهري من أنَّها زِيدَتْ لتكثير الحرف.

وذكر أبو البركات بن الأنباري^(٢) أنَّ النون شَدَّدَتْ في (ذات) لتدلُّ على أنَّ تشييته مخالفةٌ لقياس تشية المثني، من حيث الحذف وكونه مبهماً، أو أنَّها عِوَضٌ من الحركة والتنوين في المثني وجمع المذكر السالم؛ لأنَّ الحرف أقوى من الحركة والتنوين، فِعِوَضُها أقوى من عِوَضِ الحركة والتنوين.

وفي تشديد نوني المثني والجمع من حيث التعويض مذاهب:

(١) أنَّ يكونَ عِوَضاً من حركة المفرد.

(٢) أنَّ يكونَ عِوَضاً من تنوينه.

(٣) أنَّ يكونَ عِوَضاً منها معاً^(٣).

(٣) أنَّ يكونَ عِوَضاً من لام الكلمة:

ومن ذلك كون حرف التضعيف الأخير عوضاً من لام (فم) في بعض اللغات عند ابن خالويه^(٤)، لأنَّ أصله: فَمِي أو فَمَو وهو قول لم يطالعني به أحد. وذكر ابن عصفور^(٥) أنَّ أصله قَوَّةٌ، فحذفت الهاء تخفيفاً وأبدلوا من الواو ميماً لقرب الميم من الواو^(٦). أمَّا تشديد الميم عنده فن ضرورة الشعر. ومن ذلك قول الشاعر^(٧):

(١) لسان العرب: ٤٥٠/١٥.

(٢) انظر منشور الفوائد: ٣٨.

(٣) انظر الأشباه والنظائر: ١١٩/١.

(٤) انظر الأشباه والنظائر: ١١٩/١.

(٥) انظر الممتع في التصريف: ٣٩١/١، ٦٢٥/٢.

(٦) انظر في ذلك: شرح الشافية: ٢١٥-٢١٦، الإبدال: ٣٧٨/٢.

(٧) انظر: الخصائص: ٢١١/٣، الصحاح، مقاييس اللغة (فم)، لسان العرب، تاج العروس (فم).

يا لَيْتَهَا قَدْ خَرَجَتْ مِنْ فَمِّهِ حَتَّى يَعُودَ الْبَحْرُ فِي أُسْطُمِهِ
 وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ^(١) إِلَى أَنَّ الْمِيمَ بَدَلٌ مِنَ الْهَاءِ، لِأَنَّ أَصْلَهُ قُوَّةٌ كَمَا مَرَّ، وَلَكِنْ
 حَدَّثَ فِيهِ قَلْبٌ فَصَارَ فَهْوً، فَحَذَفَتِ الْوَاوُ، وَجَعَلَتِ الْهَاءَ مِيمًا.

وَمِمَّا عُدَّ فِيهِ حَرْفُ التَّضْعِيفِ عِوَضًا مِنَ اللَّامِ تَشْدِيدُ الْبَاءِ فِي (أَب) وَالْحَاءِ
 فِي (أَخ) لِأَنَّ الْعَرَبَ^(٢) يَقُولُونَ: أَخٌ وَأَخَةٌ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا: أَبٌ وَأَخْوٌ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي
 (حَم) وَ(هَن). وَذَكَرَ أَبُو مَنْصُورٍ الْأَزْهَرِيُّ أَنَّهُمْ زَادُوا بَدَلَ الْوَاوِ بَاءً: «قَالَ أَبُو
 مَنْصُورٍ: وَإِنَّمَا شَدَّدَ الْأَبَ وَالْفَعْلَ مِنْهُ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ غَيْرُ مُشَدَّدٍ، لِأَنَّ الْأَبَ أَصْلَهُ
 أَبَوٌ، فَزَادُوا بَدَلَ الْوَاوِ بَاءً كَمَا قَالُوا قَيْنٌ لِلْعَبْدِ، وَأَصْلُهُ قَيْنٌ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ قَالَ لِلْيَدِ
 يَدٌ، فَشَدَّدَ الدَّالَ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ يَدَيْنِ»^(٣).

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: أَخٌ وَهَنْ^(٤) وَيَدٌ^(٥) وَدَمٌ^(٦) مِنْ حَيْثُ كَوْنُ التَّضْعِيفِ
 عِوَضًا مِنَ اللَّامِ حَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ.

(٤) أَنْ يَكُونَ عِوَضًا مِنْ أَلْفٍ (فَاعِلٌ):

يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيِّ أَنَّ تَضْعِيفَ الْعَيْنِ فِي (فَعَل) عِوَضٌ مِنْ
 أَلْفٍ (فَاعِلٌ): «عَقَّدْتُمْ»^(٨): يَقْرَأُ بِتَخْفِيفِ الْقَافِ، وَهُوَ الْأَصْلُ، وَعَقَدُ الْيَمِينِ هُوَ
 قَصْدُ الْإِلْتِزَامِ بِهَا. وَيَقْرَأُ بِتَشْدِيدِهَا وَذَلِكَ لِتَوْكِيدِ الْيَمِينِ... وَقِيلَ التَّشْدِيدُ يَدُلُّ عَلَى

(١) انظر شرح الشافية: ٢١٦/٣، وانظر لسان العرب (فم).

(٢) انظر جوهرة اللغة (أخ)، الأشباه والنظائر: ١١٩/١.

(٣) لسان العرب (أبي): ٩/١٤.

(٤) أصله: أَخَوٌ، وَقِيلَ: أَخَوٌ. انظر لسان العرب ١٩/١٤.

(٥) أصله: هَتَوٌ انظر لسان العرب (هن) الأشباه والنظائر: ١١٩، الممتع في التصريف: ٦٢٣/٢.

(٦) أصلها يَدَيْنِ.

(٧) أصله دَمِي بفتح الميم أو إسكانها، انظر لسان العرب (دمي). وقيل إِنَّ أَصْلَهُ دَمَوٌ، وَقِيلَ دَمِي، لِأَنَّ

الْوَاوُ قَلْبَتِ بَاءً لِكَسْرِ مَا قَبْلَهَا مِثْلَ رَضِي يَرْضَى.

وانظر الأشباه والنظائر: ١١٩/١.

(٨) المائدة: ٨٩.

تأكيد العزم بالالتزام بها. وقيل إنما شدد لكثرة الحالفين وكثرة الإيمان. وقيل:
التشديد عَوَض من الألف في (عاقَد)...» (١).

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٤٥٧/١. وانظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجمها:
٤١٧/١.

(٥) الألف واللام

لعلّ أهم مواضع كونها عوضاً ما يلي:

- (١) أن يكونا عوضاً من همزة لفظ الجلالة، وهمزة الناس.
- (٢) أن يكونا عوضاً من المضاف إليه على مذهب الكوفيين.
- (١) أن يكونا عوضاً من همزة لفظ الجلالة وهمزة الناس:

للتحويين في اشتقاق لفظ الجلالة (الله) وَوَزَنِيهِ مَذَاهِبُ، ولعلّ خير مَنْ يَصَوِّرُ هذه المذاهب الشهاب في حاشيته: «اعلم أن لفظ (١) الجلالة باعتبار أصلها واشتقاقها وكونها غريبة أو غير عربية أقوالاً واختلافات كثيرة حتى قالوا: كما تاهت العقلاء في ذاتيه وصفاتها لاحتجابها بنور العظمة تحيروا في لفظ (الله)، لأنّه انعكس له من تلك الأنوار أشعة بهرت أعين المستبصرين...» (٢).

ولعلّ أهم هذه المذاهب ما يلي:

- (١) أن أصله الإله، أُلقيت حركة الهمزة على اللام قبلها، ثم حُذفت. فصار الاسم بعد الثقل والحذف: اللاه، فالتقى لآمان متحرّكتان، فأذغمت اللام الأولى في الثانية بعد حذف كسرتها، فصار (الله). وتفخّم هذه اللام إذا لم يكن قبلها كسرة، وترقّق إذا كان قبلها كسرة، ومن القرب من يرقّق على كلّ حال. وقيل إنّ التفخيم من خواص هذا الاسم (٣).

(١) لعلّ الصواب (لفظة) لعود الضمير في (أصلها) وما غُطِف عليه عليها.

(٢) حاشية الشهاب: ٥٠/١.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤/١، حاشية الشهاب: ٥٠/١، لسان العرب: (إله)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ١١، تاج العروس: (إله)، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٣/١، مشكل إعراب القرآن: ٥/١، المتع في التصريف: ٦١٩/٢، البحر المحيط: ٢٠٧/٦، الكتاب: ١٩٥/٢، ١٩٦، المُبدع في التصريف: ٢٤٠.

وَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ إِلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ حُذِفَتْ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ. وَقِيلَ إِنَّهَا حُذِفَتْ لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَصَارَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ عِوَضاً مِنْهَا.

والهمزة في هذا الوجه أصيلة، لأنَّ (الله) من (أَلِهَ يَأْلُهُ) إِذَا عُبِدَ، فَلِإِلهِ مَصْدَرٌ مُؤَوَّلٌ بِالْمَفْعُولِ، أَيِ: الْمَعْبُودِ.

(٢) إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوَلَةِ، فَيَكُونُ أَضْلُ الْهَمْزَةِ الْوَاوُ، لِأَنَّهُ تَتَوَلَّاهُ إِلَيْهِ الْقُلُوبُ. وَقِيلَ إِنَّ الْوَلَةَ لَفْظٌ مُحَدَّثٌ، فَيَكُونُ الْمَشْتَقُّ قَبْلَ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ، لِأَنَّ لَفْظَ الْجَلَالَةِ قَدِيمٌ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الضَّرُورِيِّ أَنْ يَكُونَ مَأْخُوداً مِنْهُ كَمَا فِي (الْمَتَعِ فِي التَّصْرِيفِ): «وَلَمَّا خَفِيَ هَذَا الْوَجْهُ مِنَ الْإِشْتِقَاقِ عَلَى بَعْضِهِمْ رَدَّ قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى مُشْتَقٌّ مِنْ (الْوَلَةِ) أَوْ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (اللَّهَ) هَذَا اللَّفْظُ قَدِيمٌ، لِأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ — تَعَالَى — قَدِيمَةٌ، وَالْوَلَةُ لَفْظٌ مُحَدَّثٌ، وَالْمَشْتَقُّ مِنْهُ قَبْلَ الْمُشْتَقِّ، فَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ الْمُحَدَّثُ قَبْلَ الْقَدِيمِ، وَذَلِكَ خَلْفٌ، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: هَذَا اللَّفْظُ مُشْتَقٌّ مِنْ هَذَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْخُوداً مِنْهُ — كَمَا قَدَّمْنَا — لَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ» (١).

(٣) أَنَّ أَضْلَهُ (لَاةً) عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ مَنقَلَبَةً عَنْ يَاءٍ، ثُمَّ دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَبِتَرَاوِي لِي أَنَّهُ أَقْلُ هَذِهِ الْأَوْجِهَةِ تَكَلُّفاً وَتَمَحُّلاً.

(٤) أَنَّ أَضْلَهُ (وَلَاةً)، فَقَلْبَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً كَمَا حَدَّثَ فِي (إِشَاحٍ)، أَمَّا الْأَلْفُ فَمَنقَلَبَةٌ عَنْ يَاءٍ.

وَذَهَبَ مَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ (٢) إِلَى أَنَّ الْأَلِفَ حُذِفَتْ كَمَا مَرَّ اسْتِخْفَافاً وَهَرَباً مِنْ شَبهِ لَفْظِ (الَلَاتِ) فِي الْوَقْفِ عَلَيْهِ بِالْهَاءِ بِلَفْظِ الْجَلَالَةِ، وَهَرَباً مِنْ شَبهِ اسْمِ الْفَاعِلِ (الَلَاةِ) الْمَأْخُودِ مِنْ: لَهَا يَلْهُو.

وَزَعَمَ بَعْضُ أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ مِنَ الْكَلِمَةِ نَفْسِهَا، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ الْعَرَبِيِّ وَالسَّهِيلِيِّ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا تَصِحُّ عِنْدَ أَبِي حَيَّانٍ لِامْتِنَاعِ التَّنْوِينِ، لِأَنَّهُ

(١) المتع في التصريف: ٤٣/١، وانظر: ٣٥٠/١.

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن: ٦/١.

ليس ممنوعاً من الصرف، أو مقترناً بالألف واللام، فَحَذَفُ التنوين يدل على أنَّها ليسا من أصل لفظ الجلالة.

(٥) أَنَّ أَصْلَهُ سِرْيَانِي، وهو (لاها)، فَعُرِّبَ، وذهب أبو زيد البلخي إلى أَنَّهُ أعجمي، لأنَّ اليهود والنصارى يقولون: لاها، وهو قولٌ غريبٌ وبعيدٌ جداً. وقيل إنَّ لفظَ الجلالة صفة وليس اسمَ ذات، وهو قولٌ غريبٌ أيضاً.

ومثُلُ لفظ الجلالة في كون الألف واللام عِوَضاً من الهمزة لفظة (الناس)، لأنَّ أَصْلَهُ (أناس). وذكر ابن منظور^(١) أَنَّهُمْ لم يجعلوا الألف واللام فيه عِوَضاً من الهمزة المحذوفة، لأنَّه لو كان كذلك لما اجتمع العِوَض والمعوَض منه في (الأناس)، ولسنا معه لأنه قد وَرَدَ عن العرب اجتماع العِوَض والمعوَض في مثل: يا اللَّهُمَّ، يا أَتبي، وغير ذلك.

ويتراءى لي أَنَّ أبا البقاء العكبري يميز هذه المسألة. «وأصل الناس عند سيبويه: أناس، حذفت همزته، وهي فاء الكلمة، وجعلت الألف واللام كالعوَض منها، فلا يكاد يستعمل الناس إلاَّ بالألف واللام، ولا يكاد يستعمل أناس بالألف واللام، فالألف في الناس على هذا زائدة، واشتقاقه من الأنس. وقال غيره: ليس في الكلمة حذفٌ، والألف منقلبة عن واو، وهي عين الكلمة، واشتقاقه من: ناس يَنُوسُ نَوْساً، إذا تحرَّك، وقالوا في تصغيره: نُؤيسُ»^(٢).

(٢) أَنَّ يَكُونَا عِوَضاً مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ:

ذهب الكوفيون إلى أَنَّ الألف واللام يكونان عِوَضاً عن الضمير المضاف إليه المحذوف، وهذا الضمير هو العائد من الجملة التي لها موضع من الإعراب، ومن ذلك قوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^(٣): (مَنْ) اسم موصول في موضع رفع على الابتداء والخبر قوله ﴿فإنَّ الجحيم هي

(١) انظر: ٢٤٥/٦ (نوس).

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٢٤/١.

(٣) النازعات: ٣٧-٣٩.

المأوى ﴿ على أَنَّ العائد محذوف أي: هي المأوى له، والعائد على مذهب الكوفيين الألف واللام لأنَّهما عَوَضَ عن الضمير العائد^(١)، وهو أَقْلُ تَكْلُفًا من حذف العائد.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَنْ يُعْظَمُ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾^(٣): في عائد اسم الشرط (مَنْ) وجهان^(٤):

- (١) أَنْ يكون محذوفاً أي: فَإِنَّ تعظيمها منه، أو من تقوى القلوب منهم على أَنَّ الضمير في (فإنَّها) للشعائر أي: فَإِنَّ تعظيمها، وفي الكلام حذف مضاف.
- (٢) أَنْ يكون الألف واللام في (القلوب) عَوَضًا من الضمير أي: من تقوى قلوبهم، وهو الظاهر عندي؛ لأنَّه أَقْلُ تَكْلُفًا.

(١) انظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٤٨٢، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم: (تحت الطبع) مشكل إعراب القرآن: ٤٥٦/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٢٧٠/٢، حاشية الشهاب: ٣١٨/٨، البحر المحيط: ٤٢٣/٨، الكشف: ٢١٥-٢١٦، تفسير القرطبي: ٢٠٧/١٩، مشكل إعراب القرآن: ٤٥٦/٢، البحر المحيط: ٣٨٧/٤، ١١٣/١.

(٢) النازعات: ٤٠-٤١. وانظر شواهد أخرى في: المبتدأ والخبر في القرآن الكريم.

(٣) الحج: ٣٢.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٤١/٢.

(٦) الياء

لَعَلَّ أَهَمَّ مواطن كَوْنُهَا عِوَضاً ما يلي :

- (١) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ الحرف الزائد أو الأصيل في كل جمع تكسير من باب (فَعَالِل) وما يُشَبِّهُهُ في السكّنات والحركات وَعَدَدِ الحروف .
- (٢) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ الحرف الزائد أو الأصيل المحذوف في بعض صيغ التصغير .
- (٣) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ تاء التأنيث في المفرد .
- (٤) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ ضمة التصغير المحذوفة .
- (٥) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ النون في (أناسين) و(ظرايين) .
- (٦) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ عين الكلمة .

وإليك التفصيل فيما مرّ:

- (١) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ الحرف الزائد أو الأصيل في كل جمع تكسير من باب (فَعَالِل) وما يشبهه في السكّنات والحركات وعدد الحروف :

لقد نصّ النحويون على أَنَّ مِمَّا يُجْمَعُ على (فَعَالِل) ما يلي ^(١):

- (١) الرباعي المجرّد، نحو: جعفر، زَبْرَج ^(٢)، بُرْثَن، سَبَطْر ^(٣)، جُحْدَب ^(٤)، أو

(١) انظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٤٦/٤، مع الموامع: ١١٨/٦ .

(٢) يقال للذهب أو الزهر، والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة .

(٣) السَّبَطْر: الشهم .

(٤) الجُحْدَب: قصير القامة .

جُحْدَبُ^(١)، فيقال فيها: جعافر زَبَارِج، براثن، سباطر، جحادِب، جحادِب.

(٢) الخماسي المجرد، نحو: سَفَرَجَل، جَحْمَرِش^(٢)، وأضرابها، فيقال فيها: سفارج، جحامر، بحذف الحرف الخامس، وهذا الحذف مقيّد بقيود، منها: ألا يكون الحرف الرابع شبيهاً بالزائد لفظاً نحو: حَدَرْتُق^(٣). والشبيه بالزائد هو الذي يكون لفظه مخالفاً للزائد، ولكن مخرجه هو مخرج الحرف الزائد، وهو الذي يكون لفظه أيضاً لفظ الزائد، ولكنه ليس بزائد لعدم توافر قيود الزائد، فالنون في (حَدَرْتُق) لفظها لفظ الحرف الزائد نفسه (سأتمونها)، ولكنه لا تُعَدُّ زائدة، لأن الغالب في الزائد أن يكون في آخر الكلمة، نحو: غضبان، ونَدَمَان، أو في الوسط نحو: غَضَنَفَر. والذال في (فرزدق) لفظها ليس من حروف الزيادة، ولكنها تُشَبِّهُ التاء من حروف الزيادة من حيث المخرَج.

ولك في هذه الحالة (عندما يكون الرابع شبيهاً بالزائد) أن تحذف الرابع الشبيه بالزائد، أو الخامس الأصيل، فيقال في تكسير فرزدق، وحَدَرْتُق: فرازق أو فرازد، وخدارق أو خدارن، ولكن حذف الخامس هو الأوضح، لأن الأكبر في الكلام حذف الآخر، لأن الآخر هي موضع الحذف والتغيير.

وإن كان الخامس شبيهاً بالزائد لفظاً وجب حذفه وإبقاء الرابع، نحو: قُدْغَمِيل^(٤)، فيقال في جمعه: قَدَاعِم، والقول نفسه في سَفَرَجَل الذي يجمع على سفارج.

وذهب أبو العباس المبرد في كون الرابع شبيهاً بالزائد إلى أنه لا يُحذف إلا الخامس، فتكسّر قَرَزْدَق، وحَدَرْتُق عنده هو: فرازد، وخدارن، أمّا فرازق، وخدارق فغلط عنده.

(١) الجُحْدَب: ضرب من الجراد.

(٢) المرأة العجوز أو السمجة.

(٣) الحَدَرْتُق: العنكبوت.

(٤) قُدْغَمِيل: اسم للضخم من الإبل.

وأجاز الكوفيون حَذَفَ الثالث كأنهم رأوه أسهل، لأنَّ ألف الجمع تحل محله فيقال في تكسير قَرَزْدَقٍ وَحَذَرْتُق: فرادق وَحَدَانِق، على أنَّ ألف الجمع كاليعوض من الحرف المحذوف.

(٣) الرُّباعي المزيد، نحو: مُدْخَرَج، ومُتَدَخِرَج، وَسِبْطَرَى، وَقَدْوَكْس، فيقال في تكسير ما مرَّ: دَحَارَج، وَسَبَاطِرَج، وَقَدَاكِس، بحذف الحروف الزائدة.

وما مرَّ مُقَيَّدٌ بَعْدَ كون الحرف الزائد رابعاً ليناً قبل الحرف الأخير الأصيل، فإنَّ كَانَ كذلك لم يُحَذَفْ عند الجمع، فيقال في تكسير (قنديل)، و(زنبيل)^(١)، و(زنديق)، و(عُرَيْتِق)^(٢): قَنَادِيل، وَزَنَابِيل، وَزَنَادِيق، وَغَرَانِيق.

وإنَّ كَانَ الرابع وَاواً أَوْ أَلْفاً يَجْمَعُ على (فعاليل)، نحو: عُصْفُورٍ وَعَصَافِيرٍ، وَفَرْدَوْسٍ وَفَرَادِيسٍ، وَسِرْدَاحٍ^(٣) وَسِرَادِيجٍ، وَقِرْطَاسٍ وَقِرَاطِيسٍ، وَزَنْبُورٍ وَزَنَابِيرٍ.

وإنَّ كَانَ حَرْفُ العلة متحركاً فهو ليس من حروف اللين، فيقال في تكسير مُصَوَّرٍ وَهَبَيْخَ^(٤): مَصَاوِرٍ وَهَبَايَخَ. وإنَّ كَانَ حَرْفُ العلة غيرَ رابعٍ حُذِفَ، فيقال في تكسير قَدْوَكْسٍ، وَخَيْسَفُوجٍ^(٥): فَدَاكِيسَ وَخَسَافِجَ.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ من هذا الباب تكسير زَغْفَرَانٍ على زَعَاوِيرٍ، فَبَجَاءِ الياءِ عِوَضاً من الألفِ والنونِ المَزِيدَتَيْنِ^(٦).

ومن ذلك أيضاً تَحْقِيرُ (مُعْتَسِلٍ) وَتَكْسِيرُهُ، فيقال فيه: مُعْغَيْسِيلٌ وَمَغَاسِيلٌ، فَبَجَاءِ الياءِ عِوَضاً من تائه الزائدة التي حُذِفَتْ^(٧).

(١) الزَنْبِيلُ: لغة في الزَبِيلِ، وهو الجِرَابُ.

(٢) عُرَيْتِقٌ: طَيْرٌ من طيور الماء طويل العنق.

(٣) السَّرْدَاحُ: الناقة الطويلة أو كثيرة اللحم.

(٤) الهَبَيْخُ: الغلام السمين.

(٥) الخَيْسَفُوجُ: حَبُّ القطن أو الخشب البالي.

(٦) انظر: الخصائص: ٣٠٢/٢، الأشباه والنظائر: ١١٧/١.

(٧) انظر: الخصائص: ٣٠٢/٢، الأشباه والنظائر: ١١٧/١، لسان العرب (غسل).

ومن ذلك أيضاً كونُ الياءِ عَوْضاً من ألفِ التأنِيثِ الخامسة في تكسيرِ مثل حَبْطِي وَعَفْرَتِي، فيقال في تكسيرهما: حَبَانِيط، وعَفَارِين، ويجوز أن يُوقَى بالتاءِ عَوْضاً من الياءِ كما مرَّ، فيقال في تكسيرهما: حَبَانِيطَة وعَفَارِنَة.

وذكر أبو حَيَّان (١) أنَّ بابَ كونِ الياءِ عوضاً واسعٌ جداً، لأنَّه يجوز دخولها في كلِّ ما حُذِفَ منه شيءٌ غيرِ بابِ (لُغَيْرِي) كما مرَّ؛ أمَّا تعويضُ التاءِ فمَحْصُورٌ في مواضع. ولسنا نتفق معه، لأنَّ تعويضَ التاءِ قد جاء في مواضع كثيرة كما مرَّ.

(٤) الخماسي المزيد:

يُحْذَفُ منه الحرفُ الخامسُ الأصيل والحرفُ الزائد، فيقال في تكسير قرطبوس (٢) وَخَنْدَرِيس (٣) وَقَبْعَتْرَى (٤) قَرَاطِبَ وَخَنَادِرَ وَقَبَاعِثَ.

وَبَعْدَ فَكُلِّ ما كانَ مِمَّا مرَّ من بابِ (فَعَالِل) وما يشبهه في عَدَدِ الحروفِ والسكناتِ والحركاتِ يجوز فيه زيادةُ ياءٍ قبلِ آخرِهِ إذا لم تكن موجودة، وحذفها إن كانت موجودة، وهذه الياءُ عَوْضٌ من الحرفِ المحذوفِ الأصيل أو الزائد بقيد خُلُوهِ منها (٥).

وأجاز الكوفيون (٦) زيادةَ الياءِ في مماثلِ (مَفَاعِل) وحذفها من مماثلِ (مَفَاعِيل)، فيجيزون في جَعَاغِير جَعَاغِيرَ، وفي عَصَاغِير عَصَاغِيرَ، وهو مذهب لا يصحُّ عند البصريين.

(٢) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنَ الحرفِ الزائدِ أو الأصيلِ المحذوفِ في بعضِ صيغِ التصغيرِ:

لقد أجاز النحويُّون (٧) تعويضَ ياءٍ قبلِ الطَّرَفِ في كلِّ مصغَرٍ حُذِفَ منه

(١) انظر الأشباه والنظائر: ١١٩/١.

(٢) القَرطُبوس: الداهية، والقَرطُبوس بكسر القاف العظيمة.

(٣) الخندريس: الخمر.

(٤) قَبْعَتْرَى: جَمَلٌ عَظِيمٌ.

(٥) انظر: حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ١٥١/٤، مع الهوامع: ١١٨/٦.

(٦) انظر حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ١٥١/٤.

(٧) انظر: حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ١٥٨/٤، مع الهوامع: ١١٨/٦، ١٤٠.

حرف أصيل أو زائد، فيقال في تصغير سَفَرَجَل ومنطلق ومُعْتَسِل، وفَرَزْدَق، ومُدْحَرَج: سَفِيرَج وسُفِيرِج^(١)، وَنُطِيلِق^(٢) وَنُطِيلِيق، وَمُعْيِيل وَمُعْيِيلِيق^(٣)، وَفَرَزِيد وَفَرَزِيدِيق^(٤)، وَدَحِيرَج وَدَحِيرِجِيق^(٥).

ومن ذلك أيضاً تصغير جَحَنَقَل^(٦) على جُحَيْفِيل على أَنَّ الياء عِوَضٌ من نونه^(٧).

وذكر ابن جني أَنَّ ما حذفت لامه وجعل الزائد عوضاً منها بابٌ واسع: «وَمِمَّا حُذِفَتْ لَامُهُ، وَجُعِلَ الزَائِدُ عِوَضًا مِنْهَا فَرَزْدَقُ وَفَرَزِيدُ، وَسَفَرَجَلُ وَسُفِيرِجُ، وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ»^(٨).

والتعويضُ فيما مرَّ ليس إلزامياً، لأنه يجوز ذلك ويجوز عدمه سواء أكان المحذوف أصيلاً أم لم يكن كذلك^(٩)؛ لأنَّ الحذف لضرب من التخفيف.

وإن كان في الاسم المراد تصغيره ياءٌ لم تُصَفَّ إليه الياء المشار إليها، فيقال في تصغير لُغَيْرِزَى، واخْرَنْجَامَ، واقتقار: لُغَيْرِزَى، حُرْجِيمَ، وَفُتَيْقِرَ، فلا يصحُّ التعويض لوجود الياء المنقلبة عن الألف في المصدرين، والياء الموجودة في (لُغَيْرِزَى).

ومن ذلك النسب إلى اسم الفاعِلِ المُصَغَّرِ من (هُوَمَ)، فاسم الفاعل منه (مُهوَمَ)^(١٠)، وتصغيره: مُهَيُومٌ أو مُهَيِّمٌ، فعند التصغير تحذف إحدى الواوين كما تحذف إحدى الدالين في تصغير (مُقَدِّمٌ) على مُقَيِّدِمٍ، فَإِنَّ أَدْعَمْتَ مُهَيُومٌ بعد

(١) الياء عوض من اللام الأصلية.

(٢) الياء عوض من الميم الزائدة.

(٣) الياء عوض من التاء الزائدة.

(٤) الياء عوض من القاف الأصلية.

(٥) الياء عوض من الميم الزائدة.

(٦) الجَحَنَقَل: غليظ الشفة.

(٧) انظر: الأشباه والنظائر: ١١٧/١، المتع في التصريف: ٥٥/١، الخصائص: ٣٠٢/٢.

(٨) الخصائص: ٣٠١/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١١٦/١.

(٩) انظر شرح المفصل: ١٣١/٥.

(١٠) هوَمٌ: نام نوماً خفيفاً.

حذف إحدى الواوين صار: مُهَيِّم، وإنَّ عَوَّضَتْ بدلاً من المحذوف صار: مُهَيِّم،
أو: مُهَيِّوم، كما هو الحال في مُقَيِّدِمْ.

وفي النسب إلى مُهَيِّمٍ بالتعويض يقال: مُهَيِّمِي، أمَّا النسب إلى غير المعوَّض
فَهُوَ مُهَيِّمِي، وفي هذا النسب ثِقَلٌ مَصْدَرُهُ الياءان المُشَدَّدَتان المكسور ما بينهما،
بالإضافة إلى كسر الياء المُشَدَّدة الأولى (١).

وإنَّ حُذِفَ حَرْفُ التعويض فيه التبس اسم الفاعل المصغر باسم الفاعل من
(هَيِّم).

وحذف أحد المثلين في تصغير مُهَيِّمٍ أو مُهَيِّومٍ مذهب سيبويه في تصغير عَطَوْدٍ،
فهو عنده: عَطِيَّوْدٍ، أو عَطِيَّوَيْدٍ بالتعويض. وأبو العباس المبرد لا يحذف شيئاً،
لأنَّ الثاني المتحرَّك يصير مدَّةً رابعة، فتصغير اسم الفاعل (مُهَيِّمٍ) على مذهبه:
مُهَيِّمٍ، وتصغير (عَطَوْدٍ): عَطِيَّيْدٍ، فالنسب إلى اسم الفاعل المُصَغَّر هو: مُهَيِّمِي،
على أنَّ الياء لَيْسَتْ عَوْضاً كما مرَّ. وذكر الرضي في (شرح الشافية) (٢) أنَّ مذهب
سيبويه في النسب إلى اسم الفاعل السابق يحتمل التعويض وعَدَمَهُ.

ومن ذلك أيضاً تصغير مُزْدَانٍ، فيقال فيه: مُزَيِّنٍ أو: مُزَيِّنٍ بالتعويض، كما
يقال في تكسيه: مزاین ومزاین (٣).

(٣) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ فِي الْمَفْرَدِ:

جاء في (لسان العرب) (٤) أَنَّ تَكْسِيرَ (صَمَلَقٍ) عَلَى صَمَالِقٍ مَحْمُولٌ عِنْدَ ابْنِ
سَيِّدِهِ عَلَى أَنَّ الْيَاءَ عَوَّضٌ مِنَ التَّاءِ فِي الْمَفْرَدِ: «وَحَكَى سَيْبُوهُ صَمَالِقٍ، قَالَ ابْنُ

(١) لسان العرب: ٢٠٧/١٠.

(٢) انظر: ٣٤/٢، وانظر الكتاب: ٣٧١/٣، شرح جبل الزجاني: ٣٢١/٢.

(٣) انظر لسان العرب: ٢٠١/١٣.

(٤) انظر: ٢٠٧/١٠.

سيده: ولا أدري ما كَسَرُ إلاَّ أن يكونوا قالوا صَمَلَقَة في هذا المعنى، فعَوَّضَ من الهاء، كما حكى مواعِظ...»^(١).

(٤) أن تكونَ عَوْضاً مِنْ ضَمَّةِ التَّصْغِيرِ المحذوفة:

لَقَدْ اسْتَشْنَى النُّحَوِيُّونَ فِي بَابِ التَّصْغِيرِ مِنَ الْمُبْهَمَاتِ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ وَالْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ، فَأَجَازُوا تَصْغِيرَهَا، لِأَنَّ فِيهَا شَبَهًا بِالْأَسْمَاءِ الْمُتِمَكِّنَةِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا تَوْصِفٌ وَيُوصَفٌ بِهَا، وَتُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ وَتَشْتَّى وَتَجْمَعُ.

وَلَقَدْ خُولِفَتْ فِي تَصْغِيرِهَا قَاعِدَةُ التَّصْغِيرِ، بِإِبْقَاءِ الْأَوَّلِ مَفْتُوحاً، وَلِلنُّحَوِيِّينَ فِي تَصْغِيرِهَا مِنْ حَيْثُ التَّعْوِیْضُ مَذْهَبَانِ:

(١) إِبْقَاءُ الْأَوَّلِ مَفْتُوحاً، وَزِيَادَةُ أَلْفٍ فِي الْآخِرِ عَوْضاً عَمَّا قَدْ فَاتَهَا مِنْ ضَمِّ الْأَوَّلِ، فَقِيلَ فِي تَصْغِيرِ: ذَا، تَا، ذَانِ، تَانِ: دَيَّا، تَيَّا، ذَيَّانِ، تَيَّانِ. بِحَذْفِ أَلْفِ الْعَوْضِ فِي التَّثْنِيَةِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ. وَفِي الْجَمْعِ: أَلَيَّا وَأَلَيَّا.

وَقِيلَ فِي تَصْغِيرِ (الَّذِي) وَمَا يَدُورُ فِي فَلَكِهِ: اللَّذَيَّا اللَّتَيَّا، اللَّذَيَّانِ، اللَّتَيَّانِ، اللَّذَيُّونَ بِضَمِّ الْيَاءِ وَتَشْدِيدِهَا، وَبِحُجُوزِ فَتْحِهَا، وَاللَّذَيَّيْنِ، بِكَسْرِ الْيَاءِ وَتَشْدِيدِهَا، وَبِحُجُوزِ فَتْحِهَا، وَاللَّتَيَّاتِ، وَاللَّوَيَّتَا فِي التَّيِّ، فَحُذِفَتْ أَلْفُ اللَّاتِي فِي اللَّتَيَّاتِ لِاتِّقَائِهَا سَاكِنَةً بِأَلْفِ الْجَمْعِ، وَقُلِبَتْ فِي اللَّوَيَّتَا وَأَوَّافُ مَفْتُوحَةٌ لِأَجْلِ يَاءِ التَّصْغِيرِ، وَحُذِفَتْ الْيَاءُ الْآخِرَةُ، وَجِيءَ بِأَلْفِ التَّعْوِیْضِ. وَيُقَالُ فِي تَصْغِيرِ اللَّاتِي اللَّوَيَّاءِ.

وَلَقَدْ وَرَدَ الضَّمُّ فِي (اللَّذَيَّا) وَ(اللَّتَيَّا) فِي لُغَةِ بَعْضِ الْعَرَبِ، فَيَكُونُ قَدْ جُمِعَ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوِضِ مِنْهُ.

وَلَقَدْ عَوَّضَ فِي: اللَّذَيَّا، وَاللَّتَيَّا، وَذَيَّا، وَتَيَّا، أَلْفٌ مِنَ الضَّمَّةِ، وَفُتِحَتِ الْيَاءُ الَّتِي بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ، لِتَسْلَمَ أَلْفُ الْعَوْضِ. أَمَّا: اللَّذَيَّانِ، وَاللَّتَيَّانِ، وَاللَّذَيَّيْنِ، وَاللَّذَيُّونَ فَفِيهَا حَذْفُ أَلْفِ الْعَوْضِ قَبْلَ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ، وَالْقَوْلُ

(١) انظر: مع الهوامع: ١٥٠/٦، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٧٢/٤.

نفسه في ألف العوض في الجمع، فلقد حُذفت ألف العِوض قبل علامة الجمع، ومذهب سيبويه أنَّ ألف العِوض حُذفت في المثنى والجمع نسيّاً، ومذهب الأخفش عدم الحذف نسيّاً بل لالتقاء الساكنين، فتصغير (الذين) و(الذون) عنده: اللَّذِيونَ، واللَّذِيينَ بفتح الياء مثل: المُضْطَفُون، والمُضْطَفِين (١).

ولقد استغنى سيبويه (٢) باللتِّيَّات، جمع السلامة لـ (اللتِّيَّات) بحذف ألف العوض لالتقاء الساكنين عن تصغير اللاتي واللائي، وهو الصحيح عند السيوطي (٣)، لأنَّه لم يثبت عن العرب، ولأنَّ القياس لا يقتضيه، لأنَّ قياس هذه الأسماء ألاَّ تُصَغَّر. أمَّا الأخفش فلقد صَغَّرهما على لفظيهما قياساً، فتصغير اللاتي عنده: اللّويّتا، بقلب الألف واواً كما في اللّواقي، وحذف ياء اللّاتي لثلاثاً يجتمع مع ألف العِوض خمسة أحرف سوى الياء. وتصغير اللاتي: اللّويّتا.

وذهب المازني إلى أنَّ حَذَف الزائد أولى، وهو الألف التي بعد اللام، فيصبح تصغير اللاتي عنده كتصغير (التي).

وذهب بعض البصريّين إلى أنَّ تصغيرهما من غير حذف، أي: اللّويّتا، واللّويّتا.

(٢) جعلُ الياء عوضاً من ضمة التصغير، وإدغام ياء التصغير فيها، وهو مذهب الرضي في (شرح الشافية) (٤). ولم تُدْغَمْ ياء العِوض في ياء التصغير لثلاثاً تتحرَّك ياء التصغير، لأنها ساتكنة، فيكون في تصغير جميع المُبهمات ياء مشدّدة، الأولى ياء التصغير، والثانية عِوضٌ من الضمة، وحُرِّكت ياء العِوض بالفتح قصداً للتحفة.

(١) انظر شرح الشافية: ٢٨٨/١.

(٢) انظر شرح الشافية: ٢٨٨/١.

(٣) انظر مع الموامع: ١٥١/٦.

(٤) انظر: ٢٨٩/١.

وإن كان الحرف الثاني من المبهم على هذا المذهب ساكناً كما في (ذا) و(تا) و(ذان) و(تان) جعلت الياء المشددة بعد الحرف الأول، لثلاثاً يلتقي ساكنان، فيكون أصل (ذَيَّا) و(تَيَّا): ذَيِّي، تَيِّي، يياء ساكنة في الآخر بعد ياء مفتوحة مشددة، لكن ذلك خُفِّفَ بقلب الثالثة ألفاً كراهة اجتماع الياءات. وذكر أبو حيان^(١) أَنَّ لغة الضمِّ (اللَّثِيَّا، اللَّذِيَّا) تَذُلُّ على أَنَّ الألف ليست عوضاً من ضمة الأول، لأنَّه لا يجمع بين العوض والعوض منه.

وذكر ابن مالك في (شرح الكافية)^(٢) أَنَّ أصل: ذَيَّا، وتَيَّا: ذَيَّا، تَيَّا، بثلاث ياءات، على أن أصل (ذا) و(تا): ذَيِّي، وتَيِّي، والمحذوف العين. ومذهب الكوفيين أَنَّ (ذا) و(تا) موضوع على حرف أصيل، وهو الذال، والألف حرف زائد لبيان حركة الحرف الأصيل، ومذهب السيراني أَنَّهُ موضوع على أصلين^(٣). والياء الأولى على مذهب ابن مالك عين الكلمة، والوسطى ياء التصغير، والثالثة لامها، فاستثقل توالي هذه الياءات الثلاث، فخُفِّفَ بحذف العين، لأنَّ حذف ياء التصغير، لكونها جيء بها لمعنى — لا يصح، ولأنَّ حذف الثالثة يوجب فتح ياء التصغير التي لا تُفتح، وجاءت ياء التصغير في هذا المذهب ثانية. وقيل إنَّ وقوع ثلاث ياءات في الكلمة العربية مغفور في تصغير (حي) على حَيِّي. وقيل إنَّ اسم الإشارة لا يحتمل ذلك لكون تصغيره على خلاف القياس^(٤).

(٥) أن تكون عوضاً من النون في (أناسين) و(ظرابين):

مِمَّا يُكسَّرُ على (فعالي) كلُّ اسم ثلاثي ساكن العين آخره ياء مشددة زائدة ليست لتجديد النسب، ومن ذلك كرسى وكراسي، وكركي وكراكي^(٥)، وليس

(١) انظر مع الهوامع: ١٥٠/٦.

(٢) انظر حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١٧٤/٤.

(٣) انظر حاشية الصبَّان: ١٧٤/٤.

(٤) انظر لسان العرب: ٤٥١/١٥.

(٥) النسب المتجدد: هو الذي لا يخرج عن غرض النسب، وعلامة يائه أن يبقى الاسم دالاً على المنسوب إليه بعد حذفها، أمَّا حذف تلك التي ليست للنسب فيختل المعنى لسقوطها.

(٦) كركي: اسم لطائر.

من ذلك مصريٌّ وهنديٌّ وتركِيٌّ، لأنَّ الياء لتجديد النسب، فلا يصح أن يكسَّر ما مرَّ على: مصريٍّ، وهناديٍّ، وتراكِيٍّ. وليس من ذلك أيضاً عربيٌّ وعجمي لتحرّك العين.

ويُعَدُّ من ذلك ما أصله النسب، فكثُر استعماله، فصارَ النسب منسياً، ومن ذلك: مَهريٍّ، فهو في الأصل منسوب إلى مَهرة، إحدى القبائل اليمنية، فكثُر استعماله حتى صار اسماً يُطلق على النجيب من الأبل، ولهذا جُمع على (مهاريٍّ).

ومن ذلك بُختيٍّ، وهو الجمل المنسوب إلى (بُخت)، وهي إبْلٌ خراسانية قوية، ثم كثر استعماله، فأصبح يطلق على كلّ جملٍ قويٍّ، فصارَ النسب منسياً.

وممّا جاء مكسّراً على (فعاليٍّ) أناسيٍّ، وظرابيٍّ، وهما تكسير إنسان وظَرَبَان^(١)، وقيل إنَّ أصلهما: أناسين، وظرابين، حُذِفَتِ النون وعُوِّضَ منها الياء التي أدغمت فيها الياء الأولى. وقيل إنَّ مفردهما: إنسيٍّ، وظربيٍّ، وهو قولٌ حسنٌ عند أبي حيان: «قال أبو حيَّان: ولو ذَهَبَ ذاهِبٌ إلى أنَّ الياء في (أناسيٍّ) ليست بدلاً وأنَّ (أناسيٍّ) جمع إنسيٍّ، وأناسين جمع إنسان لَذَهَبَ إلى قولٍ حسنٍ، واستراح من دعوى البدل...» (٢).

ويعتبر لي أنَّ إجازة (فعاليٍّ) فيما مرَّ أقلُّ تكلفاً من غير ادّعاء القلب، فكونُ المفرد منتهياً بالياء المشدّدة يغنينا عن ذلك.

(٦) أن تكون عوضاً من عين الكلمة:

وممّا عُذِّ من ذلك أَيْتُقُّ على مذهب سيبويه في أحد قوليه، لأنَّ العين واوٌ حذفت وعُوِّضَ منها الياء، فهي من باب أَيْقُل، وقوله الآخر أنَّ العين قُدِّمَتْ على الفاء وأبدلت ياءً، فهي من باب أعْفُل (٣).

(١) ظَرَبَان: دابة منتنة الريح، تشبه الهر.

(٢) حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١٤٥/٤، وانظر شرح التصريح على التوضيح: ٣١٤/٢، شرح

الشافية: ١٦٣/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٩٨٨/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٦/٢،

معاني القرآن: ٣٧٠/٢.

(٣) انظر الأشباه والنظائر: ١٠٩/١، وانظر لسان العرب (ونق). الكتاب: ٤٦٦/٣.

(٧) التنوين :

لَقَدْ أَوْصَلَ النحويون^(١) التنوين إلى عشرة أنواع :

- (١) تنوين التنكير.
- (٢) تنوين التمكن أو التمكن أو الأمكنة أو الصرف .
- (٣) تنوين العوض .
- (٤) تنوين المقابلة .
- (٥) تنوين الترتب .
- (٦) التنوين الغالي .
- (٧) تنوين الحكاية .
- (٨) تنوين المنادى المضموم عند الاضطرار .
- (٩) تنوين ما لا ينصرف عند الضرورة .
- (١٠) تنوين الشذوذ .

ولقد جمعها بعضهم نظماً^(١) :

أقسام تنوينهم عشرٌ عليك بها فإنَّ تحصيلها من خير ما حرزا
مَكَّنْ وقابلٌ وعوضٌ والمتَّكِرُزُ رَنَمٌ واحك، اضطرر غالٍ وما هُمِزا^(٣)

ولقد جمعها العلامة الأمير^(٤) مع ذكر أمثلة عليها :

مَكَّنْ بزيْدٍ وإيِّه نَكَّرْته كذا قابلٌ بجمعٍ لتَأْنِيْثٍ وَقَدْ سَلِمَا

(١) انظر: الأشباه والنظائر: ١٠٥/٢، حاشية الحضري على شرح ابن عقيل: ٢١/١، شرح التصريح على التوضيح: ٣٧/١.

(٢) إشارة إلى التنوين الشاذ.

(٣) انظر حاشية الحضري على شرح ابن عقيل: ٣١/١.

عَوْضٌ جَوَارٍ إِذْ زَنَمَ بِمَطْلَقَةٍ غَالٍ إِنْ أَوْ بَصْرَفِ الشَّعْرِ مَا حُرِمَا
كَذَا نِدَاءِ بَتْنَوَيْنِ كَيَا مَطَرٌ وَالْحَكِي مَا شَدَّ، تِلْكَ الْعِشْرُفَاتُهَا

ولسنا نريد أن نتحدّث عن هذه الأنواع جميعها، لأنّها ليست بُعَيْتَنَا في هذا البحث، فَمَنْ اشتهاها فَلْيَعُدْ إِلَيْهَا في مظانّها، أمّا بُعَيْتَنَا فتتوّن التعويض.

ويدور في مظان النحومصطلحان لهذا النوع، تنوين التعويض، وتنوين العَوْض، ولقد عبّر ابن هشام كما في (شرح التصريح على التوضيح) (١) عنه بتنوين التعويض، والقول نفسه مع الأشموني (٢)، وعبّر عنه في (مغني اللبيب) (٣) بتنوين العَوْض. وذكر الشيخ خالد الأزهري أنّ العَوْض أولى من التعويض الذي هو فعل الفاعل، وليس عوضاً عن شيء، والتسمية هذه عنده من باب المزاجعة مع تنوين التنكير والتمكين، ولقد رُدَّ هذا التأويل؛ فذهب الدنوشري إلى أنّ التنوين هو العَوْض لا فعل الفاعل؛ لأنّه من باب إضافة المسبّب إلى السبب، لأنّ هذا التنوين سبب الإتيان به هو التعويض.

ويترأى لي أنّ كلا الاصطلاحين يؤدّي ما يراد على ما فيها من تأويلات النحويين، ولا ضرورة إلى مثل هذا الخلاف لأنّه لا فائدة فيه.

والتنوين حملاً على المعوّض منه أربعة أنواع:

- (١) أن يكونَ عَوْضاً من حرف.
- (٢) أن يكونَ عَوْضاً من كلمة.
- (٣) أن يكونَ عَوْضاً من جملة.
- (٤) أن يكونَ عَوْضاً من الفتحة.

وإليك التفصيل في هذه الأنواع الأربعة:

(١) انظر: ٣٣/١.

(٢) انظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٣٤/١.

(٣) انظر: ٤٤٦.

(١) أَنْ يَكُونَ عَوْضاً مِنْ حَرْفٍ:

وهذا الحرف إمّا أَنْ يَكُونَ أَصِيلاً وَإِمّا أَنْ يَكُونَ زَائِداً، وَمِنْ الْأَوَّلِ تَنْوِينُ جَوَارٍ وَغَوَاشٍ تَكْسِيرٌ: جَارِيَةٌ وَغَاشِيَةٌ، وَأَضْرَابُهَا مِنَ الْجُمُوعِ الَّتِي لَا نَظِيرَ لَهَا فِي الْمَفْرُودِ الْمُنْقُوصِ فِي حَالَتِي الرِّفْعِ وَالْخَفْضِ، وَأَعِيمٌ وَيُعِيلُ تَحْقِيرٌ: أَعْمَى وَأَعْلَى.

وفي التَّنْوِينِ فِيمَا مَرَّ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ:

(١) أَنَّهُ عَوْضٌ مِنَ الْيَاءِ وَالْحَرَكَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ وَالْجُمْهُورِ، جَاءَ فِي (الْكِتَابِ): «وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ — رَحِمَهُ اللَّهُ — عَنْ رَجُلٍ يُسَمَّى بِجَوَارٍ، فَقَالَ: هُوَ فِي حَالِ الْجَرِّ وَالرَّفْعِ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ اسْماً، وَلَوْ كَانَ مِنْ شَأْنِهِمْ أَنْ يَدْعُوا صَرْفَهُ فِي الْمَعْرِفَةِ لَتَرَكُوا صَرْفَهُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، لِأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْإِنْصِرَافِ بِأَبْعَدَ مِنْ (مَفَاعِلٍ).. وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يُسَمَّى أَعْمَى، فَقُلْتُ: كَيْفَ تَصْنَعُ بِهِ إِذَا حَقَّرْتَهُ؟ فَقَالَ: أَقُولُ: أَعِيمٌ، أَصْنَعُ بِهِ مَا صَنَعْتُ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ اسْماً لِرَجُلٍ...» (١).

وفي مَذْهَبِ سِيبَوِيهِ السَّابِقِ تَأْوِيلَانِ، أَوَّلُهُمَا: أَنْ الْمَنْعَ مِنَ الصَّرْفِ مَقْدَمٌ عَلَى الْإِعْلَالِ، فَالْأَصْلُ فِيمَا مَرَّ: جَوَارِيٌّ، وَغَوَاشِيٌّ، وَأَعِيمِيٌّ، وَيُعِيلِيٌّ، فَحُذِفَتِ الضَّمَّةُ اسْتِثْقَالاً، وَالْفَتْحَةُ كَذَلِكَ، لِأَنَّهَا نَائِبَةٌ عَنِ الْكُسْرَةِ الْمُسْتَقْلَةِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْيَاءُ تَخْفِيفاً لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، وَعَوْضَ مِنْهَا التَّنْوِينُ لئَلَّا يَحْدُثَ إِخْلَالٌ فِي وَزْنِ هَذَا الْجَمْعِ وَأَفْعَلِ التَّفْصِيلِ، وَيُعَزِّزُ ذَلِكَ إِثْبَاتُ الْيَاءِ فِي الْجَرِّ بِالْفَتْحَةِ لِلْمَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ، وَهُوَ قَوْلُ يُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ كَمَا فِي (الْكِتَابِ): «وَأَمَّا يُونُسُ فَكَانَ يَنْظُرُ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنْ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً كَيْفَ حَالُ نَظِيرِهِ مِنْ غَيْرِ الْمَعْتَلِّ مَعْرِفَةً، فَإِذَا كَانَ لَا يَنْصَرِفُ لَمْ يُصَرَفْ، يَقُولُ: هَذَا جَوَارِيٌّ قَدْ جَاءَ، وَمَرَرْتُ بِجَوَارِيٍّ قَبْلُ. وَقَالَ الْخَلِيلُ: هَذَا خَطَأٌ، لَوْ كَانَ مِنْ شَأْنِهِمْ أَنْ يَقُولُوا هَذَا فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ لَكَانُوا خُلُقَاءَ أَنْ يُلْزَمُوهُ الرِّفْعُ وَالْجَرُّ، إِذْ صَارَ عَنْدهُمْ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمَعْتَلِّ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ، وَلَكَانُوا خُلُقَاءَ أَنْ يَنْصَبُوهَا فِي النُّكْرَةِ إِذَا كَانَتْ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ، فَيَقُولُوا: مَرَرْتُ

(١) الْكِتَابُ: ٣١٠/٣-٣١١.

بجوارِيّ قبلُ، لأنَّ ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حالٍ واحدة» (١).

وذكر ابن يعيش (٢) أنَّ يونسَ وأبا زيدٍ والكسائيَّ يُعاملونَ (جوارٍ) وأضرابَهُ معاملةً المنقوص من حيثُ الصرفِ وعدمه، فإنَّ وجدَّ لَهُ نظيرٌ مصروفٌ صرفوه، وإن لم يوجد منعوه وفتحوه في موضع الجر، وسكَّنوه في موضع الرفع، وهو قولُ أهل بغدادٍ أيضاً. ويتراءى لي كما هو ظاهرٌ في النص المقتبس أنَّ ذلك مقيَّدٌ بكونِ اللفظ علماً (٣).

ويتراءى لي أنَّ هذا التأويل أقلُّ تكلفاً في الاحتجاج لَهُ من التأويل الثاني، لأنَّه كما سيتضح فيما بعد يقومُ على الحذف والتعويض.

وثانيتها أنَّ الإعلالَ مقدَّمٌ على المنع من الصرف في حالي الرفع والجر كما مرَّ، وهو اختيار الشيخ يس الحمصي (٤)، والخضري (٥)، والرضي (٦)، والأشموني (٧) وغيرهم، لأنَّ الإعلالَ مرتبطٌ بجوهر الكلمة، أما المنع من الصرف فوضعٌ طارئٌ بعدَ تمامها، والأصل فيما مرَّ حملاً على هذا التأويل: جوارِيّ، وغواشيّ، وأعيَمِيّ، ويُعِيلِيّ، والتنوين فيها جميعها على هذا التأويل تنوين تمكين، استثقلتِ الضمة والفتحة لنيابتها عن الكسرة المستثقلة في الجر، فحذفتا، ثمَّ حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، وحذفت تنوينُ الصَّرف لوجود صيغة منتهى الجموع تقديراً، وخيف من رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظاً لكونه منقوصاً، فعوّض التنوين لئلاَّ تعود الياء المحذوفة.

(١) الكتاب: ٣/٣١٢.

(٢) انظر شرح الفضل: ١/٦٤.

(٣) انظر حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ٣/٢٤٦، وانظر الفوائد الضبائية في النحو ورقة: ١٧-١٨.

(٤) انظر حاشيته على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى: ١/٢٠.

(٥) انظر حاشيته على شرح ابن عقيل: ١/٢٠.

(٦) انظر شرحه على الكافية: ١/٥٨.

(٧) انظر حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ٣/٢٤٤-٢٤٥.

(٢) أَنَّهُ عَوَّضٌ مِنْ حَرَكَةِ الْيَاءِ، الضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ النَّائِبَةُ عَنِ الْكَسْرِ، عَلَى أَنَّ مَنَعَ الصَّرْفَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِعْلَالِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَبْرَدِ وَالزَّجَاجِ، وَتَأْوِيلُ هَذَا الْمَذْهَبِ أَنَّ أَصْلَ (جَوَارِي) وَ(غَوَاشِي) وَ(أُعَيْمِي) وَ(يُعَيْلِي): جَوَارِيٌّ، غَوَاشِيٌّ، أُعَيْمِيٌّ، يُعَيْلِيٌّ، بِإِسْقَاطِ التَّنْوِينِ، فَاسْتُثْقِلَتِ الضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ النَّائِبَةُ عَنِ الْكَسْرِ الْمُسْتَثْقَلَةُ، ثُمَّ جِئَءَ بِالتَّنْوِينِ عَوْضاً مِنْهَا، ثُمَّ حُذِفَتِ الْيَاءُ لِلتَّلَاقِ السَّاكِنِينَ، سَكُونُ الْيَاءِ وَسَكُونُ التَّنْوِينِ، وَهُوَ قَوْلُ فَاسَدٍ عِنْدَ الْمَالِقِيِّ (١) مِنْ أَوْجِهِ:

(١) أَنَّ الضَّمَّةَ وَالْكَسْرَ تَقْدِيرًا لَا تَظْهَرَانِ فِي الْيَاءِ أَبَدًا سِوَاءَ كَانَتِ الْكَلِمَةُ مَنُوتَةً أَوْ غَيْرَ مَنُوتَةٍ لِاسْتِثْقَالِهَا، وَلِذَلِكَ كَانَ التَّنْوِينُ عَوْضاً مِنَ الْيَاءِ.

(٢) أَنَّهُ لَيْسَ فِي مِثْلِ: حُبْلَى وَسَلَمَى، وَذَكَرَى، تَنْوِينٌ أَصْلًا، إِذْ لَوْ كَانَ التَّنْوِينُ عَوْضاً مِنْ حَرَكَةٍ لَلَزِمَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ.

(٣) أَنَّ الْمَعْوِضَ وَالْمَعْوُضَ مِنْهُ كِلَاهُمَا حَرْفٌ، فَحَدَّثَ التَّنَاسُبُ، فَعَوَّضَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ، وَلَا تَنَاسُبَ بَيْنَ الْحَرَكَةِ الَّتِي هِيَ بَعْضُ الْحَرْفِ وَالتَّنْوِينِ الْحَرْفِ، فَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ جَعْلُ الْحَرْفِ عَوْضاً مِنْ بَعْضِهِ.

وَالْقَوْلُ نَفْسَهُ مَعَ ابْنِ جَنِي: «وَالْتَّنْوِينُ فِي (جَوَارٍ) وَنَحْوِهِ لَيْسَ بَدَلًا مِنَ الْحَرَكَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْيَاءَ فِي (جَوَارٍ) قَدْ عَاقَبَتِ الْحَرَكَةَ فِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ فِي الْغَالِبِ مِنَ الْأَمْرِ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَقَدْ صَارَتِ الْيَاءُ لِمُعَاقِبَتِهَا الْحَرَكَةَ تَجْرِي بِمَجْرَاهَا، فَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْوَّضَ مِنَ الْحَرَكَةِ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْوَّضَ مِنْهَا فِي الْكَلِمَةِ مَا هُوَ مُعَاقِبٌ لَهَا وَجَارٍ بِمَجْرَاهَا» (٢).

وَذَكَرَ ابْنُ يَعِيشَ (٣) أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ ضَعِيفٌ أَيْضًا، لِأَنَّهُ يَلْزِمُ التَّعْوِيزُ حَمْلًا عَلَى مَا مَرَّ فِي نَحْوِ: يَغْزَوُ، وَيَرْمِي، لِأَنَّ الْأَفْعَالَ يَدْخُلُهَا التَّنْوِينُ عِنْدَهُ بِاسْتِثْنَاءِ تَنْوِينِ التَّمَكِينِ.

وَذَكَرَ الرُّضِي (٤) أَنَّ الْأَوَّلَى قَوْلُ سَيَبَوِيهِ لِأَنَّ سَقُوطَ الْوَاوِ مِنْ (يَضَعُ) وَ(يَعِيدُ) عَلَمِينَ لَا يَصْرِفُهُمَا، وَظُهُورُ الْفَتْحَةِ عَلَى يَاءِ (جَوَارِي) فِي قَوْلِنَا: مَرَّتْ بِجَوَارِيٍّ، لُغَةٌ

(٣) انظر شرح المفصل: ٦٤/١.

(٤) انظر شرحه على الكافية: ٥٩/١.

(١) انظر رصف المباني: ٣٥٢.

(٢) المنصف: ٧٢/٢-٧٣.

خبيثة قليلةً عنده، لأنَّ منع الصرف يقتضي حذف التنوين وسقوط الكسرة وصيرورتها فتحةً.

وذكر ابنُ جني^(١) أنَّ شيخه أبا علي الفارسي قد أنكرَ هذا القولَ، لأنَّه لو كانَ كذلك لَوَجِبَ أن يعوّضَ التنوين من حركة الياء في (يرمي) والواو في (يغزو)، ويحتج لشيخه من حيث إنَّ هذين الفعلين لا يدخلها التنوين، وكذلك (مفاعِل) لا يدخلها التنوين لأنَّها تجري مجرى الفعل في هذه المسألة: «قيل له: ومثال (مفاعِل) أيضاً لا يدخله التنوين، فجرى مجرى الفعل، فإن قال: (مفاعِل) على كلّ حال اسمٌ، والاسمُ ممّا يصحُّ تنوينه، فلذلك عوّضَ من حركته تنويناً، قيل له: لو كانَ الأمرُ كذلك لوجبَ أن يعوّضَ من حركة الألف في (حُبلى) ونحوها تنويناً، ولم نَرَهُم فعلوا ذلك وإن كانت اسماً، فإن قال: لو عوّضَ من حركة (حُبلى) ونحوها لدخلَ التنوينُ ما لا ينصرف على وجهٍ من الوجوه، قيل: وكذلك (مفاعِل) قد لا ينصرفُ معرفةً ولا نكرةً، فإن قال: مثال (مفاعل) قد ينصرفُ في بعض المواضع، وذلك عند ضرورة الشعر، و(حُبلى) وبابها لم يُصرف قط للضرورة، لأنَّ التنوين كان يُذهبُ الألف من اللفظ، فيحصل على ساكنٍ هو التنوين، وقد كانت الألف قبله ساكنة، فلا يزدادون أكثر ممّا كانَ قبل الصّرف، فتركوا الصّرف في (حُبلى) لذلك...»^(٢).

ويعزّز ابنُ جني حذفَ الياء تخفيفاً على أنَّ المنع من الصرف مقدّم على الإعلال كما مرَّ بشواهد من الكلام العربي والقرآن الكريم^(٣).

(٣) أنَّه تنوين صرف في حالي الجرّ والرفع لزوال صيغة الجمع الممنوع من الصرف بحذف الياء من غير نيتها، فما جاء من هذا الباب على هذا المذهب يعاملُ معاملة المفرد نحو: سلام وكلام، ويعزّز هذا المذهب قراءةُ قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾^(٤)، وقراءة قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ

(١) انظر النصف: ٧٣/١-٧٤.

(٢) النصف: ٧٣/١-٧٤.

(٣) انظر النصف: ٧٢/٢.

(٤) الرحمن: ٢٤.

كالأعلام»^(١)، فعلازمة الرفع في هاتين القراءتين الضمة الظاهرة على الراء، لأنَّ الياء المحذوفة قد تنوسيت^(٢)، وهذا القول منسوب إلى الأخفش. ولقد نسبهُ الرضي في (شرح الكافية) إلى الزجاج الذي نُسِبَ إليه وإلى المبرد أنَّ هذا التنوين عَوَضَ من حركتي الياء، الضمة والفتحة كما مرَّ: «ثُمَّ اختلفوا في كون (جوار) و(غواش) منصرفاً، فقال الزجاج: إِنَّ تنوينه للصرف، وذلك أَنَّ الإِعْلَالَ مقدَّم على منع الصرف، لأنَّ الإِعْلَالَ سببه قويٌّ، وهو الاستثقال الظاهرُ المحسوس في الكلمة، وأمَّا منع الصرف فسببه ضعيف، إذ هو مشابهةٌ غيرُ ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبيَّن قبلُ، قالوا: فسقط الاسم بعد الإِعْلَالَ عن وزنٍ أقصى المجموع، الذي هو الشرط، فصارَ منصرفاً، والاعتراضُ عليه أَنَّ الياء الساقط في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في: جاءتني جوار، وكسرُ الراء حكمٌ لفظي كمنع الصرف، فاعتبار أحدهما دون الآخر تحكّم، وكلُّ ما حُذِفَ لإِعْلَالٍ موجب، فهو بمنزلة الباقي...»^(٣).

وبعدُ فإنني لأذهبُ في هذه المسألة إلى إجازة عودة الياء في حالة الجر، ومعاملة الاسم من هذا الباب معاملة الممنوع من الصرف الذي يجرُّ بفتحةٍ عوضاً من الكسرة، لأنَّه لا ضرورة تدعو إلى حذف الياء، لأنَّ الفتحة غير مستثقلة عليها كما هو في: رأيت القاضي، وأضرابه، ولا ضرورة إلى ادّعاء الثقل لكون الفتحة نائبةً عن الكسرة، لأنَّ هذا الادّعاء يقوم على التوهّم، وحمل ذلك على غير الظاهر، ولعلَّ ما يُعزّز ما نذهبُ إليه ما جاء في الكلام العربي من شواهد، ومن ذلك قول الفرزدق^(٤) (الطويل):

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

(١) الشوري: ٣٢.

(٢) انظر في ذلك: البحر المحيط: ٥٢٠/٧، ١٩٢/٨، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١٤٩.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٥٨/١. وانظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢٤٦/٣.

(٤) انظر: الكتاب: ٣١٣/٣، طبقات فحول الشعراء: ١٧، الشعر والشعراء: ٧٦، المقتضب: ١٤٣/١،

شرح المفصل: ٦٤/١، خزانة الأدب: ١١٤/١، شرح التصريح على التوضيح: ٢٢٩/٢، لسان

العرب (ولي)، الدرر: ١٠/١.

ف (مواليا) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة بدلاً من الكسرة، والألف للإطلاق.

وقوله أمية بن أبي الصلت^(١) (الطويل):

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا
فَجَمَعَ (سماء) على سماء، فظهرت الفتحة بدلاً من الكسرة، لأنه مضاف
إليه، والألف للإطلاق. وذكر ابن جني^(٢) أَنَّ فِي (سمائيا) خروجاً عما عليه
الاستعمال من ثلاثة أوجه:

(١) أَنَّهُ جَمَعَ (سماء) عَلَى (فعائل) تَشْبِيهاً بِـ (شمال) وَشَمَائِلٍ، وَلَكِنَّ الْمَعْرُوفَ
فِي جَمَعَ (سماء) هُوَ سُمِّيَ عَلَى (فُعُول).

(٢) أَنَّ فِيهِ إِقْرَاراً لِلْهَمْزَةِ الْعَارِضَةِ فِي الْجَمْعِ مَعَ اللَّامِ الْمَعْتَلَّةِ، لِأَنَّ مَا تَحِيءُ فِي
جَمْعِهِ الْهَمْزَةُ وَلَا مَهْ يَاءٌ وَوَاوٌ وَهَمْزَةٌ تُغَيَّرُ فِيهِ الْهَمْزَةُ، فَيَقَالُ فِي (خَطِيئَةٍ):
خَطَايَا، وَلَمْ يُقَلَّ خَطَاءٍ حَمَلًا عَلَى سَمَاءٍ.

(٣) أَنَّ فِيهِ مَعَامَلَةَ (سمائي) مَعَامَلَةَ (ضوارب) صَحِيحِ اللَّامِ، وَالْقِيَاسُ حَذْفُ
الْيَاءِ فِي حَالَتِي الِرْفَعِ وَالْجَرِّ عَلَى أَنَّ التَّنْوِينَ لِلتَّعْوِيضِ.

وقول المتنخل الهذلي^(٣) (الوافر):

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِي فَاخِرَاتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ الْعِبَاطِ

فَجَرَّ (معاري) بِالْفَتْحَةِ بَدَلًا مِنَ الْكَسْرِ. وَلَقَدْ عَدَّ ابْنُ جَنِي^(٤) إِنْشَادَ
(معاري) بِالْفَتْحَةِ مِنْ بَابِ الزَّحَافِ: «فَهِنْ إِنْشَادُ بَعْضِ الْعَرَبِ، وَهُوَ غَلَطٌ، لِأَنَّهُ
لَوْ هُ انْشَدَهُ (مَعَادٍ فَاخِرَاتٍ) لَمْ يَنْكَسِرِ الشَّعْرُ، وَلَكِنَّ الَّذِينَ أَنْشَدُوهُ مَفْتُوحًا
اسْتَنْكَرُوا قُبْحَ الزَّحَافِ، وَنَفَرَتْ عَنْهُ طَبَائِعُهُمْ مَسْكِنًا مَخَافَةَ كَسْرِ الْوِزْنِ، وَأَمَّا

(١) انظر: الكتاب: ٣/٣١٥، ديوان أمية بن أبي الصلت: ٧٠، المقتضب: ١/١٤٤، الخصائص:

٢١١/١، ٢٣٣، ٢/٣٤٨، المصنف: ٢/٦٦، ٦٨، خزائن الأدب: ١/١١٨، لسان العرب (سأ).

(٢) انظر المصنف: ٢/٦٦-٦٩.

(٣) انظر: الكتاب: ٣/٣١٣، الخصائص: ١/٣٣٤، ٣/٦١، ديوان الهذليين: ٢/٢٠، المصنف: ٢/٧.

(٤) انظر المصنف: ٢/٦٧.

الجفأة الفصحاء فلا يبالون كسر البيت لاستنكارهم زيغ الإعراب» (١). وهذا الشاهد من الوافر لازحاف فيه على هذا الإنشاد، والزحاف يكون في إنشاده على (معاد)، فجاءت تفعيلة (مفاعيلن) موضع (مفاعلتن).

ولسنا مع ابن جني فيما ذهب إليه لئلاً يخرج الشاهد عن القياس، لأن التفعيلات الثامة هي الأصل، وما جاء على غيرها فرغ، فالحمل على الأصل أولى.

وقول الكمي (٢) (متقارب):

خريع داودي في مَلْعَبٍ تَأَزَّرُ طَوْرًا وتُلْقِي الإزارا
ف (دواودي) مضاف إليه مجرور بالفتحة بدلاً من الكسرة.

وقول الفرزدق (٣) (رجز):

قَدْ عَجَبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعِيلِيَا لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا مُقْلَوِيَا
ف (يُعِيلِيَا) مجرور بالفتحة بدلاً من الكسرة، والألف للإطلاق.

ولعل ما يعزز ذلك أن هذه لغة بعض العرب كما في (الفوائد الضيائية): «وفي لغة بعض العرب إثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول: مَرَرْتُ بجواري كما تقول: رأيتُ جوارِي، وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الإعلال، فإنه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر، والفتحة حقيقة فيما وقع فيه من الإعلال...» (٤).

ومما جاء فيه التنوين عوضاً من الحرف الأصيل أيضاً ما كان من باب (قاض)، فالتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة، والفرق بينه وبين (جوارٍ) وبابه أن الأول مصروف، والثاني غير مصروف (٥).

(١) المنصف: ٦٧/١-٦٨.

(٢) انظر: المنصف: ٦٨/٢-٨٠، الكتاب: ٣١٦/٣، المقتضب: ١٤٤/١، الخصائص: ٣٣٤/١، ديوان الكمي: ١٩٠/١.

(٣) انظر: المنصف: ٦٨/٢، الكتاب: ٣١٥/٣، شرح التصريح على التوضيح: ٢٨٨/٢، لسان العرب (علا، قلا).

(٤) الفوائد الضيائية، ورقة: ١٧-١٨.

(٥) انظر الإيضاح في علل النحو: ٩٨.

ومما جاء فيه التنوين عوضاً من الحرف الزائد قولهم: جَنْدِلٌ وَدَلِيلٌ (١)، بحذف الألف، لأنَّ الأصل فيها: جَنَادِل، ودَلَاذِل، على أنَّ التنوين فيها للتعويض من الألف، وهو قول ابن مالك، وهو عند ابن هشام تنوين صَرَف: «والثاني: كجَنْدِل، فإنَّ تنوينه عَوْضٌ من ألف (جَنَادِل)، قاله ابن مالك، والذي يظهر خلافه، وأَنَّهُ تنوينُ الصَّرَف، ولهذا يُجَرُّ بالكسرة، وليس ذهاب الألف التي هي عِلْمُ الجمعية كذهاب الياء من نحو: جَوَارٍ وَغَوَاشٍ» (٢).

وذكر ابن عصفور (٣) أَنَّهُمَا لَا يَدُلَّانِ عَلَى وجود (فَعْلِيل) في العربية، لأنَّ الألف حُذِفَتْ تَخْفِيفاً.

(٢) أَنْ يَكُونَ عَوْضاً مِنْ كَلِمَةٍ:

ويكاد هذا النوعُ يَدُورُ فِي فُلْكَ المضاف إليه المفرد المحذوف، ومن الألفاظ التي قد يُحذف ما تضافُ إليه، ويعوّض منه التنوين: كل، بعض، أي. وقيل إنَّ تنوين هذه الألفاظ تنوينٌ تمكينٌ يُحذف مع الإضافة، ويعودُ مَعَ عَدَمِهَا. وهو قول الزمخشري: «قال الزمخشري: والأولى أَنْ يُقال ليس بعوض عن المحذوف وإنما هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة، والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه، فلَمَّا زال المانع، وهو الإضافة رَجَعَ إلى ما كان عليه مِنْ دُخُولِ التنوين عليه...» (٤). وقيل إِنَّهُ لِلتَّمَكِينِ والتعويض (٥)، وهو الظاهرُ عندي.

(١) الدَّلِيل: أسافِلُ القميص الطويل.

(٢) مغني اللبيب: ٤٤٦.

(٣) انظر الممتع في التصريف: ٦٩/١، وانظر: شرح الرضي على الكافية: ٥٨/١، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣٥/١، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٧/١، المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٦٧٨/٢، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٤/١، مع الهوامع: ٤٠٦/٤، شرح التسهيل: ١٠/١.

(٤) انظر: حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣٦/١، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٧/١، مع الهوامع: ٤٠٦/٤، شرح التسهيل: ١٠/١، شرح الكافية: ١٣/١، شرح التصريح على التوضيح: ٣٥/١، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٤/١، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢٠/١، حاشية العلامة يس الحمصي على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى وبل الصدي: ٢٠/١.

(٥) الأشباه والنظائر: ١٢٠/١.

(٣) أَنْ يَكُونَ عَوْضاً مِنْ جُمْلَةٍ:

وَمِنْ ذَلِكَ التَّنْوِينِ اللاحق لِـ (إِذْ) عَوْضاً مِنَ الْجُمْلَةِ المضاف إليها المحذوفة^(١)، وَمِنْ ذَلِكَ: يَوْمئِذٍ، حِينَئِذٍ، سَاعَتِئِذٍ، وَقَتِئِذٍ.

وقد يَكُونُ عَوْضاً مِنْ جُمْلَةٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُخْبِرُهَا﴾^(٢) كما ذكر الشيخ يس الحمصي^(٣)، فهو عنده في الآية الكريمة عَوْضٌ مِنَ الْجُمْلَةِ فِي (إِذَا زُلْزِلَتْ)..^(٤) وتقديرُ الكلام عند أبي حَيَّان^(٥): يَوْمَ إِذْ زُلْزِلَتْ وَأُخْرِجَتْ. وذكر أبو حَيَّان^(٦) أَنَّ حَذْفَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ (إِذْ) جائزٌ لا واجبٌ.

والتنوين في (إِذْ) تنوين عَوْضٍ لا غير، لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ، وَكُسِرَتْ فِي (يَوْمَئِذٍ) وَأَصْرَابِهِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، سَكُونِ الذَّالِ، وَسَكُونِ التَّنْوِينِ، وَلَيْسَتْ الْكُسْرَةُ إِعْرَاباً كَمَا ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الْأَخْفَشُ، فَهِيَ عَنْده مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والظاهر كونها مبنية لشبهها بالحرف من حيث الافتقارُ إلى جملة والشبهة الوضعية لكونها على حرفين.

والتنوين فيما مرَّ على مذهب الأخفش تنوين تمكين، لِأَنَّهَا تُثْنِي إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى جُمْلَةٍ، وَتَعْرَبُ إِذَا لَمْ تُضَفْ. وذكر العلامة يس الحمصي^(٧) أَنَّ قول الأخفش مردودٌ بملازمتها للبناء، ولقد كسرت من غير إضافة، كقولهم: وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الْبِنَاءُ، فَوَجِبَ اسْتِصْحَابُ الْأَصْلِ إِلَى أَنْ يَقَوْمَ دَلِيلٌ عَلَى

(١) انظر التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٣٦١.

(٢) الزلزلة: ٤.

(٣) انظر حاشية العلامة يس الحمصي، على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى وبل الصدي: ٢٠/١.

(٤) الزلزلة: ١.

(٥) انظر البحر المحيط: ٥٠٠/٨، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢٩٩/٢.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٥٠٠/٨، وانظر: حاشية العلامة يس الحمصي على شرح الفاكهي على شرح قطر

الندى وبل الصدي: ٢٠/١، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣٦/١، مع الهوامع: ٤٠٦/٤،

شرح التسهيل: ١٠/١، شرح الكافية: ١٣/١، شرح التصريح على التوضيح: ٣٤/١، توضيح

المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٤/١، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢٠/١.

(٧) انظر حاشيته على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى وبل الصدي: ٢٠/١، وانظر البحر المحيط:

٣٤٥/٤.

الإعراب، ولأنَّ العرب بنت الظرف المضاف لها، لكونه مضافاً إلى مبني، ولأنَّه قد روي عنهم: يومئذاً، بفتح الذال والتنوين، فلو كان كما ذهب إليه الأخفش لما جاز الفتح في كونها مضافاً إليها، فهو مبني على الكسر مرة للتخلص من التقاء الساكنين ومرة على الفتح للتخفيف.

ومن ذلك: لات أوان: ذكر أبو البركات بن الأنباري أنَّ (أوان) مبني على الكسر لأنَّه كان مضافاً إلى جملة، فلما حذفت هذه الجملة عوض منها التنوين، وكسرت النون لالتقاء الساكنين. وذهب الكوفيون إلى أنَّ (لات) حرف خفض، و(أوان) مخفوض، وعلامة خفضه الكسرة، وهو أقلُّ تكلفاً من مذهب أبي البركات بن الأنباري^(١). وقد تعمل (لات) عمل (إنَّ) وعَمَل (ليس)، وقد لا تعمل شيئا^(٢).

(٤) أن يكون عوضاً من الفتحة:

يسمى التنوين اللاحق للجمع المنتهي بالألف والتاء تنوين المقابلة، لأنَّه يقابل نون جمع المذكر السالم، لأنَّ فيه زيادتين، الواو أو الياء والنون، أمَّا ما جمع بألف وتاء ففيه زيادة الألف، لأنَّ التاء موجودة في مفردة على مذهب بعض النحاة، ولذلك زيد التنوين ليقابل النون. وقيل إنَّ الحركة في التاء موازية لحرف العلة في (مسلمين) وأضرابه، ويردُّ هذا القول أنَّ التاء التي في الجمع ليست التاء التي في المفرد، ولعلَّ ما يعرِّز ذلك أنَّ بعض أعلام الأناث ليس فيها تاء التأنيث إلا إذا كانت منوثة، ولعلَّ ما يردُّ ذلك أنَّ هناك أسماء جمعت بألف وتاء شذوذاً، نحو اصطبلات، وسماوات وغيرهما، وليس فيها تاء.

ولقد ذكر النحاة أن المقابلة المشار إليها ليست تامّة، لأنَّ تنوين المقابلة يسقط في الوقف، والإضافة والاقتران بالألف واللام، ولسنا مع البيضاوي^(٣) من حيث

(١) انظر منشور الفوائد: ٣٧.

(٢) انظر: مع الهوامع: ١٢٢/٢، مغني اللبيب: ٣٣٤، الكتاب: ٥٧/١، البحر المحيط: ٣١٢/٧، التبيان في إعراب القرآن: ١٩٧/٢، الكشف: ٣٥٩/٣، حاشية الشهاب: ٢٩٥/٧، مشكل إعراب القرآن: ٢٤٧/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٤٩٦/٨، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٢١٦-٢١٥.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ٢٩١/٢.

بقاء التنوين فيما اقترنَ بهما. ولكن نون جمع المذكر السالم تسقط مع الإضافة، وتثبت مع غيرها، ولذلك كان تنوين المقابلة أَحَظَّ من النون، لَأَنَّهَا أَجْلَدُ وَأَقْوَى.

وَذَهَبَ الرِّبْعِيُّ وَالزَّمْخَشَرِيُّ إِلَى أَنَّهُ تَنْوِينٌ صَرَفٌ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ مَعَ الْمَالِقِيِّ الَّذِي لَمْ يَنْسَبْ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ هَذَا الْقَوْلُ: «فَأَمَّا نَحْوُ؛ مُسْلِمَاتٍ وَقَانِتَاتٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ النَّكَرَاتِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ تَنْوِينُهُ عَلَى أَنَّهُ الَّذِي لِلتَّمَكُّنِ، لِأَنَّهُ أَحْوَجُ إِلَيْهِ مِنْ تَنْوِينِ الْمَقَابِلَةِ، لِدَلَالَتِهِ عَلَى التَّمَكُّنِ وَالْإِنْتِقَالِ، وَالْفَرْقِ بَيْنَ الْمُنْصَرَفِ وَغَيْرِهِ، وَاتَّفَقَ مَعَهُ إِنْ كَانَتْ فِيهِ مَقَابِلَةٌ، لَأَنَّهَا خَاصَّةٌ بِالْمَوْضِعِ كَالَّتِي فِي (أَذْرَعَاتٍ)، وَ(عُرَفَاتٍ)، فَاعْلَمْ ذَلِكَ، فَلَمْ أَقِفْ عَلَى تَنْبِيهِ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ»^(١).

وَلَعَلَّ مَا يَرُدُّ هَذَا الْمَذْهَبُ كَوْنُ التَنْوِينِ يَسْقُطُ مَعَ مَا سَمَّيَ بِمَا جُمِعَ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ مِنَ الْأَعْلَامِ الْمُؤَنَّثَةِ نَحْوُ: عُرَفَاتٍ، وَأَذْرَعَاتٍ، وَذَكَرَ الزَّمْخَشَرِيُّ أَنَّهُ لَمْ يَسْقُطْ فِي (عُرَفَاتٍ) لَكُونِ تَأْنِيثِهَا ضَعِيفاً، لِأَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ الَّتِي فِي الْمَفْرَدِ قَدْ سَقَطَتْ فِي الْجَمْعِ، وَالتَّاءُ الَّتِي فِي الْجَمْعِ عِلَامَةٌ لَهُ.

وَذَكَرَ الرِّضِيُّ^(٢) أَنَّ فِيهَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْقَاسِمِ الزَّمْخَشَرِيُّ نَظْراً، لِأَنَّ (عُرَفَاتٍ) مُؤَنَّثٌ، وَهِيَ فِي ذَلِكَ مِثْلُ (مَصْرٍ) الْمُؤَوَّلَةِ بِالْبَقْعَةِ، وَالْأَوَّلَى عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ تَنْوِينُ (عُرَفَاتٍ) وَمَا خَتَمَ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ لِلتَّمَكُّنِ وَالْمَقَابِلَةِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ يَسَّ الْحَمْصِيِّ^(٣) أَيْضاً فِي أَنَّ تَنْوِينَ (عُرَفَاتٍ) لِلتَّمَكُّنِ وَتَنْوِينَ (مُسْلِمَاتٍ) لِلْمَقَابِلَةِ. وَيَتَرَاءَى لِي أَيْضاً أَنَّ مَا ذَهَبَا إِلَيْهِ هُوَ الظَّاهِرُ عِنْدِي مِنْ غَيْرِ اكْتِرَافٍ بِسُقُوطِهِ، لِأَنَّ التَنْوِينَ يَدُلُّ عَلَى التَّمَكُّنِ وَالْمَقَابِلَةِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى أَنَّ التَنْوِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَنْوِينٌ عَوِضٌ مِنْ

(١) رصف المياني: ٣٤٦.

(٢) انظر شرح الكافية: ١٤/١، وانظر مع الهوامع: ٤٠٦/٤.

(٣) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٣٣/١.

الفتحة نصباً، ورُدَّ هذا القول بأنَّه لو كان كذلك لوجب عدم ذكره في الرفع والجر، وبأن الفتحة قد عوّضَ منها الكسرة^(١).

(١) انظر: مغني اللبيب: ٤٤٥، شرح الرضي على الكافية: ١٤/١، شرح التصريح على التوضيح: ٣٣/٢، وانظر في التنوين: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٣٦/١، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٥/١، شرح ابن عقيل: ١٨-١٩، مع الموامع: ٤٠٦/٤، شرح التسهيل: ١٠/١، حاشية يس الحمصي على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى وبل الصدي: ٢٠/١، المساعد على تسهيل الفوائد: ٦٧٨/١.

(٨) النون

تأتي النون عوضاً فيما يلي:

- (١) أن تكون عوضاً من علامة الرفع (الضمة) في الأمثال الخمسة.
 - (٢) أن تكون عوضاً من علامة الرفع (الضمة) والتنوين في المثني وجمع المذكر السالم.
 - (٣) أن تكون عوضاً من حرف الإطلاق في القوافي المطلقة.
- وإليك التفصيل في هذه المواضع:

(١) أن تكون عوضاً من علامة الرفع (الضمة) في الأمثال الخمسة:

ذكر ابن جني أنَّ النون في الأمثال الخمسة عوض من ضمة الفعل المضارع: «ألا ترى أنَّ النون في (تقومان) هي عوض من الضمة في (تقوم)، وإن كانت النون تحتل الحركة، والضمة ليست كذلك»^(١).

(٢) أن تكون عوضاً من علامة الرفع (الضمة) والتنوين في المثني وجمع المذكر السالم:

قيل إنَّ النون في المثني وجمع المذكر السالم عوض من حركة المفرد وتنوينه: «ومعنى العوض: أن يقع في الكلمة انتقاص، فيتدارك بزيادة شيء ليس في أخواتها، كما انتقص من التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنها، فتدورك ذلك بزيادة التنوين»^(٢).

(١) المنصف: ١٩٩/٢، وانظر: حاشية الصبَّان، على شرح الأشموني: ٦٨/١، شرح التصريح على التوضيح: ٨٥/١.

(٢) المحاجة بالمسايل النحوية: ١١٦.

وذكر الخصري^(١) أنها عوض من التنوين، ويدل على ذلك حذفها للإضافة، وعوض من الإعراب بالحركات، ويدل على ذلك ثبوتها مع الألف واللام. ويجوز أن تكون لدفع توهم الأفراد.

(٣) أن تكون عوضاً من حرف الإطلاق في القوافي المطلقة:

تنوين الترم والتنوين الغالي ليسا من علامات الأسماء لأنهما يلحقان الاسم والفعل والحرف في الشعر، والترنم لغوياً هو: «الرَّئِيمُ والرَّئِيمُ تطريبُ الصوت، وفي الحديث: (ما أذنَ اللهَ شيءَ آذنه لبيِّ حسنِ التَّرنُّمِ بالقرآن)»^(٢)، وفي رواية (حسن الصوت يترنم بالقرآن)، الترنُّم: التطريب والتغني وتحسين الصوت بالتلاوة، ويطلق على الحيوان والجماد»^(٣) وجاء في الصحاح أنَّ الرنم صوت، وقد رنم وترنم إذا رجَّع صوته. وقيل إنَّ الترنموت هو الترنم، وهو مثل ملكوت في زيادة الواو والتاء^(٤)، وجاء في (القاموس المحيط): «وقوس ترنموت: لها حنين عند الرمي»^(٥).

وحدَّ الترنم كما في مظان النحو هو: «لأنَّ الترنم مدُّ الصوت بمدة تجانس الروي»^(٦)، «لأنَّه موضع وقف محتمل لتطويل الصوت بعدما يمضي البيت بوزنه كاملاً، ولذلك جعلت حروف الإطلاق: الواو والياء والألف لتقبل طول المد والزيادة بحرف يشبهها، وهو النون لما تقدم من الوجوه في غير هذا الموضع»^(٧) «وتنوين الترنم هو اللاحق للروي المطلق عوضاً من مدة الإطلاق في لغة تميم وقيس»^(٨).

(١) انظر حاشيته على شرح ابن عقيل: ٤٥/١.

(٢) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٧١/٢.

(٣) لسان العرب (رنم).

(٤) انظر لسان العرب (رنم)، وانظر أساس البلاغة (رنم).

(٥) القاموس المحيط (رنم).

(٦) حاشية الصبان: ٣١/١.

(٧) رصف المباني: ٣٥٣.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك: ٢٥/١-٢٦، وانظر: مع الهوامع: ٤٠٧/٤، شرح الكافية: ١٤/١.

و يتراءى أنَّ للنحويين مذهبين في إفادة هذا التنوين الترتُّم كما هو ظاهر من التعبير عنه بـ (تنوين الترم) أو في عدم الإفادة من حيث إنَّ المراد فيه قطع الترم الحاصل بحروف الإطلاق المشار إليها، والمذهب الأول عليه ابن يعيش: «وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقوافي للتطريب معاقباً بما فيه من الغنة لحروف المد واللين، وقد كانوا يستلذون الغنة في كلامهم، وقد قال بعضهم: إنَّها قيل للمطرب مغني لأنَّه يغنُّ صوته...»^(١).

و يتراءى لي أيضاً أنَّ المالكي من أنصار هذا المذهب كما يبدو من النصِّ المقتبس من (رصف المباني): «الخامس: أن تكون للترتُّم، وذلك في قوافي الشعر، وهي أواخره، لأنَّه موضع وقف محتمل لتطويل الصوت بعدما يمضي البيت بوزنه كاملاً، ولذلك جعلت حروف الإطلاق: الواو والياء والألف لتقبل طول المد والزيادة بحرف يشبهها وهو النون...»^(٢).

والمذهب الثاني هو أنَّ الترم يُقطع أو يترك بهذا التنوين، وهو مذهب سيبويه، جاء في (الكتاب): «وإنَّما ألحقوا هذه المدَّة في حروف الروي لأنَّ الشعر وُضِعَ للغناء والترتُّم، فالحقوا كل حرف الذي حركة منه. فإذا أنشدوا ولم يترنِّموا فعلى ثلاثة أوجه: أمَّا أهل الحجاز فيدعون هذه القوافي ما نَوَّن منها وما لم ينَوَّن على حالها في الترم ليفرقوا بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء. وأمَّا ناس كثير من تميم فإنهم يبدلون مكان المدَّة النون فيما ينَوَّن وما لم ينَوَّن، لمَّا لم يُريدوا الترتُّم أبدلوا مكان المدَّة نوناً، ولفظوا بتمام البناء وما هو فيه، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد...»^(٣).

وهو مذهب ابن مالك^(٤) وابن السَّراج^(٤)، وابن هشام^(٥)، والرَّضي^(٦)

(١) شرح الفصل: ٣٣/١، وانظر مع الهوامع: ٤٠٧/٤.

(٢) رصف المباني: ٣٥١.

(٣) الكتاب: ٢٠٦/٤-٢٠٧.

(٤) انظر المساعد على تسهيل الفوائد: ٦٧٨/٢ وانظر شرح تسهيل الفوائد: ١٠/١.

(٥) انظر مغني اللبيب: ٤٤٧-٤٤٨.

(٦) انظر شرح الكافية: ١٤/١.

السيوطي^(١) وغيرهم^(٢).

ولست أميلُ إلى ترجيح مذهب سيبويه وجهور النحاة في هذه المسألة على مذهب ابن يعيش والمالقي، لأنَّ كون هذا التنوين للترنم أولى من كونه لقطع الترنم على حذف مضاف كما أشار إليه من يدورون في فلك سيبويه لأنَّ الترنم في النون يحصل من الخيشوم^(٣) ويحصل أيضاً من مدِّ الصوت الناشئ من أحد حروف المد واللين.

وتنوين الترنم ليس من خصائص الأسماء المنكرة غير المقترنة بأل كما مر بل يلحق الأسماء المقترنة بأل والأفعال والحروف، والمعرب والمبني والمضمر والظاهر.

ومما لحق فيه الاسم قولُ امرئ القيس^(٤) (الطويل):

قِفَا نَبِكَ مِنْ ذَكَرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِنِ بَسَقِطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ
ويبدو لي أنَّ سيبويه^(٥) قد استشهد به ليعزز أنَّ الترنم يكمن في حروف المد واللين؛ ولذلك روى البيت:

قِفَا نَبِكَ مِنْ ذَكَرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِي بَسَقِطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ
فقول امرئ القيس شاهد على وصل اللام المكسورة بالياء للترنم ومدِّ الصوت.

وقول جرير^(٦) (الوافر):

-
- (١) انظر مع الهوامع: ٢٠٧/٤.
(٢) انظر حاشية الصبَّان: ٣١/١، حاشية الشيخ يس الحمصي على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى: ٢١/١، شرح التصريح على التوضيح: ٣٦/١.
(٣) انظر الأصوات اللغوية: ٦٦.
(٤) انظر: رصف المباني: ٣٥٣، الأزهية في علم الحروف: ٢٥٣، الكتاب ٢٠٥/٤، النصف: ٢٤٤/١، الأمالي الشجرية: ٣٩/٢، شرح المفصل: ١٥/٤، ٣٣/٩، ٧٨، ٨٩، ٢١/١٠، خزنة الأدب: ٣٩٧/٤، شرح شواهد الألفية للعيني: ٤١٤/٤، شرح التصريح على التوضيح: ١٣٦/٢، مع الهوامع: ١٢٩/٢، المساعد على تسهيل الفوائد: ١٧٩/٢، مغني اللبيب: ٢١٤، ٤٦٦.
(٥) انظر الكتاب ٢٠٥/٤ —.

- (٦) انظر: الخصائص: ٩٦/٢، الإنصاف: ٦٥٥، شرح المفصل: ١١٥/٤، ١٤٥، شواهد مغني اللبيب: ٧٦٢، خزنة الأدب: ٣٤/١، ٦٩، ٣٣٨، ٥٥٤/٤، رصف المباني: ٢٨٠، ٣٥٣، الكتاب: ٢٠٥/٤، نوادر أبي زيد: ١٢٧، المختضب: ٢٤٠/١، النصف: ٢٢٤/١، ٧٩/٢، الأمالي الشجرية: ٣٩/٢، مغني اللبيب: ٤٤٧، المساعد على تسهيل الفوائد: ٦٧٩/٢.

أَقْلَى اللّوَمَ عَاذِلَ والعَتَابَيْنِ وقولي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِ
فلحق التنوين في هذا البيت (العتابَيْنِ) المحلّى بالألف واللام والفعل الماضي
(أَصَابَنِ).

وقول علقمة^(١) (الطويل):
طحا بك قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُنْ بُعَيْدَ الشَّابَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبُ
وقول العجاج^(٢) (الرجز):
دَايَنْتُ أَرْوَى وَالذُّيُوكُ تُقْضَنُ فَمَطَّلْتُ بَعْضاً وَأَدَّتْ بَعْضَنُ
فَلَحِقَ التَّنْوِينَ فِيهِ الْفِعْلُ الْمَبْنِي لِلْمَفْعُولِ (تُقْضَى) وَالْإِسْمُ (بَعْضُ).
وقولُ زهير بن مسعود الضبي^(٣) (الوافر):
لَاخِيْرٌ أَنْتَ عِنْدَ النَّاسِ مَنًّا إِذَا الدَّاعِي الْمَتَّوْبُ قَالَ: يَا لَنْ^(٤)
فلحقت النون في (يا لَنْ) حرف الجر، وهو اللام المفتوحة، وهي لام المُسْتَفَاثَاتِ
به المحذوف.

وقول رُؤبة^(٥) (رجز):
تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَاكَ يَا أَبْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

(١) انظر: الأمالي الشجرية: ٢٦٧/٢، لسان العرب (طحا): المزهري في علوم اللغة: ٤٨٦/٢، ديوان
علقمة: ٢٣.

(٢) انظر: ديوان رُؤبة: ٧٩، رصف المباني: ٣٥٤، البحر المحيط: ٣٤٢/٢، لسان العرب (بيع).

(٣) انظر: نواذر أبي زيد: ٢١، الخصائص: ٢٧٦/١، شرح ابن عقيل: ١٩٥/١، شرح شواهد المغني: ٥٩٥،

خزانة الأدب: ٦/٢، ٢٢٨/١، مغني اللبيب: ٢٨٩، ٥٨١. ويروي:

فَلَاخِيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمَتَّوْبُ قَالَ يَا لَا

(٤) يَا لَا أَصْلَهُ: يَا لِفُلَانٍ، فحذف المستغاث به.

(٥) انظر: ملحقات ديوان رُؤبة: ١٨١، الخصائص: ٩٦/٢، اللامات: ١٤٦، الأمالي الشجرية:

٧٦/٢، ١٠٤، الإتيان: ٢٢٢، لسان العرب (علل)، شرح شواهد المغني: ١٥١، مغني اللبيب:

٢٠١، خزانة الأدب: ٤٤١/٢، الكتاب: ٢٠٧/٤، ٣٧٤-٣٧٥، المساعد على تسهيل الفوائد

٦٧٩/٢، شرح المفصل: ١٢/٢، ١٢٠/٣، ١٣٢/٧، شرح التصريح: ٢١٣/١، ١٧٨/٢.

فلحق التنون (عسى) المبنية.

وقول العجاج^(١) (رجز):

يا صاح ما هاجَ الدُموعُ الذُّرْفُ

فلحق التنوين الاسم العرب المنصوب (الذُّرْفُ) وهو جمع ذارف وذارفة.

وقوله^(٢):

مِنْ طَلَلٍ كَالأَتْحَمِيِّ أَنَّهُجَنْ

وقول النابغة^(٣) (الكامل):

أَزِفَ السَّرَحْلُ غَيْرَ أَنَّ رَكابَنَا لَمَّا تَزَلُّ بِرَحالنا وكَأَنَّ قَدِيدُ

فدخل تنوين التثنية على (قَدِيد) الحرف المبني، والأصل فيه (قَدِيد). وذكر
الرضي^(٤) أَنَّهُ لم يُسَمَّع دخول تنوين التثنية على الحرف، وليس بِمُتَمَتِّع عنده.

ومن ذلك أيضاً:

«وَمَنْهَلٍ وَرَدَّتْهُ طامُ خالِنِ»^(٥)

ومن ذلك قراءة أبي الدينار الأعرابي: «والليل إذا يَسِرُّ»^(٦).

وقيل إِنَّ تسمية ما يلحق الروي المشار إليه تنويناً من باب المجاز، لأنَّ هذا

(١) انظر: الكتاب: ٢٠٧/٤، ملحقات ديوان العجاج: ٨٢، شرح شواهد الألفية للعيني: ٢٦/١، أراجيز البكري: ٤٨.

(٢) انظر: الكتاب: ٢٠٧/٤، ديوان العجاج: ٧، الخصائص: ١٧١/٦، شرح شواهد المغني: ٢٦٨، توضيح المقاصد: ٢٧/١.

(٣) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٦٧٩/٢، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣١/١، توضيح المقاصد: ٢٨/١، شرح ابن عقيل: ١٩/١، شرح المفصل: ١٤٨/٨، الخصائص: ١٦١/٢، مغني اللبيب: ٢٢٧، ٤٤٨، ديوان النابغة: ٤٩، خزنة الأدب: ٢٣٢/٣.

(٤) شرح الكافية: ١٤/١.

(٥) انظر المساعد على تسهيل الفوائد: ٦٨٠/٢.

(٦) الفجر: ٨٩، وانظر في هذه القراءة: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١٧٣.

التنوين نونٌ، ويعزَّر ذلك أَنَّهُ يثبت وقفاً ويُحذف وصلأً بخلاف التنوين. وذكر الحجاج يوسف بن معررز^(١) أَنَّ ظاهر قول سيبويه على ذلك. وهو الظاهر في هذه المسألة عندي، وهو اختيار الأشموني أيضاً: «فإنَّ هاتين النونين زیدتا في الوقف كما زیدت نون (ضیفَنَ) في الوصل والوقف وليستا من أنواع التنوين حقيقةً لثبوتها مع (أل) والفعل والحرف، وفي الخط والوقف وحذفها في الوصل»^(٢).

(١) انظر توضيح المقاصد: ٣٣/١.

(٢) انظر حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣٣/١، وانظر معني اللبيب: ٤٤٨.

وانظر: توضيح المقاصد: ٣٣/١، شرح ابن عقيل: ١٨/١-١٩، هم الهوامع: ٤٠٧/٤، شرح التسهيل: ١٠/١، شرح الكافية: ١٤/١، شرح عمدة الحفاظ وعدة اللفاظ: ٩٨١، شرح المفصل: ٥٢٩/٩، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٥٥/٢، أوضح المسالك: ٤/١، رصف المباني: ٣٥٤، شرح التصريح على التوضيح: ٣٦/١.

(٩) ما

لَقَلَّ أَهَمُّ مَوَاضِعَ كَوْنِهَا عَوْضًا مَا يَلِي:

(١) أَنْ تَكُونَ عَوْضًا مِنْ (كَانَ) الْمَحذُوفَةِ.

(٢) أَنْ تَكُونَ عَوْضًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

وَأَلَيْكَ التَّفْصِيلُ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ:

(١) أَنْ تَكُونَ عَوْضًا مِنْ (كَانَ) الْمَحذُوفَةِ:

تَأْتِي (مَا) عَوْضًا مِنْ (كَانَ) الْمَحذُوفَةِ بَعْدَ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ الْوَاقِعَةِ وَمَا فِي حَيْزِهَا مَفْعُولًا لَهُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ: أَمَّا أَنْتَ مِنْطَلَقًا انْطَلَقْتَ: أَصْلُ هَذَا الْقَوْلِ: انْطَلَقْتُ لِأَنَّ كُنْتُ مِنْطَلَقًا، عَلَى أَنَّ اللَّامَ تَعْلِيلِيَّةٌ، ثُمَّ قَدِّمْتَ هَذِهِ اللَّامَ وَمَا فِي حَيْزِهَا عَلَى الْفِعْلِ لِلِاخْتِصَاصِ، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: لِأَنَّ كُنْتُ مِنْطَلَقًا انْطَلَقْتُ، ثُمَّ حَذَفْتَ هَذِهِ اللَّامَ اخْتِصَارًا، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: أَنْ كُنْتُ مِنْطَلَقًا انْطَلَقْتُ، ثُمَّ حَذَفْتَ (كَانَ) اخْتِصَارًا أَيْضًا، فَانْفَصَلَ اسْمُهَا، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: أَنْ أَنْتَ مِنْطَلَقًا انْطَلَقْتُ، ثُمَّ جِيءَ بِـ (مَا) عَوْضًا مِنْ (كَانَ)، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: أَنْ مَا أَنْتَ مِنْطَلَقًا انْطَلَقْتُ، ثُمَّ حُدِثَ إِذْغَامُ نُونِ (أَنْ) فِي مِيمِ (مَا)، فَصَارَ الْكَلَامُ: أَمَّا أَنْتَ مِنْطَلَقًا انْطَلَقْتُ. وَقِيلَ إِنَّهَا فِي هَذَا الْقَوْلِ نَائِبَةٌ عَنْ اسْمِ الشَّرْطِ وَفَعْلِهِ، أَي: مِمَّا تُذَكِّرُ مِنْطَلَقًا، عَلَى أَنَّ (مِنْطَلَقًا) حَالٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ (١):

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٩٥/١، منشور الفوائد: ٢٧، الكتاب: ١٤٨/١، ٤٥٣، ٤٧٤، ٦٧/٢، مع المواضع: ١٠٦/٢، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢٤٤/١، لسان العرب (أما).

أي: فخرتُ لأن كنتُ ذا نَفَرٍ، وفي هذا القول ما في سابقه من حيث الحذف والتقديم والتأخير والزيادة والتعويض.

وأجاز قومٌ أن تكون (كان) المحذوفة تامة على أنَّ المرفوع فاعل والمنصوب حال. وذهب أبو علي الفارسي وابن جني إلى أنَّ (ما) هي الرافعة الناصبة لكونها عوضاً من العامل. وذهب أبو العباس المبرد إلى أنَّها زائدة لا عوضٌ، وعليه فيصح إظهار كانَ بعدها.

وقول الشاعر: (١)

إِذَا أَقُمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ ذَا سَفَرٍ فَاللَّهُ يَحْفَظُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

أي: لأن كنتُ ذا سَفَرٍ. وفيه ما في سابقه أيضاً.

ومِمَّا تُحْمَلُ فِيهِ (ما) أيضاً على العوض من (كان) قولهم: افْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا، فجاءت عوضاً بعد (إن) الشرطية من (كان) واسمها، وتقدير الكلام: إِنْ كُنْتُ لَا تَفْعَلْ غَيْرَ ذَلِكَ، وفي الكلام حذف خبر (كان) الجملة الفعلية. ومن ذلك قول الشاعر (٢) (رجز):

أَمْرَعَتِ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَالاً لَوْ أَنَّ نَوْقاً لَكَ أَوْ جِالاً

أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا

أي: إِنْ كُنْتُ لَا تَجْدِينَ غَيْرَهَا. وقيل إِنَّ مثل هذا في العربية قليل لكثرة الحذف، لأنَّ فِيهِ حذف كان واسمها وخبرها الجملة الفعلية المنفية وبقاء أداة النفي.

وذكر السيوطي (٢) أَنَّ (ما) زائدة في قولنا: إِمَّا كُنْتُ مِنْطَلَقاً انْطَلَقْتُ.

(٢) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ:

ذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّ (ما) فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: إِنَّ فُلاناً كَرِيمٌ وَلَا سِيَّاً إِنْ أَتَيْتَهُ

(١) انظر لسان العرب (أما): ٤٧/١٤.

(٢) انظر: مع الموامع: ١٠٧/٢، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢٤٥/١.

قاعداً، عوضاً: «قال الأخفش: قولهم: إنَّ فلاناً كريماً ولا سيِّئاً إنَّ أتيتهُ قاعداً، فإنَّ (ما) ههنا زائدة لا تكونُ من الأصل، وحذفَ هنا الإضمار، وصار (ما) عوضاً منها، كأنَّه قال: ولا مثلهُ إنَّ أتيتهُ قاعداً»^(١).

(١) لسان العرب: ٤١٢/٤ (سوا).

(١٠) الميم

تأتي الميم عوضاً في ثلاثة مواضع :

- (١) أن تكون عوضاً من حرف النداء.
- (٢) أن تكون عوضاً من حرف التعريف.
- (٣) أن تكون عوضاً من ألف المفاعلة.

واليك التفصيل في هذه المواضع :

(١) أن تكون عوضاً من حرف النداء :

ذكر النحويون أن من الأسماء الخاصة بالنداء سماعاً (اللَّهُمَّ)، على أن الميم المشددة عوض من حرف النداء المحذوف، ولذلك لا يصح الجمع بينها على المذهب البصري. أمّا الكوفيون فليست الميم المشددة عندهم عوضاً من حرف النداء المحذوف، بل بقية من جملة محذوفة، تقديرها: أمّا بخير، ولذلك يميزون الجمع بينهما، وهو قول ضعيف عند العكبري (١). ومما يحمل على الضرورة عند البصريين للجمع بينهما قول أبي خراش الهذلي (٢) :

إِلَيَّ إِذَا مَا حَدَّثَ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا
وقول الشاعر (٣) :

وما عليك أن تقولي كلما سَبَّخْتُ أَوْ هَلَّلْتُ يَا اللَّهُمَّا
وقيل إن الميم زيدت آخراً، ولم تُرَدَّ مكان المِعْوِضِ مِنْهُ لِنَلَا تَجْتَمِعُ زِيَادَتَانِ،

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢٥٠/١.

(٢) انظر: مع الموامع: ٦٠/٣، الدرر: ١٥٥/١، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٤١/١، أوضح

المسالك، ٣١/٤، خزانة الأدب: ٣٥٨/١، شرح التصريح على التوضيح: ١٧٢/٢.

(٣) انظر: ضرائر الشعر للقراز القيرواني: ١٤٩، خزانة الأدب: ٣٥٩/١، الإنصاف في مسائل الخلاف:

الألف واللام والميم المشددة (١). وقيل إنَّ الميم اختيرت لتكون عوضاً من (يا) للمناسبة بينهما، فإنَّ (يا) للتعريف، والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير، وجيء بها مشددة لتكون عوضاً من حرفين (٢).

وذكر النحويون (٣) أنَّ (اللَّهُمَّ) قد تخرُجُ عن النداء، فتستعمل على وجهين:

(١) أن يذكَّرها المحيَّب تمكيناً للجواب في نفس السامع، يقول لك: أزيّد قائم، فتقول: اللَّهُمَّ نعم، واللَّهُمَّ لا.

(٢) أن تستعمل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور، كقولك: لا أزوِّركَ اللَّهُمَّ إلا أن تدعوني.

وذكر المطرزي (٤) أنَّها قد تستعمل لغير النداء، وجعل من ذلك الحديث النبوي الشريف: «أَللَّهُ أَرْسَلَكَ؟ قال: اللَّهُمَّ نعم» (٥)، وقول العلماء: لا يجوز أكلُ الميتة اللَّهُمَّ إلا أن يضطر، فيجوز.

(٢) أن تكون عوضاً من حرف التعريف:

لغة طي وحمير أنَّ (ام) عوض من الألف واللام في التعريف، وقيل إنَّ ذلك محصور في الأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها، نحو: الفرس، والولد. وذكر ابن هشام (٦) أنَّها تدخل على النوعين، واستدل بقوله — عليه السلام — «لَيْسَ من امبر امصيام في امسقر» (٧)، ويقول بجير بن غنمة الطائي (٨):

(١) انظر: ضرائر الشعر للقرظي: ١٤٩، الكتاب: ١٩٦، الحاجة بالمسائل النحوية: ١١٧، شرح التصريح على التوضيح: ١٧٢/٢، خزنة الأدب: ٣٥٨/١، همع الموامع: ٦٠/٣، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١٤٦/٣، ١٤٧.

(٢) انظر حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١٤٦/٣.

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٧٢/٢، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١٤٧/٣.

(٤) انظر همع الموامع: ٦٥/٣.

(٥) انظر صحيح البخاري، كتاب العلم (باب: ٦).

(٦) انظر: همع الموامع: ٢٧٣/١-٢٧٤.

(٧) انظر: شرح المفصل: ٢٤/١، ٢٠/٩، ١٣٤-٣٣/١٠، مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٤٣٤/٥، الجني الداني: ١٧٣، ٢٢٧.

(٨) انظر: الحاجة بالمسائل النحوية: ١١٦، همع الموامع: ٢٧٤/١، شرح شواهد المغني: ٥٨، لسان

العرب (أم، ذو)، الجني الداني: ١٧٢، مجالس ثعلب: ٥٨/١.

ذاك خليلي وذو يُواصِلني يرمي ورائي بانمَسهم وامسَلِمَة

(٣) أن تكون عَوْضاً من ألف المفاعلة:

يُفهم من كلام سيبويه أنه جعل الميم في المفاعلة عوضاً من ألف (فاعل): «وَأَمَّا فاعِلْتُ فَإِنَّ المصدَّر منه الذي لا يَنْكسِرُ أَبَداً: مُفاعِلَةٌ، جَعَلُوا الميم عَوْضاً من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عَوْض من الألف التي قبل آخِرِ حرف..» (١).

ولقد خطأ أبو العباس المبرد (٢) ما ذهب إليه سيبويه لأنَّ ألف (فاعل) موجودة في المُفاعِلَة: والقول نفسه مع السيرافي: «كلام سيبويه في هذا مختل: وقد أنكر، وذلك أنه جعل الميم عَوْضاً من الألف التي بعد أول حرف منه، وذلك غلط، لأن الألف التي بعد أول حرف هي موجودة في مُفاعِلَة، ألا ترى أَنَّك تقول: قاتَلْتُ، وبعد القاف ألف زائدة، وتقول مقاتلة في المصدر، وبعد القاف ألف زائدة. فالألف موجودة في المصدر والفعل، فكيف تكون الميم عَوْضاً من الألف والألف لم تذهب» (٣).

ولقد انتصر أبو علي الفارسي (٤) لسيبويه راداً ما ذهب إليه المبرد لأنَّ ألف (فاعل) قد ذهبت، والتي في المصدر غيرها.

(١) الكتاب: ٨٠/٤.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١١٧/١-١١٨.

(٣) انظر الكتاب: ٨٠/٤ حاشية رقم (١).

(٤) انظر الأشباه والنظائر: ١١٨/١.

(١١) الألف

لعلَّ أَهَمُّ ما تأتي فيه الألف عَوْضاً ما يلي :

- (١) أَنْ تكونَ عَوْضاً مِنَ اللامِ في بعض الأسماء.
- (٢) أَنْ تكونَ عَوْضاً مِنَ التنوينِ في الوقفِ على المنصوب.
- (٣) أَنْ تكونَ عَوْضاً مِنَ لامِ الاستغاثة.
- (٤) أَنْ تكونَ في المثنى عَوْضاً مِنَ الضمةِ في المفرد.
- (٥) أَنْ تكونَ عَوْضاً مِنَ الهاءِ في الوقفِ وغيره.
- (٦) أَنْ تكونَ عَوْضاً مِنَ إحدَى ياءِ النسبِ.
- (٧) أَنْ تكونَ عَوْضاً مِنَ المضافِ إليه.
- (٨) أَنْ تكونَ عَوْضاً مِنَ ضمةِ التصغيرِ في بعض المبهمات.
- (٩) أَنْ تكونَ عَوْضاً مِنَ فاءِ الكلمة.
- (١٠) أَنْ تكونَ عَوْضاً مِنَ عينِ الكلمة.
- (١١) أَنْ تكونَ عَوْضاً مِنَ الهاءِ.

واليك التفصيل فيما مرَّ:

(١) أَنْ تكونَ عَوْضاً مِنَ اللامِ في بعض الأسماء :

ومِمَّا عَوِّضَتْ فيه الألف من اللام لفظة (اسم)، وهي لفظة للنحويين في اشتقاقها مذهبان :

(١) أَنْ تكونَ مشتقَّةً مِنَ الوَسمِ، وهو العلامة، وهو مذهب الكوفيين، فأصله عندهم : وِسمٌ، حُذِفَتْ الفاءُ وجيءَ بِألفِ الوصل، وقيل إنها لا نظير لها في حذف الفاء وبجاء الألف. وذكر الأشموني أَنَّ ذلك من باب

القلب، بأنْ أَخَرَّتْ الفاء وجعلت بعد اللام: «وَعِيذُ الكوفيين مِنَ الوُشم، ولكِنَّه قلب فَأَخَرَّتْ فاؤه، فجعلت بعد اللام، وجاءتْ تصاريْفُه على ذلك...»^(١).

(٢) أنْ يكونَ مشتقاً من السُمُو، وهو العُلُو، وهو مذهب البصريين، والاحتجاج لكلا المذهبين مبسوط في مظانه^(٢).

والاسم على المذهب البصري فيه تعويض الألف مِنْ لامه التي حُذِفَتْ للتخفيف، وقيل إنَّ الأصل عند سيويه سُمُو، وقيل إنَّه سُمُو، وقيل إنَّ سكون الميم نُقِلَ إلى السين وأُتِيَ بالألف توصلاً وتعويضاً، فيكونُ وزنه أفعأ.

وذهب البصريون إلى أنَّ الأسماء المصدرة بألف الوصل والتي من باب اسم لَمَّا سَكُنَتْ أوائلُها جيء بالألف لتكونَ عَوْناً على النطق: «فإنَّ قيل: وَلِمَ أُسْكِنُوا أوائلَ هذه الأسماء حتَّى احتاجوا إلى همزة الوصل؟ قيل: أَصْلُ هذه الهمزة أنْ تكونَ في الأفعال خاصة، وإنَّما هذه الأسماء محمولة في ذلك على الأفعال؛ لأنها أسماء معتلة سقطت أواخرها للاعتلال، وكثر استعمالها، فسكَّن أوائلها لتكونَ أَلْفَات الوصل عِوَضاً ممَّا سقط منها...»^(٣).

ومن ذلك ابنُ، وأصلُه (بَتَّى) من باب (فَعَلَّ) على أنَّ المحذوف اللام، وهي الواو^(٤). وقيل إنَّ المحذوف ياء على أنَّ الأصل (بَتَّى) لأنَّه من (بَتَيْتُ)، لأنَّ

(١) حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢٧٥/٤، وانظر شرح الشافعية: ٢٥٩/٢.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧/١، البحر المحيط: ١٦/١، حاشية الشهاب: ٤٩/١، التبيان في إعراب القرآن: ٣/١، إعراب ثلاثين سورة: ٩-١٠، مشكل إعراب القرآن: ٥/١، لسان العرب (سما)، تفسير القرطبي: ١١٢/١، البحر المحيط: ١٤/١، الممتع في التصريف: ٦٢٣/٢، شرح الملوكي في التصريف: ٤٠٣، شرح المفصل: ١٣٤/٩، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢٧٥/٤، شرح الشافعية: ٢٥٩/٢.

(٣) شرح المفصل: ١٣٢/٩، وانظر المقتضب: ٩٢/٢، شرح الشافعية: ٢٥١/٢، شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٤/٢.

(٤) انظر: شرح المفصل: ١٣٣-١٣٢/٩، شرح الملوكي في التصريف: ٤٠٠، المنصف: ٥٨، الممتع في التصريف: ٦٢٣/٢، المقتضب: ٩٢/٢، شرح الشافعية: ٢٥٥/٢، شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٤/٢.

الابتن منبئي على الأب^(١). والأوّل أظهر لأن جميع الأسماء محذوفة اللام والمعوض منها الألف لامها واو إلّا الاست، فيكون الحمل على الأعمّ أوّل، وقيل إنّ ذلك مُعَرِّزٌ بِبُتَّةٍ، وهو مردودٌ بفتوة التي لامها ياء. والظاهر عند الأشموني^(٢) كونه واوياً لأنّ الغالب فيما حُذِفَت لامه أن يكون واوياً، ولأنّ مؤنّثه بنتٌ، فأبدلوا التاء من اللام، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء، ولأنّ العرب يقولون بُتَّةٌ كما مرّ. وأجاز الزجاج^(٣) الوجهين.

ومن ذلك (است)؛ لأنّ أصلها (ستة) من باب (فعل)، فحذفت اللام، وهي الهاء، وعوّض منها ألف الوصل، ويجوز حذف العين، فيقال: ست، ويقال: السّت بحذف اللام من غير تعويض^(٤). وذكر الأشموني^(٥) أنّ الهاء حُذِفَت تشبيهاً بحروف العلة، وسكّن الأوّل، وجيء بالهمزة.

ويرأى لي أيضاً أن (اثنان) من هذه المسألة، لأنّ الأصل في لامه الياء، لأنّه من (ثنيت) (ثنى) من باب (فعل) أي (ثنّيان) بفتح الفاء والعين، فتكون الألف في (اثنان) عوّض من اللام بعد أن سكّن أوله، ويجوز أن يكون أصله (ثني)، فلمّا حُذِفَت اللام أسكِنتِ الفاء، وعوّض منها الألف، والتاء في (اثنتان) للتأنيث.

وقيل إنّ (اثنان) و(اثنتان) اسمان لا يُفردان وإنّ الألف في الأخيرة للتخلص من صعوبة النطق بالسّاكن على أنّ التاء عوّض من اللام المحذوفة^(٦): «واثنان واثنان من ثنيت الشيء، فالحذوف اللام، وهي ياء، لظهورها في ثنيت،

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٤/٢، الأمالي الشجرية: ٦٩/١، لسان العرب (بني).

(٢) انظر حاشية الصّبّان على شرح الأشموني: ٢٧٥/٤.

(٣) انظر حاشية الصّبّان على شرح الأشموني: ٢٧٥/٤.

(٤) انظر: لسان العرب (سهه): ٥٠٣/١٣، النصف: ٦١/١، شرح الملوكي في التصريف: ٤٠٦، شرح الشافية: ٧١/٢، ٩٣، شرح الفصل: ١٣٤/٩، المقضب: ٩٣/٢، شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٤/٢.

(٥) حاشية الصّبّان على شرح الأشموني: ٢٧٥/٤.

(٦) انظر لسان العرب: (ثنى)، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني: ٢٧٧/٤.

فأما من قال: بنت وثنتان، فليست اللام عنده محذوفة على حد قول من قال: ابنة واثنتان، بل التاء في (بنت) واثنتان للإحق بمثل: جِلس وضرس، والتاء فيها بدل من لام الفعل، وليست علامة للتأنيث كما تكون في ابنة واثنتان، لكون ما قبلها في بنت واثنتان. وعلامة التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً...» (١).

ومن ذلك أيضاً كون الألف في (مائة) عوضاً من لامها المحذوفة في أحد التأويلات. وللنحويين في زيادة هذه الألف في هذه اللفظة مذاهب:

(١) أن تكون زيادتها إما للفرق بينها وبين (مئة)؛ لأنَّ الاسم أحتمل للزيادة من الحرف، وإما لأنها محذوفة اللام، فجاء بالألف عوضاً منها؛ لأنها حذفت لكثرة الاستعمال.

وذهب الكوفيون إلى أنها زيدت للفرق بينها وبين فئة ورثة وأضرابها في انقطاع لفظها في التعشير، فلا يقال عشر مئة بل يقال (ألف)، وتصح هذه المسألة في فئة ورثة وأضرابها، وقيل إنَّ الألف لم تزد للفرق بين مئة ومنه لعدم اتحاد الجنس، فإحداها اسم والأخرى حرف، فلذلك خالفوا بين مئة ورثة وأضرابها في الحظ (٢).

ويتراءى لي أن ما ذهب إليه النحاة البصريون والكوفيون لا ضرورة إليه لأن في ذلك هجراً لتلك التكاليفات في الاحتجاج لمثل هذه الزيادة من حيث اتحاد الجنس أو عدمه، أو من حيث انقطاع التعشير أو عدمه، فلا لبس فيما مرَّ لأنَّ إعجام الحروف قد أزال هذا اللبس المشار إليه. ولشنا مع ابن درستويه فيما ذهب إليه من حيث كون الألف جيء بها للفرق بين مئة ومنه أمراً مجمعا عليه: «ومن ذلك الألف التي تراد في (مئة): أجمع النحويون على أنها للفرق بينها وبين (مئة)، وذلك أن (مئة) على وزن فئة ورثة، فقد ذهبت لام الفعل منها كما ذهبت في كوة وطبة، لأنها من قولنا: تَمَأى القوم إذ تساعدوا بينهم لعداوة وغيرها» (٣).

(١) النصف: ٥٩/١، وانظر الكتاب: ١٦٦/٤.

(٢) انظر: الكتاب: ٨٤، جامع الدروس العربية: ١٢٤، سراج الكتبة: ٤٦-٤٧، الإملاء والترقيم:

١٢٤، الجاسوس على القاموس: ١٣٧.

(٣) كتاب الكتاب: ٨٤.

وَذَهَبَ أَبُو حَيَّانَ ^(١) إِلَى أَنَّ كُتِبَتْ (مِثَّة) بِالْأَلْفِ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ كَثِيرًا مَا يَكْتُبُهَا كَكِتَابَةِ فَتَةٍ، وَالَّذِي يَخْتَارُهُ إِمَّا كِتَابَتَهَا بِالْأَلْفِ دُونَ الْيَاءِ عَلَى وَجْهِ تَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ أَوْ بِالْيَاءِ دُونَ الْأَلْفِ عَلَى وَجْهِ تَسْهِيلِهَا وَذَكَرَ أَيْضًا أَنَّهَا تَكْتُبُ (مَاءً). وَبِهَذَا يَكُونُ لِكِتَابَتِهَا أَرْبَعُ صُورٍ: مِائَةٌ ^(٢)، مَاءٌ، مِيةٌ، مِثَّةٌ.

وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّ كِتَابَتَهَا كَكِتَابَةِ (فَتَةٍ) أَظْهَرُ، لِأَنَّ فِيهَا حَمَلًا عَلَى كَيْفِيَةِ النُّطْقِ، فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى أَنْ يَخَالَفَ الرَّسْمُ النُّطْقَ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَدْفَعُ بَعْضَ مَنْ يَجْهَلُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ إِلَى أَنْ يُخْطِئُوا فِي النُّطْقِ. وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ أَيْضًا فِي (مِثَّتَيْنِ) مِنْ غَيْرِ التَّفَاتِ إِلَى مَنْ يَدْعُو إِلَى كِتَابَتِهَا بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ، وَيُعَزِّزُ مَا نَذْهَبُ إِلَيْهِ أَنَّ النُّحَاةَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا لَا تَزَادُ فِي جَمْعِ مِثَّةٍ عَلَى مِثَّاتٍ أَوْ مِثْنَيْنِ.

وَمِنْ ذَلِكَ كَوْنُ الْوَاوِ زَائِدَةٍ فِي (أَوَّلُكَ) عِوَضًا مِنَ الْأَلْفِ الْمَحْذُوفَةِ، وَقِيلَ أَيْضًا إِنَّهَا زِيدَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِلَيْكَ)، وَقِيلَ إِنَّ الْوَاوَ أُولَى بِالزِّيَادَةِ مِنَ الْيَاءِ لِمُنَاسِبَةِ ضَمَةِ الْهَمْزَةِ، وَمِنْ الْأَلْفِ لاجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ ^(٣). وَهِيَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ لِلْفَرْقِ بَيْنِهَا وَبَيْنَ (إِلَى) الْإِسْمِيَّةِ لِيَكُونَ الْفَرْقُ بَيْنَ مُتَحَدِي الْجِنْسِ.

وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّهُ لَا تَبَسُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَعْدَ أَنْ اسْتَقَرَّتْ قَوَاعِدُ الْإِعْجَامِ وَاسْتَوَى سُوقُهَا، وَأَنَّ الْوَاوَ نَاشِئَةٌ مِنْ إِشْبَاعِ ضَمَةِ الْهَمْزَةِ.

وَمِمَّا خُذِفَتْ فِيهِ اللَّامُ مِنْ غَيْرِ تَعْوِيزٍ: هَنَ، أَخَ، دَمَ، يَدَ، حَمَ، غَدَ.

(٢) أَنَّ تَكُونَ عِوَضًا مِنَ التَّنْوِينِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْمَنْصُوبِ:

يَكُونُ الْوَقْفُ عَلَى الْمَنْصُوبِ غَيْرَ الْحَلِيِّ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَغَيْرِ الْمُضَافِ بِالْأَلْفِ، وَهَذِهِ الْأَلْفُ عِوَضٌ مِنَ التَّنْوِينِ: «وَكَذَلِكَ الْأَلِفُ فِي الْوَقْفِ فِي قَوْلِكَ: رَأَيْتُ زَيْدًا، إِنَّمَا هِيَ بَدَلُ مِنَ التَّنْوِينِ الَّذِي يَكُونُ فِي الْوَصْلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُحَرِّكَ الْأَلِفُ عَلَى وَجْهِهِ، وَقَدْ يُمْكِنُكَ أَنْ تُحَرِّكَ التَّنْوِينَ ^(٤). وَيَشْتَرِطُ فِي هَذَا الْإِسْمِ أَلَّا يَكُونَ

(١) انظر مع الهوامع: ٣٢٧/٦.

(٢) انظر الجاسوس على القاموس: ٣٧.

(٣) انظر: ١٧٠/٤.

(٤) النصف: ١٩٩/١، وانظر لسان العرب الألف اللينة: ٤٢٧/١٥.

مُنْتَهِيًا بَتَاءِ التَّائِيثِ المَرْبُوطَةِ، أَوْ بِهَمْزَةٍ مَكْتُوبَةٍ فَوْقَ أَلْفٍ، أَوْ بِأَلْهَمْزَةٍ قَبْلَهَا أَلْفٌ،
وَأَلَّا يَكُونُ مَقْصُورًا^(١).

وَلَعَلَّ مَا يُعَزَّزُ كَوْنَ الْأَلْفِ عَوَضًا مَا فِي (شرح شواهد الشافية)^(٢): «وَحُكِّيَ
عَنْهُمْ فِي الْوَقْفِ: هَذِهِ حُبْلَاءُ، يَرِيدُ حُبْلَى، وَرَأَيْتُ رَجُلًا، يَرِيدُ رَجُلًا، فَأَلْهَمْزَةٍ فِي
(رَجُلًا) إِنَّمَا هِيَ بَدَلٌ مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي هِيَ عَوَضٌ مِنَ التَّنْوِينِ فِي الْوَقْفِ، وَلَا
يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ النَّونِ...».

(٣) أَنْ تَكُونَ عَوَضًا مِنْ لَامِ الْاسْتِغَاثَةِ:

يُجَرُّ الْمُسْتَغَاثُ بِاللَّامِ الْمَفْتُوحَةِ كَقَوْلِنَا: يَا لِلَّهِ، وَفُتِحَتْ هَذِهِ اللَّامُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ
الْمُسْتَغَاثِ وَالْمُسْتَغَاثِ مِنْ أَجْلِهِ، وَقِيلَ إِنَّ هَذِهِ اللَّامَ تَتَعَلَّقُ بِفَعْلِ مَضْمَرٍ، وَقِيلَ إِنَّهَا
زَائِدَةٌ، وَقِيلَ تَتَعَلَّقُ بِ(يَا) لَمَّا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْفَعْلِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ جَنِّي. وَذَهَبَ
الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا بَعْضُ (آلٍ)، فَيَكُونُ الْأَصْلُ فِي: يَا لَفُلَانٍ، هُوَ: يَا آلَ فُلَانٍ،
فَحُذِفَتِ الْمَدَّةُ لِكَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ^(٣).

وَقَدْ تُحْذَفُ هَذِهِ اللَّامُ وَيُوثَقُ بِالْأَلِفِ عَوَضًا مِنْهَا كَقَوْلِنَا: يَا زَيْدَا لِعَمْرٍو، وَلَا
يَصِحُّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، لِثَلَاثٍ يُجْمَعُ بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْمَعْوَضِ مِنْهُ^(٤).

(٤) أَنْ تَكُونَ فِي الْمُثَنَّى عَوَضًا مِنَ الضَّمَّةِ فِي الْمَفْرَدِ:

الْأَلْفُ فِي الْمُثَنَّى عَوَضٌ مِنْ ضَمَّةِ الْمَفْرَدِ الْمَرْفُوعِ كَمَا تَكُونُ الْيَاءُ عَوَضًا مِنَ
الْكَسْرِ وَالْفَتْحَةِ أَيْضًا.

(٥) أَنْ تَكُونَ عَوَضًا مِنَ الْهَاءِ فِي الْوَقْفِ:

أَجَازَ سَبِيوِيهِ أَنْ يُوقِفَ عَلَى الْمَفْتُوحِ مِنَ الْحُرُوفِ بِالْهَاءِ، وَأَنْ يُوقِفَ عَلَيْهِ أَيْضًا

(١) انظر المفرد والعلم: ١٨٣.

(٢) انظر: ١٧٠/٤.

(٣) انظر التفصيل في هذه اللام ومذاهب النحويين فيها من حيث كونها أصيلة أو زائدة، وما يتعلّق بها:

مع الهوامع: ٧١/٣-٧٦، شرح التصريح على التوضيح: ١٨٠/٢-١٨١.

(٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٨١/٢، مع الهوامع: ٧٣/٣.

بالألف، لأنها عِوَض من الهاء: «قَالَ الْخَلِيلُ يَوْمًا وَسَأَلَ أَصْحَابَهُ: كَيْفَ تَقُولُونَ إِذَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَلْفُظُوا بِالْكَافِ الَّتِي فِي (لَكَ) وَالْكَافِ الَّتِي فِي (مَالِكَ) وَالْبَاءِ الَّتِي فِي (ضَرَبَ)؟ فَقِيلَ لَهُ: نَقُولُ: بَاءٌ، كَافٌ، فَقَالَ: إِنَّمَا جِئْتُم بِالْأَسْمِ، وَلَمْ تَلْفُظُوا بِالْحَرْفِ، وَقَالَ: أَقُولُ: كَهْ وَبَهْ، فَقُلْنَا: لِمَ أَلْحَقْتَ الْهَاءَ، فَقَالَ: رَأَيْتُهُمْ قَالُوا: عَهْ، فَأَلْحَقُوهَا هَاءً حَتَّى صَيَّرُوهَا يُسْتَطَاعُ الْكَلَامُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُلْفَظُ بِحَرْفٍ، فَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ: كَ، وَبَ، فَاعْلَمْ يَا فَتَى، كَمَا قَالُوا: عَ يَا فَتَى، فَهَذِهِ طَرِيقَةٌ كُلُّ حَرْفٍ كَانَ مَتَحَرِّكًا، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَلْفُ هُنَا بِمَنْزِلَةِ الْهَاءِ، لِقَرَبِهَا مِنْهَا، وَشَبَّهَهَا بِهَا، فَتَقُولُ: بَا وَكَأ، كَمَا تَقُولُ: أَنَا...» (١).

وذكر السيوطي (٢) أَنَّهُ لَا يُسْتَغْنَى عَنِ الْهَاءِ السَّاكِنَةِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْمَرْخَمِ بِحَذْفِ التَّاءِ، وَمِنْ ذَلِكَ الْوَقْفِ عَلَى مِثْلِ: يَا طَلْحَةَ، وَيَتَذَرُّ تَرْكُهَا، وَأَنَّ الْأَلْفَ قَدْ تُجْعَلُ عِوَضًا مِنْهَا فِي الضَّرُورَةِ، كَقَوْلِ الْقَطَامِيِّ (٣):

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

وَمِمَّا جَاءَتْ فِيهِ الْأَلْفُ عِوَضًا مِنْ تَاءِ التَّائِيثِ قِرَاءَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ (٤) بِضَمِّ الْعَيْنِ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ (عِشَاءً)، فَحُذِفَتِ الْهَاءُ، ثُمَّ جِيءَ بِالْأَلْفِ عِوَضًا مِنْهَا، ثُمَّ قُلِبَتِ هَذِهِ الْأَلْفُ هَمْزَةً (٥). وَقُرِئَ أَيْضًا «عُشَاءً» عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ (عَاشٍ)، وَلَكِنَّ الْهَاءَ حُذِفَتْ تَخْفِيفًا (٦).

(٦) أَنْ تَكُونَ عِوَضًا مِنْ إِحْدَى يَاءَيِ النَّسَبِ:

فِي الْعَرَبِيَّةِ ثَلَاثَةُ أَفْظَاظٍ فِي اثْنَيْنِ مِنْهَا الْأَلْفُ عِوَضٌ مِنْ إِحْدَى يَاءَيِ النَّسَبِ، وَهِيَ: يِمَانٌ، شَامٌ، تِهَامٌ. وَأَصْلُ الْأَوَّلِينَ: شَامِيٌّ، وَيَمَنِيٌّ، فَعِوَضَ فِيهَا الْأَلْفُ مِنْ

(١) الْكِتَابُ: ٣٢٠/٣، وَانْظُرْ شُرَحَ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ: ٢٦٢/٤، مَعَ الْمَوَامِعِ: ١٩٩/٦.

(٢) انْظُرْ مَعَ الْمَوَامِعِ: ٩٣/٣.

(٣) انْظُرْ: مَعَ الْمَوَامِعِ: ٩٢/٢، دِيْوَانُ الْقَطَامِيِّ: ٣١، الْكِتَابُ: ٣٣١/١، شَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ: ٩١/٧، خَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٣٩١/١، ٦٤/٤، ضَرَائِرُ الشُّعْرَاءِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٢٩٦.

(٤) يُوسُفُ: ١٦.

(٥) انْظُرْ: التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ: ٧٢٥/٢، الْمُحْتَسَبُ: ٣٣٥/١.

(٦) انْظُرْ الْمُحْتَسَبُ: ٣٣٥/١.

إحدى ياءى النسب، وفي الثالث عَوَّضَتْ فتحة التاء من إحدى ياءى النسب أيضاً كما في (حاشية الصَّبَّان) (١)، وذكر الرضي أن أصل هذه الألفاظ: يَمَنِيّ، وشَامِيّ، وَتَهْمِيّ: «وَقَالُوا يَمَانٍ وَشَامٍ وَتَهَامٍ، ولا رابع لها، والأصل: يَمَنِيّ وشَامِيّ، وَتَهْمِيّ، والتَّهْمُ تهامة، فحذف في الثلاثة إحدى ياءى النسبة، وأبْدَلَ منها الألف، وجاء: يَمَنِيّ، وشَامِيّ على الأصل، وجاء تهاميّ بكسر التاء وتشديد الياء منسوباً إلى تهامة..» (٢).

ويراى لي أنَّ الخليل بن أحمد يَعُدُّ الألف في (تَهَامٍ) عِوَضاً أيضاً من إحدى ياءى النسب: «وممّا جاء محدوداً عن بنائه محذوفةً منه إحدى الياءين، ياءى الإضافة، قولك في الشَّامِ: شَامٌ وفي تهامة: تَهَامٌ، وَمَنْ كَسَرَ التاء قال: تهاميّ، وفي اليمن يمان، وَزَعَمَ الخليل أَنَّهُم ألحقوا هذه الألفيات عِوَضاً من ذهاب إحدى الياءين، وكأَنَّ الذين حذفوا الياء من ثقيف وأشباهه جعلوا الياءين عِوَضاً منها. فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ تهامة، أَلَيْسَ فيها الألف؟ فقال: إِنَّهم كَسَرُوا الاسمَ على أن يجعلوه فَعْلِيّاً أو فَعْلِيّاً، فَلَمَّا كان من شأنهم أن يَحذفوا إحدى الياءين ردّوا الألف، كأنهم بنَوْه: تَهْمِيّ أو تَهْمِيّ، وكأَنَّ الذين قالوا: تَهَامٌ، هذا البناء كان عندهم في الأصل، وَفَتَحْتُهُم التاء في تهامة حيث قالوا: تَهَامٌ، يَدُلُّك على أَنَّهُمْ لم يَدْعُوا الاسمَ على بنائه» (٣).

ولعلَّ في كونِ الفتحة في (تَهَامٍ) عِوَضاً من إحدى ياءى النسب أقلُّ تكلفاً، لأنَّ النسب المشهور هو إلى تهامة لا تَهَمٍ.

ولقد وردَ النسب إليها بالألف من غير حذف، فقليل: تَهَامِيّ، وشَامِيّ وِيَمَانِيّ، ففيها جَمْعٌ بين العِوَضِ والمَعِوَضِ منه، وهي مسألة لا تصح إلا شذوذاً في الشعر عند السيوطي (٤). وذكر الرضي (٥) أنَّ النسب في شَامِيّ وِيَمَانِيّ كأنه إلى شَامٍ وِيَمَانٍ

(١) انظر: ٢٠٢/٤، الأشباه والنظائر: ١١٨/١.

(٢) شرح الشافية: ٨٣/٢.

(٣) الكتاب: ٣٣٧/٣.

(٤) انظر مع الموامع: ١٧٥/١.

(٥) انظر شرح الشافية: ٨٣/٢، وانظر لسان العرب: ٤٦٤/١٣.

المسبوبين كما مرَّ بمحذف إحدى ياءي النسب، وأجاز أن تكون الألف ناتجة من باب إشباع الكسرة، وأن يكون ذلك من باب الجمع بين العوض والمعوّض. وذكر سيبويه^(١) أن ذلك من باب (بحراني) وأشباهه مما غيّر بناؤه في النسب. ولقد عدّ أبو علي الفارسي ثمان من هذا الباب، لأنّ هذه اللفظة ليست بجمع تكسير، ولأنّها لو لم تكن للنسب للزمها الهاء البتة نحو كراهية^(٢).

(٧) أن تكون عَوْضاً من المضاف إليه:

ومن ذلك الألف في (بيننا) عند أبي البركات بن الأنباري. «بَيْنَا: ظرفُ زمان أصلها (بَيْن)، زيدت الألف عليها عَوْضاً من الإضافة، لأنّ الأصل: بَيْنَ أَوْقَاتٍ، فَحَذِفَ المضاف إليه، وَعَوَّضَ الألف. وقيل فُتِحَتِ النونُ، وَأشْبَعَتْ الفَتْحَةُ، فَتَشَّاتِ الألفُ، فَصَارَ (بَيْنَا). والأوّلُ أصحُّ وأقيسُ»^(٣).

وما ذهب إليه أبو البركات بن الأنباري مذهب لبعض النحاة أيضاً، وللنحويين فيها مذهبان:

(١) أنّ (بيننا) من الظروف الملازمة للإضافة، وهي تضاف إلى الجملة فعليّة كانت أو اسميّة من غير تقدير زمان مضاف إلى هذه الجملة، وهو مذهب الجمهور، أو تضاف إليها على نية زمان محذوف مضاف إليها، فيقال في قولنا: بيننا زيدٌ قائمٌ أقبلَ عَمَرُو: بينا أوقات زيدٍ قائمٌ أقبلَ عَمَرُو، وهو قول ابن جني وأبي علي الفارسي واختيار ابن الباذش، وهو الظاهر عند الصّبّان^(٤) أيضاً.

(٢) أنّ الألف فيها و(ما) في بيننا كافتان عن الإضافة على أنّ الجملة لا موضع لها من الإعراب، وقيل إنّ (ما) كافة والألف للإشباع.

(١) انظر الكتاب: ٣٣٨/٣.

(٢) انظر: الخصائص: ١١٠/٢، الأشباه والنظائر: ١١٨/١.

(٣) منشور الفوائد: ٦٩.

(٤) انظر حاشية الصّبّان على شرح الأشموني: ٢٥٤/٢.

ويرأى لي أنَّ أبا البركات بن الأنباري من أنصار المذهب الثاني مِنْ حيثُ
كُونُ الألفِ كافَّةً عن الإضافة، فكأنَّها عَوَضٌ مِنَ المضاف إليه.

وزُهد قومٌ إلى أنَّ الألف للتأنيث على أَنَّها مِنْ باب (فَعَلَى)، وهو مذهبُ
مردودٍ بكون الظروف مذكَّرةً إلَّا ما شَدَّ منها، نحو قَدَّامَ وَوَرَاءَ (١).

ولا ضَرُورة إلى ما ادَّعاه أبو البركات بن الأنباري، لأنَّ المعهود فيها وفي
(بيننا) الإضافة كما مرَّ.

ومِمَّا يمكن عُدُّه من هذا الباب ما نقله السيوطي عن السخاوي من حيثُ
كُونُ الألف في (يا أبا) و(يا أمَّا) بدلاً من ياء الإضافة: «قال السخاوي في
(تنوير الدياجي): أبْدَلُوا من ياء الإضافة تاء في نحو: يا أبتِ ويا أُمِّتِ، وأبْدَلُوا
منها أَلِفًا، فقالوا: يا أبا ويا أمَّا، فَلَهَا بدلان، التاء والألف، ثُمَّ جَمَعُوا بينهما، فقالوا:
يا أبتا ويا أُمَّتَا، ولم يَعُدُّوا ذلك جمعاً بين العوض والمعوَّض عنه، لأنَّه جمع بين
العَوَّضين...» (٢).

(٨) أنَّ تكونَ عَوَضاً مِنْ ضَمَّةِ التَّصْغِيرِ فِي بَعْضِ الْمِهْمَاتِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ:

لقد مرَّ أنَّ الألفَ عَوَضٌ من ضمة التصغير في بعض المِهمَّات كالأسماء
الموصولة وأسماء الإشارة، فيقال في تصغير (ذا) وما يدورُ في فلكه من أسماء
الإشارة: ذِيَا، تِيَا، ذِيَان، تِيَان، أَلِيَا، وَأَلِيْنَا بهمزة بعد الياء.

ويقال في تصغير (الذي) وما يدور في فلكه من الأسماء الموصولة: اللَّذِيَا،
اللَّتِيَا، اللَّذِيَان، اللَّتِيَان، اللَّذِيُون، بِالضَّم، ومجوز الفتح، واللَّذِينَ بالكسر ومجوز
الفتح، واللَّتِيَاتِ واللَّوِيْنَا، واللَّوِيَاء، واللَّوِيْنَا (٣).

(١) انظر: مع الموامع: ٢٠٠-٢٠٣، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ٢٥٤/٢.

(٢) الأشباه والنظائر: ١٣١/١.

(٣) انظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١٩٦/٢.

ولقد ذهب الشيخ الخضري إلى أنَّ الألف في (أَلِيْنَا) عَوَضٌ: «وفي أولاء بالمد (أَلِيْنَا) بهمزة بعد
الياء، ثُمَّ أَلِفَ التعويض، والظاهر أنَّ الياء ساكنة لا مشدَّدة، وأنَّ الألف التي قبل الهمزة حُذفت لما
قبل في (اللَّوِيْنَا...)».

ويرأى لي أنَّ الألف المشار إليها ليست عَوَضاً من ضمة التصغير لكون الضمة الأصلية باقيةً
ولعلها تكون عَوَضاً من أَلِف (أولاء) التي حُذفت.

أما (أَلْيَاء) فالضمة فيها باقية في التصغير، وفيها قلب الألف ياء، وإدغام ياء التصغير فيها، ثم زيدت أَلِفٌ قبل الآخر، ولم تُرَدِّد في الآخر، لئلاً تخرج عن نظائرها؛ لأنه ليس في العربية اسمٌ مُصَغَّرٌ على خمسة أحرفٍ إلا أن يكون قبل آخره حرف مدولين^(١).

ومما يمكن عُدُّه من هذه المسألة ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري من حيث كونُ أَلِفِ الوصل في مثل (اضْرِب) عِوَضاً من حركة الحرف الأول، وهو الضاد^(٢).

ومما عُدَّ من هذه المسألة أيضاً أنَّ الألف في (ايْمُ اللّهِ) عِوَضٌ من النون المحذوفة، ولكن هذه الهمزة لم تحذف عند عودة النون (أَيْمُن)، فيكون في هذه اللفظة جَمْعٌ بين العِوَضِ والمَعِوَضِ منه^(٣).

(٩) أن تكونَ عِوَضاً من فاء الكلمة:

ومما عُدَّ من ذلك على مذهب ابن جني أنَّ الألف في (ناس) عِوَضٌ من فاء (فُعال)، وهي الهمزة. «وقَدْ حُذِفَتِ الفاء في (أناس)، وجُعِلَت أَلِف (فُعال) بدلاً منها، فقيل: ناسٌ، ومثالُها عالٌ، كما أنَّ مثالَ عِدَّةٍ وَزِنَةٌ عِلَّةٌ»^(٤).

ويترأى لي أنَّ في (أناس) في هذا النصِّ المقتبس جمعاً بين العِوَضِ والمَعِوَضِ، وأنَّ المراد بـ(أناس) هو إنْسٌ، فتكون الألفُ عِوَضاً من الهمزة المحذوفة. وقيل إنَّ الألف واللام في (الناس) عِوَضٌ من الهمزة في (أناس)، وهو مذهب جمهور النحويين كما سيأتي.

ومما يمكن عُدُّه من هذا الباب قولهم: لاِ أَبوكَ، أي: لِلَّهِ، على أنَّ أصلَ لفظ الجلالة (إِلَه) من بابِ فِعال، فحذفت الهمزة، وجيء بالألف عِوَضاً منها، ولا

(١) انظر شرح حمل الزجاجي: ٣٠٦/٢-٣٠٧.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١٢١/١.

(٣) انظر: لسان العرب (ين)، مع الهوامع: ٢٣٨/٤، الإنصاف: ٤٠٨/١، شرح التصريح على

التوضيح: ٣٦٥/٢.

(٤) الخصائص: ٢٨٥/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١٠٨/١.

ضرورة تدعو إلى ذلك؛ لأنَّ أَلِفَ (فِعَالٍ) موجودة في اللفظ، ولكنَّ الهمزة حذفت كما يتراءى لي من غير تعويض.

(١٠) أَنْ تَكُونَ عِوَضًا مِنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ:

ومِمَّا عُدَّ من ذلك كون الألف في خَافٍ وهَاغٍ وِلَاعٍ عِوَضًا مِنْ الْعَيْنِ، لِأَنَّهَا مِنْ بَابِ (فَاعِلٍ)، وهو قول ذكره ابن جَنِّي: «وكذلك الألف الزائدة في خَافٍ وهَاغٍ وِلَاعٍ عِوَضَ مِنْ الْعَيْنِ...»^(١).

وأجاز الخليل بن أحمد أَنْ يَكُونَ ما مرَّ من بابِ (فَعِلٍ)، فلا تعويض فيه: «وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ خَافٍ وَالْمَالِ فِي التَّحْقِيرِ، فَقَالَ: خَافٌ يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا ذَهَبَتْ عَيْنُهُ، وَأَنْ يَكُونَ فَعِلًا، فَعَلِيَ أَيُّ حَمَلَتِهِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِالْوَاوِ. وَإِنَّمَا جَازَ فِيهِ فَعِلٌ، لِأَنَّهُ مِنْ: فَعِلْتُ أَفْعَلُ، وَأَخَافُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا فَعِلْتُ، كَمَا قَالُوا: فَرِغْتُ تَفْرِغُ. وَأَمَّا مَا كَانَ فَإِنَّهُ فَعَلٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا: مَائِلٌ، وَنَظَائِرُهُ فِي الْكَلَامِ كَثِيرَةٌ، فَاحْمَلْهُ عَلَى أَسْهَلِ الْوَجْهَيْنِ»^(٢).

وَلَسْتُ أَتَّفِقُ مَعَهُمْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ أَلِفِ (فَاعِلٍ) فِيهَا مَرَّةً عِوَضًا مِنْ عَيْنِهِ الْمَحذُوفَةِ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ فِيهَا أَنَّ تَثْبِيتَ مَعَهُ، يُقَالُ: خَائِفٌ، فَيَكُونُ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ جَمْعٌ بَيْنَ الْعِوَضِ وَالْمَعْوَضِ، وَلَعَلَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَلِيلُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مِنْ بَابِ (فَعِلٍ) أَوَّلَى؛ لِئَعْدِيهِ عَنِ الْحَذْفِ وَالتَّعْوِيزِ. وَلَعَلَّ فِي عُدَّ مَا مَرَّ أَيْضًا مِنْ بَابِ الْقَلْبِ هَجْرًا لِلتَّكْلُفِ^(٣).

ومِمَّا عُدَّ مِنْ هَذَا الْبَابِ كَمَا فِي (الْأَشْيَاءِ وَالنَّظَائِرِ)^(٤) سَيِّدٌ، وَهَيْئٌ وَلَيِّنٌ وَمَيِّتٌ: «وَمِمَّا حُذِفَتْ عَيْنُهُ وَصَارَ الزَّائِدُ عِوَضًا مِنْهَا قَوْلُهُمْ: سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ وَهَيْئٌ، وَلَيِّنٌ... فَأَصْلُهَا فَيَعِيلُ: سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ، وَهَيْئٌ وَلَيِّنٌ، حُذِفَتْ عَيْنُهَا وَجَعَلَتْ يَاءَ فَيَعِيلُ عِوَضًا مِنْهَا...»^(٥).

(١) الخصائص: ٢/٢٩٠، وانظر الأشياء والنظائر: ١/١١٠.

(٢) الكتاب: ٣/٤٦٢، وانظر: ٤/٤٩، ٣٥٨، ٤٢٠، وانظر: لسان العرب (خاف): ٩/١٠٠.

(٣) انظر ظاهرة القلب المكاني في العربية (تحت الطبع).

(٤) الأشياء والنظائر: ١/١١٠.

(٥) الأشياء والنظائر: ١/١١٠. وانظر الممتع في التصريف: ٢/٤٩٩.

ويرأى لي أنه ليس في الكلام حذف وتعويض، لأنَّ الأمر لو كان كذلك لكان في تضعيف الياء فيما مرَّ جُمع بين العوض والمعوض، والمسألة عندي لا تخرج عن باب التخفيف، ولعلَّ ما يعرَّز ما أذهب إليه ما في (المتع في التصريف) وغيره: «وإن شئت حذفت الياء المتحركة تخفيفاً، فقلت: سيّد، وميّت، وليّن، لاستثقال ياءين وكسرة، والفارسي لا يرى التخفيف في ذوات الياء قياساً، فلا تقول في (بيّن) قياساً على (ليّن)، وقيس ذلك في ذوات الواو...»^(١). والقول نفسه مع ابن جني في (المنصف)^(٢).

وفي (سيّد) وأضرابه مذهبان من حيث وزنه:

(١) أنه من باب فَعِيل، على أنَّ الياء مدغمة في الياء إذا كان من ذوات الياء، أو على أنَّ الواو قلبت ياء، ثم أدغمت في الياء، إذا كان من ذوات الواو. وهو مذهب البصريين.

وذهب البغداديون^(٣) إلى أنَّ ذلك من باب (فَعِيل) بفتح العين، فالأصل عندهم في سيّد وميّت: سيّد، وميّت، ثم غيّر الفتح بالكسر من غير قياس كما قيل في النسب بقصة بضريّ. وذكر ابن عصفور^(٤) أنَّ الذي حملهم على ذلك عدم وجود (فَعِيل) في الصحيح، لأنَّ العين فيه مفتوحة نحو: صَيَّرَف وصَيَّقَلَ. وهو مذهب فاسدٌ عند ابن عصفور لأنَّ المعتل قد ينفرد في كلام العرب ببناء ليس موجوداً في الصحيح.

(٢) أنه من باب (فَعِيل) على أنَّ في الكلام قلباً، فأصل سيّد هو: سويد، ثم حدث القلب والإدغام، وهو قول الفراء. وهو مذهب فاسدٌ عند ابن عصفور أيضاً، لأنَّ القلب ليس بقياس لأنَّه لم يُسمع: سويد، ومويت، وليين، وبيين.

(١) انظر المتع في التصريف: ٤٩٩/٢، وانظر المنصف: ١٥/٢، ١٧.

(٢) انظر: ١٥/٢.

(٣) انظر المتع في التصريف: ٥٠٠/٢.

ومِمَّا عُدَّ من هذا الباب أيضاً كما في (الأشباه والنظائر)^(١) ما كان من باب (فِعْلُولَة): «وكذلك باب قِيدُودَة، وصَيِّرُورَة وكيْنُونَة، وأَصْلُهَا فِعْلُولَة، حُذِفَتْ عَيْنُهَا وصَارَتْ ياء فِعْلُولَة عِيَّوَضاً منها. فَإِنَّ قُلْتُ: فَهَلَّا كانت لام فِعْلُولَة الزائدة عِيَّوَضاً منها...»^(٢). فصَيِّرُورَة وكيْنُونَة وقِيدُودَة وزنها فِعْلُولَة، لأنَّ أصلها: كَيِّنُونَة، وصَيِّرُورَة، وقِيدُودَة بالتضعيف، فحذفت العين المتحركة تخفيفاً لأنَّ الاسم قد زاد ثقله بطوله.

وذهب الفراء إلى أنَّ الفاء فيما مرَّ مضمومة في الأصل: كُونُونَة، قُودُودَة، صُيِّرُورَة، طُيِّرُورَة، على أنَّ الضمة في ذوات الياء قد قُلبت فتحةً لتصح الياء، وَقُلبَتِ الواوُ يَاءً^(٣).

ويتراءى لي أنَّ ابن جني قد عُدَّ ما مرَّ من باب التعويض، ولعلَّ ما يعزِّز ذلك أنَّه جعل ما مرَّ من باب (فَعْلُولَة) لا قِيلُولَة: «قال: وَأَصْلُ فَعْلُولَة هنا فَعْلُولَة بضم الفاء.. وهذا عند أصحابنا مذهبٌ واه جداً، لأنَّه لا ضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصح العين...»^(٤). ويتراءى لي أنَّ المسألة لا تخرج عن باب تخفيف الحرف المضعف من غير تعويض؛ لأنَّ بعض ما مرَّ جاء على الأصل، ومن ذلك قول الشاعر^(٥):

قَدْ فَارَقْتُ قَرِيْنَتَهَا الْقَرِيْنَةَ وَشَحَطْتُ عَنْ دَارِهَا الظَّعِينَةَ
يَا لَيْتَ أَنَا ضَمَّنَا سَفِينَهُ حَتَّى يَعُوْدَ الْوَصْلُ كَيِّنُونَهُ

فجاءت (كَيِّنُونَة) بالتضعيف على الأصل، فيكون فيها جمع بين العيَّوَض والمعوَّض إنَّ أجزأنا ما مرَّ.

(١) انظر: ١١٠/١.

(٢) الأشباه والنظائر: ١١٠/١.

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في: المتع في التصريف: ٥٠٢-٥٠٤، النصف: ١٢/٢، شرح الشافية: ١٥٤/٣، أمالي الزجاجي: ١٤٤-١٤٦، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٩٧، لسان العرب (كان)، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: ٢٨٢.

(٤) النصف: ١٢/٢، وانظر الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: ٢٨٢.

(٥) انظر: المتع في التصريف: ٥٠٥/٢، النصف: ١٥/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٩٧، شرح الشافية: ١٥٣/٣، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: ٢٨٢.

(١١) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنَ الْهَاءِ :

وَمِمَّا غُذِّ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْأَلِفَ فِي الْوَقْفِ تَكُونُ عِوَضاً مِنَ الْهَاءِ عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ، وَمِنْ ذَلِكَ الْوَقْفُ عَلَى (حَيْهَلٍ)، فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: حَيْهَلَةٌ، وَحَيْهَلًا، وَحَيْهَلٌ، فَالْأَلِفُ فِي (حَيْهَلًا) فِي الْوَقْفِ عِوَضٌ مِنَ هَاءِ السَّكْتِ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ فِي الْوَقْفِ.

وَمِنْ ذَلِكَ الْوَقْفُ عَلَى (أَنَّ) ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ — عَلَى أَنَّ الْأَلِفَ لَيْسَتْ مِنَ الضَّمِيرِ — بِالْأَلِفِ الَّتِي تُعَدُّ عِوَضاً مِنَ الْهَاءِ كَمَا مَرَّ. وَيَجُوزُ عَلَيْهِ (أَنَّهُ) بِالْهَاءِ. وَلَقَدْ نَسَبَ الرُّضِّيُّ^(١) ذَلِكَ إِلَى بَعْضِ طَبِئِيِّ.

وَأَجَازَ الرُّضِّيُّ^(٢) أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ فِي (حَيْهَلًا) بَدَلًا مِنَ التَّنْوِينِ فِي (حَيْهَلًا): لِأَنَّ كُلَّ نَوْنٍ سَاكِنَةٍ زَائِدَةٌ مَتَطَرِفَةٌ قَبْلُهَا فَتُحْتَفِظُ فِي الْوَقْفِ أَلْفًا.

وَذَكَرَ ابْنُ يَعِيشَ^(٣) أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ يَقِفُوا عَلَى شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ بِالْأَلِفِ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ إِلَّا فِي هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقِفُونَ بِالْهَاءِ فِي غَيْرِهِمَا.

(١) انظر شرح الشافية: ٢٩٤/٢.

(٢) انظر شرح الشافية: ٢٩٤/٢.

(٣) انظر شرح المفصل: ٨٤/٩، وانظر: الأشباه والنظائر: ١٢٥/١، مع الهوامع: ١٩٩/٦، شرح

الشافية: ٢٩٤/٢.

(١٢) الألف والتاء

لقد عدَّ ابن جني الألف والتاء في اسم الفعل (هَيْهَاتَ) عِوَضاً من اللام المحذوفة؛ لأنَّ أصله (هَيْهَاتَ)، فهي عنده رباعية مكرّرة، فاؤها ولامها الأولى هاء، وعَيْنُها ولامُها الثانية ياء: «وَقَرِيبٌ من (هَذا) و(الَّذِينَ) قولهم: هَيْهَاتَ مصروفة وغير مصروفة؛ وذلك أَنَّها جمع هَيْهَاتَ، وهَيْهَاتَ^(١) عِنْدَنَا رباعية مكرّرة، فاؤها ولامُها الأولى هاء، وعَيْنُها ولامُها الثانية ياء، فهي — لذلك — من باب صِيغِيَّة^(٢)... فَهَيْهَاتَ من مضعف الياء بمنزلة الممرة والقَرَقَرَة. فكان قياسُها إذا جُمِعَتْ أَنْ تُقْلَبَ اللام ياء، فيقال: هَيْهَاتَ كَشَوْشِيَّانَ^(٣) وضَوْضِيَّاتٍ، إلّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا اللامَ؛ لِأَنَّهَا في آخر اسم غير متمكن ليخالف آخرُها آخرَ الأسماء المتمكنة؛ نحو: رَحِيانَ، وَمَوْلِيانَ. فعلى هذا يمكن أَنْ يقال: إِنَّ الألف والتاء في (هَيْهَاتَ) عِوَضٌ من لام الفعل في (هَيْهَاتَ)؛ لأنَّ هذا ينبغي أَنْ يكون اسماً صِيغَ للجمع بمنزلة الذين وهؤلاء...»^(٤).

(١) أصلُها: هَيْهَاتَ، فقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٢) الصيغية قرن الحيوان، وتطلق على ما يُحتَمَى به، الحصن وغيره.

(٣) جمع شوساة، وهي الناقة السريعة.

(٤) الخصائص: ٢/٢٩٧، وانظر: المنصف: ٢/١٧٨ % ١٧٩، المتع في التصريف: ٢/٥٩٤، شرح

الشافعية: ٢/٢٩١، الأشباه والنظائر: ١/١١٤، لسان العرب (هيه): ١٣/٥٥٤.

(١٣) أن

يُفْهَمُ من كلام ابن جني أن (أن) الناصية في قراءة أبي عبد الرحمن الأعرج: ﴿وَلَا تَهْنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ أَنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ﴾^(١) بفتح همزة (أن) — عَوْضٌ من اللام: «قال أبو الفتح: (أن) محمولة على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهْنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ﴾، أي: لا تَهْنُوا لَأَنْكُمْ تَأْلَمُونَ، كقولك: لا تَجُبْنَ عَنْ قِرْنِكَ لِيَخُوفَكَ مِنْهُ، فَمَنْ اغْتَقَدَ نَصَبَ (أن) بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ عَنْهَا، فـ(أن) هنا منصوبة الموضع، وهي على مذهب الخليل مبحرورة الموضع باللام المُرادَة، وصارت (أن) لِيَكُونَهَا حَرْفًا كَالْعَوْضِ فِي اللَّفْظِ مِنَ اللَّامِ»^(٢).

وَلَعَلَّ ما ذهب إليه ابن جني في هذا النصّ محمولٌ على أنّه من باب التفسير النحوي؛ لأنّ اللام الجارة مرادة في كلا التقديرين، فالمصدر المؤوّل منها ومما في حيزها في موضع نصب بعد نزع الخافض، أو في موضع جرٍّ على أنّ أثر هذه اللام باقٍ.

وممّا يميّن عَدّه من هذا الباب كون (حتى) الناصبة عَوْضًا مِنْ (أن)، ولذلك ذكر ابن إياز^(٣) أنّه لا يجوز إظهار (أن) الناصبة بعد (حتى)، لأنّها جُعِلَتْ عَوْضًا منها، وَلِئَلَّا يَجْمَعَ بين العَوْضِ والمُعَوَّضِ منه.

(١) النساء: ١٠٤.

(٢) المحتسب: ١٩٧/١.

(٣) انظر الأشياء والنظائر: ١٣٠/١.

وممّا يمكن عُدُّ (أَنْ) فيه عِوَضاً كونُها تفسيرية نائبة عَنِ القول على مذهب أبي البركات بن الأتباري: «(أَنْ) التي نائبة عن القول، وهي بمعنى (أَي)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا﴾^(١)، أَي: امشوا»^(٢).

(١) ص: ٦.

(٢) منشور الفوائد: ٦٠، وانتظر: رصف المباني: ١١٦، الجنى الداني ٢٠، مغني اللبيب: ٢٩.

(١٤) الهمزة

تأتي الهمزة عَوْضاً من حرف القسم، ومن ذلك قراءة الشعبي: «شهادةً أَللّهِ»^(١): ذكر ابن جني^(٢) عن سيبويه أنَّ منهم من يحذف حرف القسم من غير تعويض همزة الاستفهام، وذلك لكثرة الاستعمال، وهذا القراءة عنده من هذا الباب. وذكر أبو البقاء العكبري^(٣) أنَّه قيل إنَّ الهمزة في هذه القراءة عَوْضٌ من حرف القسم، ويتراءى لي أنَّه أَقْلُ تَكْلُفًا من ادِّعاء حذف الهمزة النائية عن حرف القسم وإبقاء عملها على ما فيه من ادِّعاء حذف ألف لفظ الجلالة.

والهمزة في قراءة علي والشعبي ونعيم بن ميسرة: «شهادةً أَللّهِ». بالمدّ — عَوْضٌ من حرف القسم المحذوف. وقيل إنَّ قَطَعَ الهمزة في القراءة الأولى تنبيهٌ على حذف حرف القسم.

(١) المائدة: ١٠٦.

(٢) انظر المحتسب: ٢٢١/١.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٤٦٨/١.

(١٥) السين

تأتي السين عَوْضاً في موضعين:

(١) أن تكون عوضاً من الحركة.

(٢) أن تكون عوضاً من الضمير.

(١) أن تكون عوضاً من الحركة:

لقد مرَّ أنَّ سيبويه عدَّ السينَ في قولهم: أَسْطَاعُ يُسْطِيعُ عَوْضاً من فتحة (أَفْعَل)؛ لأنَّ أصل (أَسْطَاع): أَطَوَّعَ كما مرَّ^(١)، فنقلت فتحة الواو إلى الطاء قبلها، فصارَ الفعل (أَطَوَّعَ)، ثم قُلِّبَت الواوُ أَلِفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها في اللفظ، ثم زيدت السينُ عَوْضاً من ذهابِ حركتها.

ولقد ردَّ أبو العباس المبرد ما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة؛ لأنَّ التعويض يكون إذا فُقِدَ الشيء وذهب، ولا يصح ذلك إذا كان موجوداً كما هو الحال في بقاء حركة الواو على الطاء، ولقد ردَّ ابن عصفور ما ذهب إليه المبرد منتصراً لشيخ النحاة: «والذي ذهب إليه سيبويه صحيح، وذلك أنَّ العين لما سكنت تَوَهَّشَتْ لسكونها، وتَهَيَّأتٌ للحذف عند سكون اللام، وذلك في نَحْو: لم يُطِغْ، وأَطِغْ، وأَطَعْتُ، ففي هذا كُلُّهُ قد حُذِفَتِ العينُ لالتقاء الساكنين، ولو كانت العينُ متحرِّكةً لم تُحذف، بل كُنْتُ تقول: لم يُطَوِّعْ، وأَطَوِّعْ وأَطَوَّعْتُ، فزِيدَتِ السينُ لتكونَ عَوْضاً من العين متى حُذِفَتْ، وأمَّا قبل حذفِ العين فليست

(١) انظر الصفحة: ٦، وانظر: الكتاب: ٣٠٥/٤، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ٢٧٩/٤،

شرح المفصل: ٧/١، منشور الفوائد: ٤٣، البيان في غريب إعراب القرآن، ١١٧/٢، المتع في

التصريف: ١٧١/١، ٢٢٤، شرح الشافية: ٣٧٩/٢، توضيح المقاصد: ٣/٦.

بِعَوَضٍ، بَلْ هِيَ زَائِدَةٌ فَلِذَلِكَ يَتَّبِعِي أَنْ يُجْعَلَ (أَسْطَاعٌ) مِنْ قَبِيلِ مَا زِيدَتْ فِيهِ السِّينُ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ قَبْلَ الحَذْفِ، وَمَنْ جَعَلَ (أَسْطَاعٌ) مِنْ قَبِيلِ مَا السِّينُ فِيهِ عَوَضٌ فَبِالنَّظَرِ إِلَى الحَذْفِ» (١). والقول نفسه في أَهْرَاقَ وَأَهْرَاحَ.

ويحتاج لما ذهب إليه سيبويه فيما مرَّ من حَيْثُ جَعَلَهُ السِّينُ عَوَضاً مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ لَا جَعْلَهُ إِثَّاهَا عَوَضاً مَتَى ذَهَبَتِ الْعَيْنُ بِحَمْلِ كَلَامِهِ عَلَى تَأْوِيلَيْنِ:

(١) أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِذَهَابِ الحَرَكَةِ أَنَّهُمْ زَادُوهَا مِنْ أَجْلِ ذَهَابِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ لِتَكُونَ مُعَدَّةً لِلْعَوَضِ، لِأَنَّ ذَهَابَ حَرَكَةِ الْعَيْنِ يُوْجِبُ حَذْفَ الْعَيْنِ عِنْدَ سَكُونِ اللَّامِ.

(٢) أَنَّ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ إِقَامَةِ السَّبَبِ مَقَامَ الْمُسَبَّبِ، وَهُوَ كَثِيرٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ السَّبَبَ فِي حَذْفِ الْعَيْنِ هُوَ ذَهَابُ الحَرَكَةِ.

وذهب الفراء (٢) كما يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَصْفُورٍ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ تَعْوِضٌ؛ لِأَنَّ أَصْلَ (أَسْطَاعَتْ) هُوَ اسْتَطَاعَتْ، فَلَمَّا حُذِفَتِ التَّاءُ بَقِيَ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلْتُ)، فَفُتِحَتِ الْهَمْزَةُ وَقُطِعَتْ، وَهُوَ فَاسِئِدٌ عِنْدَ ابْنِ عَصْفُورٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ يُوجِبُ قَطْعَ الْهَمْزَةِ لَمَا قَالُوا (أَسْطَاعَ) بِكسرِ الْهَمْزَةِ وَجَعَلَهَا لِلْوَصْلِ.

ويترأى لِي أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَّاءُ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ فِي لُغَتِنَا تَعْوِضُ الحَرْفِ مِنَ الحَرَكَةِ إِلَّا فِي ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ، هِيَ: أَسْطَاعَ، وَأَهْرَاقَ، وَأَهْرَاحَ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَجْعَلُنَا نَخِيلُ إِلَى مَذْهَبِ الْفَرَّاءِ، وَلَسْنَا مَعَ ابْنِ عَصْفُورٍ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ.

وَمِمَّا يَمَكِّنُ عَدَّهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ كَوْنُ السِّينِ أَوْ قَدْ أَوْ سَوْفَ، أَوْ حَرْفِ النِّينِ (لَا) كَالْعَوَضِ مِمَّا سَقَطَ مِنْ (أَنْ) الْمُخَفَّفَةِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ، فَإِذَا عَادَ السَّاقِطُ زَالَ الْعَوَضُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الزَّعْمَشَرِيِّ: «(أَنْ) الْمُخَفَّفَةُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِبَعْضِ الْأَخْبَارِ، عَوَضٌ مِمَّا تَسْقُطُ مِنْهُ أَحَدُ الْأَحْرَفِ الْأَرْبَعَةِ، وَهِيَ: قَدْ، وَسَوْفَ، وَالسِّينُ، وَحَرْفُ النِّينِ...» (٣).

(١) الممتع في التصريف: ٢٢٣/١-٢٢٤.

(٢) انظر الممتع في التصريف: ٢٢٦/١.

(٣) الحاجة بالمسائل النحوية: ١٥٦، وانظر الأشباه والنظائر: ١٢٨/١.

(٢) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنَ الضمير:

بعض العرب يحذفون ضمير المخاطبة المتصل، ويجعلون مكانه السين أو الشين في الوقف، على أنها عَوْض، فلا يصح أَنْ يُجْمَعَ بينهما حملاً على ذلك عند السيوطي^(١) وأبي حبان^(٢). وَلَسْنَا نَتَّفَقُ معها في هذه المسألة لأنَّ من العرب من يُلْحِقُ هذه الكاف السينَ من غير حذفها: «اغْلَمْ أَنَّ نَاساً مِنْ الْعَرَبِ يُلْحَقُونَ الْكَافَ السَّيْنَ لِيَبِينُوا كَسْرَةَ التَّأْنِيثِ، وَإِنَّمَا أَلْحَقُوا السَّيْنَ، لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ فِي (اسْتَفْعَلْ)، وَذَلِكَ: أَغْطَيْتُكِسْ، وَأَكْرَمْتُكِسْ، وَإِذَا وَصَلُوا لَمْ يَجِئُوا بِهَا، لِأَنَّ الْكَسْرَةَ تَبَيَّنُ...»^(٢).

(١) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٤/١.

(٢) الكتاب: ١٩٩/٤، وانظر لسان العرب (كسَسَ).

(١٦) الواو والنون

ذكر الزمخشري أنَّ الواو والنون في (سنون) وبابه عِوَضٌ من المحذوف فيها: «والثاني: نحو قولهم: سِنُون، وُقُلُون، وَأَرَضُون، وحرُّون في جمع حرَّة. جعلوا الجمع بالواو والنون عِوَضاً من المحذوف منها من لام أو حرف تأنيث»^(١).

وجاء في (الأشباه والنظائر): «وقال في (البسيط): (سَنَّة) حُذِفَ لامُها، وجُعِلَ جَمْعُها بالواو والنون عِوَضاً مِنْ عَوْدِ لامِها، فيقال: سِنُون، فإذا جُمِعَتْ على سنواتِ عَادَتِ اللام؛ لأنَّه قياسُ جمعِها، وليس عِوَضاً. وَأَمَّا (قُلَّة) فَتُجْمَعُ على قُلُون وقُلَات، ولا تعود لامِها في الجمعِين؛ لأنَّ علامتها كالعوض من لامِها، بخلاف جمعِها على (قُلَى)، وكذا (هَنَّة) تَجْمَعُ على هَنَات^(٢)، ولا تعود اللام؛ لأنَّ الألف والتاء صارَا كالعِوَضِ، وكذا فِتَّة وفَتَات، وشِية وشِيَات، ورِثَةٌ ورِثُون ورِثَات، ومِثَّة ومِثُون ومِثَات، ونحو ذلك»^(٣).

وجاء فيه أيضاً: «وقال ابن فلاح (في المغني): سمعتُ ألفاظاً مجموعة جمع التصحيح جبراً لها لِمَا دَخَلَهَا من الوهن بجذف لام أو تاء تأنيثٍ أو إدغام...»^(٤).

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ من باب التعويض من اللام إعرابُ الأسماء الستة بالحروف

(١) الحاجة بالمسائل النحوية: ١٧٧، وانظر الأشباه والنظائر: ٢٥/١.

(٢) وتجمع أيضاً على هَنَات.

(٣) الأشباه والنظائر: ١٢٦/١.

(٤) الأشباه والنظائر: ١٢٦/١، وانظر مع الموامع: ١٥٨/١.

عِوَضاً من لامَاتِهَا المحذوفة عند ابن يعيش: «وإنَّهَا أُعْرِبَتْ هذه الأسماء بالحروف؛
لأنَّهَا أَسْمَاءٌ حُذِفَتْ لامَاتُهَا في حالِ إفرادها، وتضمَّنت معنى الإضافة، فجُعِلَ
إعرابُها بالحروف كالعِوَضِ من حَذْفِ لامَاتِهَا...» (١).

(١) شرح المفصل: ٥١/١، وانظر الأشباه والنظائر: ١٢٦/١.

(١٧) الحركة عَوْضٌ من الحركة:

يشيعُ كون الحركة عَوْضاً من الحركة في باب الممنوع من الصرف المجرور وجمع المؤنث السالم المنصوب، فالفتحة في الأول عَوْضٌ من الكسرة، علامة الجر، والكسرة في الثاني عَوْضٌ من الفتحة، علامة النصب^(١).

وقيل إنَّ نيابة^(٢) الحركات عن الحركاتِ خلافُ الأضل؛ لأنها أصيلة لأَنَّ الأضلَّ في هذه المسألة نيابة الحروف عن الحركات كنيابتها عنها في الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم.

ومِنْ ذلك ما ذهب إليه ابن الدهان^(٣) من أنَّ الجزم في الفعل عَوْضٌ من الجر في الاسم، فلذلك يستحيل الجمع بين العَوْض والمُعَوَّض. ويتراءى لي أنَّ هذا التعليل بعيدٌ جداً لكونِ المعَوَّضِ منه في كلمتين وليس في كلمة واحدة.

(١) انظر الحجة في علل القراءات السبع: ٣١٥/١، شرح التصريح على التوضيح: ٨٩/١.

(٢) انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٣٦/١.

(٣) انظر الأشباه والنظائر: ١٣٠/١.

(١٨) الحركة على عين الفعل المعتل الناقص المجزوم عَوْضٌ مِنْ ذهاب لاه

ذهب ابن جنّي إلى أنّ الحركة على عين الفعل المعتل الناقص المجزوم تُعَدُّ عَوْضاً مِنْ ذهاب حرف العلة: «قال أبو الفتح: فيها ضَعْفٌ؛ لأنّه إذا حَذَفَ الألف فَقَدْ وَجِبَ إبقاؤه للحركة قَبْلُها دليلاً عليها، وكالعَوْضِ منها لا سِماً وهي خفيفة، إلّا أنّه شَبَّهَ الفتحة بالكسرة المحذوفة في نحو هذا استخفافاً...» (١).

والفعل في هذه المسألة يكون مجزوماً بحذف الحرف نيابةً عَنِ الحركة التي تُعَدُّ حركة ما قبله عَوْضاً منه كما مرّ. والقولُ نَفْسُهُ في فِعْلِ الأمرِ معتل الآخر وغير المسندِ إلى الضمائر.

وممّا عُدَّ من ذلك كونُ حركة الدال في (يد)، و(غد) عَوْضاً من ذهاب لاهها (٢).

(١) المحتسب: ٣٦١/١، وانظر: ١٢٨/١، ٣٧٣/٢، مع الموامع: ١٧٨/١.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٩/١.

(١٩) تعويضٌ يدورُ في فلكِ

الحروف المنفصلة عن الكلمة

لقد أجاز ابن جنّي هذه المسألة، وعدّ من ذلك قولَ بعض الأعراب (١):

إنَّ الكريمَ — وأبيكَ — يَعْتَمِلُ إنَّ لم يَجِدْ يوماً على من يَتَكَلَّمُ
أي: مَنْ يَتَكَلَّمُ عليه.

ولقد ذكر الشنتمري أنَّ أبا العباس المبرد قد ردّه لمجيء (على) قبل (مَنْ). وفي تأويل هذه المسألة أوجه:

(١) أنَّ تكونَ (مَنْ) استفهاميّة، فيكون الجار والمجرور معمولاً لـ (يَتَكَلَّمُ)؛ لأنَّ أساء الاستفهام لا يَعْمَلُ فيها ما قبلها إلّا الجار والمضاف، وفي الكلام حذف مفعول (يجد)، أي: إن لَمْ يَجِدْ شيئاً فعلى مَنْ يَتَكَلَّمُ، وفيه أيضاً حذف الفاء في جواب الشرط.

(٢) أنَّ يكونَ (يَجِدُ) مضمناً معنى (يَعْلَمُ) على أنَّ الجملة الفعلية سادة مسدّة مفعولين؛ لأنّه معلق عن العمل.

(٣) أنَّ يكونَ تقديم حرف الجر (على) من باب التوكيد، والتعويض، وهو قول الخليل بن أحمد أيضاً: «وقد يجوزُ أن تقول: بِمَنْ تَمُرُّزُ أَمْرُزُ، وعلى مَنْ تَنْزَلُ أَنْزَلُ، إذا أرذت معنى عليه وبه، وليسَ بِحَدِّ الكلام، وفيه ضَعْفٌ. ومثْلُ ذلك قول الشاعر، وهو بعضُ الأعراب... يريدُ: يَتَكَلَّمُ عليه، ولكنه

(١) انظر: الكتاب: ٨١/٣، العقد الفريد: ٣٩٢/٥، الخصائص: ٣٠٥/٢، المحتسب: ٢٨١/١، الأمالي الشجرية: ١٦٨/٢، شرح شواهد المغني: ١٤٣، شرح التصريح على التوضيح: ١٥/٢، لسان العرب (عمل).

حَذَفَ. وهذا قولُ الخليل»^(١). فيكون في الكلام حذف (على) وتعويضُ منها بأخرى قبل (مَنْ).

(٤) أَنْ يَكُونَ التقدير: يَعْتَمَلُ عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ، عَلَى أَنَّ (عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ) معمولٌ لـ (يَعْتَمَلُ)، وفي الكلام حذف معمول (يَتَكَلَّمُ).

(٥) أَنْ تَكُونَ (عَلَى) بمعنى (عِنْدَ) أي: إِنَّ لَمْ يَجِدْ عِنْدَ مَنْ يَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ شَيْئاً يُثَبِّتُهُ عَلَى نَفْسِهِ، وهو قولُ الرَّجَاح. وفيه حذف مفعول (يَجِدُ) الصريح، ومفعول (يَتَكَلَّمُ) غير الصريح، وجعل (على) بمعنى (عِنْدَ).

(٦) أَنْ يَكُونَ الكلام قد تَمَّ عِنْدَ (يَوْمًا) عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهُ كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ، أي: عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ؟.

ولقد ذهب ابن هشام أيضاً إلى أَنَّهَا عِوَضٌ: «أي: مَنْ يَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ، فحذف (عليه)، وزادَ على قبل الموصولِ تعويضاً له»^(٢).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً قول الشاعر^(٣):

أَتَدْفَعُ عَنْ نَفْسِ أَتَاهَا حِمَاهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

أي: تدفع عن التي بينَ جَنْبَيْكَ، فزاد (عن) قبل (بينَ) عِوَضاً من تلك المحذوفة، وهو قولُ ابن جني: «أَرَادَ: فَهَلَّا عَنِ الَّتِي بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ، فزادَ (عَنِ) في قوله: عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ، وجعلها عِوَضاً من (عَنِ) الَّتِي حَذَفَهَا، وهو يريدُها في قوله: فَهَلَّا الَّتِي، ومعناها: فَهَلَّا عَنِ الَّتِي..»^(٤).

ولقد حَمَلَ ابن جني على هذه المسألة قراءة ابن جهم: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾^(٥) بالجر: «وَلَهُ نَظَائِرٌ، فَعَلَى هَذَا جَازَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ... فِي

(١) الكتاب: ٨١/٣-٨٢.

(٢) مغني اللبيب: ١٩٢.

(٣) انظر: المحتسب: ٢٨١/١، ذيل الأمالي: ١٠٦، ١٠٧، سطر اللآلئ: ٤٩، شواهد المغني: ١٤٩،

مغني اللبيب: ١٩٨.

(٤) المحتسب: ٢٨٢/١.

(٥) الأنفال: ٦٧.

معنى: عَرَضَ الآخرة، على تقديره. ولَعَمري إِنَّه إذا نَصَب، فقال على قراءة الجماعة: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ فَإِنَّهَا يُرِيدُ عَرَضَ الآخرة، إِلَّا أَنَّهُ يَحذف المضاف، وَيُقيِّمُ المضاف إليه مقامه، وإذا جَرَّ، فقال: يَرِيدُ الْآخِرَةَ، صارَ كأنَّ العَرَضَ في اللفظ موجودٌ لَمْ يُحذف...» (١).

ومن ذلك قول مقاس العائذي (٢):

أُولَى فَأُولَى يَا امراً الْقَيْسِ بَعْدَمَا خَصَفْنَ بِأَثَارِ الْمِطِيِّ الْخَوَافِرَا

أي: خَصَفْنَ بِالْخَوَافِرِ آثَارَ الْمِطِيِّ، فحذف الباء من الخوافير وزاد أخرى عِوَضاً منها قبل (المِطِيِّ). ويجوز أَنْ يُعْمِلَ ذلك على القلب.

ومن ذلك قولهم: بِأَيْهِمْ تَضَرَّبَ أَمْرُزُ (٣)، أي: أَيْهِمْ تَضَرَّبَ أَمْرُزُ بِهِ. وذكر ابن جني (٤) أَنَّ أَضْرَابَ هَذَا الْمَثَلِ الْمَصْنُوعَ كَثِيرَةٌ. ومن ذلك قول سالم بن وابصة (٥):

وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخَوْثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَتَّقُ

أي: فانظر مَنْ تَتَّقُ بِهِ، فَحَذَفَ الْبَاءَ وَمَجْرُورَهَا، وزاد أخرى عِوَضاً. وقيل إِنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ بِقَوْلِهِ (فَانْظُرْ) عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهُ مُسْتَأْنَفٌ.

ومِمَّا عُدَّتْ فِيهِ (فِي) عِوَضاً قَوْلُهُمْ: ضَرَبْتُ فِيمَنْ رَغِبْتُ، أي: ضَرَبْتُ مَنْ رَغِبْتُ فِيهِ. وذكر ابن هشام (٦) أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ قَدْ أَجَازَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ قِيَاساً عَلَى الْبَاءِ.

(١) المحتسب: ٢٨١/١ - ٢٨٢.

(٢) انظر: الخصائص: ٣٠٦/٢، المفصليات: ٣٠٦، الأشباه والنظائر: ١١٨/١.

(٣) انظر: الخصائص: ٣٠٦/٢، الأشباه والنظائر: ١١٨/١.

(٤) انظر الخصائص: ٣٠٦/٢.

(٥) انظر معني اللبيب: ١٩٢، ٢٢٥.

(٦) انظر معني اللبيب: ٢٢٥.

الفصل الثاني تعويضُ يدور في فلك الاسم

أهم مسائله حملاً على العوض:

(١) تعويضُ الاسم من الاسم.

(٢) تعويضُ الاسم من الفعل.

(٣) تعويضُ الاسم من الحرف.

الفصل الثاني

تعويض يدور في فلك الاسم

ولعلَّ أهم مسائله ما يلي :

(١) تعويض الاسم من الاسم .

(٢) تعويض الاسم من الفعل .

(٣) تعويض الاسم من الحرف .

(١) تعويض الاسم من الاسم :

لعلَّ أهم ما يمكن أن يكون من باب التعويض في هذه المسألة حملاً على الْمُعَوِّضِ منه ما يلي :

(١) تعويضٌ يَدُورُ في فلكِ اسمِ الفاعل .

(٢) تعويضٌ يدور في فلكِ (فَعِيل) .

(٣) تعويضٌ يدور في فلكِ (فَعَلَ) .

(٤) تعويضٌ يدور في فلكِ أَفْعَلَ التفضيل .

(٥) تعويضٌ يَدُورُ في فلكِ (فَعُول) .

(٦) تعويضٌ يدور في فلكِ (فَعَلَ) .

(٧) تعويضٌ يدور في فلكِ (فُعِلَ) .

(٨) تعويضٌ يدور في فلكِ اسمِ المفعول .

(٩) تعويضٌ يدور في فلكِ (فَعْلَان) .

(١٠) تعويض يدور في فلك (فعل).

(١١) تعويض يدور في فلك المصدر.

وإليك التفضيل فيما مرّ معزّزاً بشواهد من المثل العربي، لأنّني قد تحدّثت عمّا يُعدّ من هذه المسألة في القرآن الكريم:

(١) تعويض يدور في فلك اسم الفاعل:

يُعَوِّضُ اسمُ الفاعل في المثل العربي من اسم المفعول، ومن ذلك قولهم: «أَجْبَنُ مِنْ صَافِرٍ»^(١): الصافر كل ما يَصْفِرُ من الطير، وقيل إنّه طائرٌ يتعلّق من الشجر برجليه، وينكّسُ رأسه خوفاً من أن ينأم، فيصفر وهو كذلك. وذكر ابن الاعرابي أنّ المراد بالصافر هو المصفور به، فهو إذا صُفِرَ به هَرَبَ، ويقال: ما بالدار من صافر، أي: من مصفور به، ومن ذلك قول الشاعر:

خَلَّتِ الدِّيارُ فابها مِمَّنْ عَهِدْتُ بِهِنَّ صَافِر

فيكون اسم الفاعل عَوْضاً من اسم المفعول حملاً على ما ذهب إليه ابن الأعرابي. وقيل إنّ الصافر من يَصْفِرُ بالمرأة لريبة، فيخاف من الظهور على أمره.

ومن ذلك أيضاً قولهم: «ما في الدار صافر»^(٢): القول فيه كالقول في سابقه.

ومنه قولهم: «تَخَلَّصَتْ قَائِبَةٌ مِنْ قَوْبٍ»^(٣): القائبة هي البيضة، وسُمِّيت كذلك لانقيائها وانفلاقها عند خروج الفرخ، فهي فاعلة بمعنى مفعولة.

(١) مجمع الأمثال: ١٨٤/١، رقم: ٩٨٠، وانظر: كتاب الأمثال: ٣٧١، رقم: ٢٦١، جهرة الأمثال: ٣٢٥/١، رقم: ٤٧٥، الدرر الفاخرة: ١١١/١، رقم: ٥٨١، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٤٩٩، المستقصى في أمثال العرب: ٤٤/١، رقم: ١٥٨، لسان العرب (صفر).

(٢) مجمع الأمثال: ٢٨٥/٢، رقم: ٣٩٨١.

(٣) انظر: كتاب الأمثال: ٣٣٧، لسان العرب (قوب)، جهرة الأمثال: ٢٨٠/١، رقم: ٣٩١، المستقصى من أمثال العرب: ٢٣/٢، رقم: ٧٦. و يروى: «تَخَلَّصَتْ قَائِبَةٌ مِنْ قَوْبٍ».

ولقد عُوضَ اسم الفاعل من المصدر، ومن ذلك في غير المثل قول الشاعر^(١):

قُمْ قائماً قُمْ قائماً لَقِيتُ عبداً نائماً
وعُشِراءَ رائماً وأَمَةً مُراغماً

ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَوْعَتِهَا كاذِبَةٌ﴾^(٢): ذكر أبو البقاء العكبري^(٣) أنَّ (كاذبة) بمعنى الكذب، وأجاز أن تحمل على ظاهرها على أنَّ في الكلام حذف موصوف، أي: حالة كاذبة، على أنَّها عِوضٌ من (مكذوب فيها).

ويترأى لي أنَّ عدَّ ما جاء من باب (فاعلة) كالتي في الآية الكريمة نحو: الحاقَّة، والطامَّة، والصاخَّة، والباقيَّة والعافية (في أحد الأوجه)، من المصادر^(٤) التي جاءت على هذا البناء، — أولى؛ لأنَّ في ذلك حملاً للنص على ظاهره.

(٢) تعويضٌ يَدُوْرُ في فلكِ فاعيل:

وتعويض (فاعيل) من غيره أكثر شيوعاً في المثل العربي من سابقه، ولعلَّ أكثر مواضع كونه عِوضاً أن يكونَ عِوضاً من اسم المفعول، ومن ذلك قولهم: «إِلَّا حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ»^(٥): (الأَلِيَّة) فاعلة، وهو من (الأَلُو)، وهو التقصير، وأجاز الميداني أن تكون بمعنى (مفعولة) للازدواج مع (حَظِيَّة) على أنها بمعنى مفعولة، وأن تكون بمعنى (فاعلة). والقول نفسه في (حَظِيَّة)، فهي يجوز أن تكون مصدرأ من الحِطْوَة بكسر الحاء وضمِّها، وأن تكون بمعنى فاعلة أو بمعنى مفعولة.

(١) انظر الصاجي في فقه اللغة: ٢٣٧.

(٢) الواقعة: ٢.

(٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ١٢٠٢/٢.

(٤) انظر في هذه المسألة: جمع الموامع: ٥٢/٦، شرح الشافية: ١٧٥/١.

(٥) جمع الأمثال: ٢٠/١، رقم: ٢٤٤، وانظر: كتاب الأمثال: ١٥٧، رقم: ٤٤٦، جهرة الأمثال: ٦٧/١، رقم: ٤٣، المستقصى في أمثال العرب: ٣٧٣/١، رقم: ١٦٠٩، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٢٣٧، لسان العرب (ألا، حظا).

وقولهم: «أَبَى الْحَقِيقُ الْعِذْرَةَ»^(١): (الحَقِيقُ) هو اللَّبَنُ المحقَّق، والتقدير: أبى الحَقِيقُ قَبُولَ الْعُذْرَةِ (الاعتذار).

وقولهم: «إِنَّهُ لَتَكِيدُ الْحَظِيرَةَ»^(٢): قيل إِنَّ الْأُمُوالَ سُمِّيتْ بِالْحَظِيرَةِ؛ لِأَنَّ التَّكِيدَ حَظَرُهَا عِنْدَهُ وَمَنْعُهَا، فَهِيَ (فَعِيلَة) بِمَعْنَى (مَفْعُولَة)؛ لِأَنَّهَا مُحْظَرَةٌ.

وفي المثل العربي مواضع أخرى جاءت فيه (فَعِيلَة) بِمَعْنَى (مَفْعُولَة)، الْأَرْقَامُ^(٣): ٥٤٤، ٧٢٣، ٩٣٨، ٩٤٨، ٢١٣٥، ٢٣٦٠، ٣١٠٢، ٣٨١٦.

ولقد جاء (فَعِيل) بِمَعْنَى (فَاعِل)، وَيَكَادُ يَكُونُ دَوْرَانَهُ فِي الْمَثَلِ الْعَرَبِيِّ قَلِيلًا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «كُلُّ دَنِيٍّ دَوْنَهُ دَنِيٌّ»^(٤): (الدَّنِي) فِي هَذَا الْمَثَلِ (فَعِيلٌ) بِمَعْنَى (فَاعِل) أَي: كُلُّ دَانٍ دَوْنَهُ دَانٍ.

وقولهم: «لَقَيْتُهُ أَذْنَى دَنِيٍّ»^(٥): الْقَوْلُ فِي هَذَا الْمَثَلِ مِثْلُ سَابِقِهِ.

ولقد جاء أيضاً بِمَعْنَى (مُفَاعِل)، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «أَسْرَعُ مِنْ فَرِيقِ الْخَيْلِ»^(٦): (فَرِيق) بِمَعْنَى مُفَارِقٍ مِنْ بَابِ نَدِيمٍ وَجَلِيسٍ، وَالْفَرِيقُ هُوَ الَّذِي يُفَارِقُ الْخَيْلَ وَيَنْفَرِدُ عَنْهَا.

(٣) تعويض يدور في فلك (فَعَل):

وهذا التعويض يكاد يكون نادراً في المثل العربي، وهو فيه بِمَعْنَى (مَفْعُول)، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «أَشْهَرُ مِنْ فَلَقِ الصُّبْحِ، وَمِنْ فَرَقِ الصُّبْحِ»^(٧): الْفَلَقُ الْمَفْلُوقُ مِنْ

(١) مجمع الأمثال: ٤٢/١، رقم: ١٦٠، وانظر: كتاب الأمثال: ٦٣، رقم: ١١١، الفاخر: ٢٠٣، جهرة الأمثال: ٢٨/١، رقم: ١٢، المستقصى في أمثال العرب: ٣١/١، رقم: ٩٢، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٧٤، لسان العرب (حقن).

(٢) مجمع الأمثال: ٤٧/١، رقم: ١٨١، وانظر: جهرة الأمثال: ٤٨٧/١.

(٣) انظر في هذه الأرقام مجمع الأمثال.

(٤) مجمع الأمثال: ١٥٦/٢، رقم: ٣١٠٥.

(٥) مجمع الأمثال: ٢١٠/٢، رقم: ٣٤٧٧.

(٦) مجمع الأمثال: ٣٤٩/١، رقم: ١٨٧٥.

(٧) مجمع الأمثال: ٣٨٥/١، رقم: ٢٠٤٥، وانظر جهرة الأمثال: ٥٦١/١، لسان العرب (فلق)، المستقصى في أمثال العرب: ١٩٩/١، رقم: ٨١١.

الصبح، وفالقه الله — سبحانه وتعالى — ويجوز أن يكون الفلقُ الصُّبحَ نفسه، وصَحَّتْ الإضافة لاختلاف اللفظين.

(٤) تعويضٌ يدورُ في فلكِ أَفْعَلِ التفضيل:

وتعويض (أفعل) التفضيل من غيره قليل الشيوخ في المثل العربي، ومن ذلك كونه عِوضاً مِنْ (مفعول)، ومنه قولهم: «أَكْسَى مِنْ بَصَلَةٍ»^(١): ذكر أبو الهيثم أن (أَكْسَى) بمعنى الْمُكْتَسَى: «قال أبو الهيثم: لهذا مِنَ النوادر، أن يقالَ لِلْمُكْتَسَى كاس...»^(٢). وقيل إنه بمعنى المكسوّ عند الفراء، وهو الأظهر، وقيل أيضاً إنه نادرٌ.

وقولهم: «أشهى من الخمر»^(٣): (أشهى) عِوضٌ مِنَ المفعول، لأنَّ الخمرَ شُرْبُهَا مُشْتَهَى.

ويجيء (أفعل) عوضاً من اسم الفاعل، ومن ذلك قولهم: «أشهى من كلبية حوقل»^(٤)، أي: أَكْثَرُ اشتهاً.

ويجيء أيضاً عوضاً من المصدر، ومن ذلك قولهم: «أشأُمُ كُلِّ امرئٍ بينَ فَكَّيْهِ»^(٥): (أشأُمُ) عِوضٌ من (شُومُ): «قال أبو الهيثم: للعربِ أشياء جاءوا بها على (أفعل)، وهو كالأسامي عندهم في معنى فاعل أو فعيل أو فعيل، كقولهم: أشأُمُ كُلِّ امرئٍ بينَ لِحْيَتَيْهِ، بمعنى شُومُ...»^(٦).

(١) مجمع الأمثال: ١٦٩/٢، رقم: ٣٢٠٦، وانظر: كتاب الأمثال: ٣٧٠، رقم: ١٢٥٩، جمهرة الأمثال: ١٣٧/٢، الدرر الفاخرة: ٣٦١/٢، المستقصى في أمثال العرب: ٢٩٥/١٠، رقم: ١٢٧٠، لسان العرب (كسا) ويروى: «أَكْسَى مِنْ البَصَلِ».

(٢) مجمع الأمثال: ١٦٩/٢، وانظر لسان العرب (كسا).

(٣) مجمع الأمثال: ٣٨٩/١، رقم: ٢٠٦٦، وانظر جمهرة الأمثال: ٥٦٦/١، رقم: ١٠٧٢، المستقصى في أمثال العرب: ١٩٩/١، رقم: ٨١٢.

(٤) انظر: جمهرة الأمثال: ٥٦٢/١، رقم: ١٠٥٣، مجمع الأمثال: ٣٨٦/١، رقم: ٢٠٤٨، المستقصى في أمثال العرب: ٢٠٠/١، رقم: ٨١٤.

(٥) مجمع الأمثال: ٣٦٩/١، رقم: ١٩٩٠.

(٦) مجمع الأمثال: ٣٦٩/١، رقم: ١٩٩٠.

ويحيى أيضاً عَوْضاً مِنْ (فَعِيل)، ومنه قولهم: «الْمَرْءُ بِأَصْغَرِيهِ»^(١) أي: بِصَغِيرِيهِ.

ويحيى أيضاً عَوْضاً مِنْ (فَعِل)، ومنه قولهم: «إِنِّي مِنْهُ لَأَوْجِلُّ وَأَوْجِرُ»^(٢)، أي: لَوَجِلُّ وَوَجِرُّ.

(٥) تعويضُ يَدْوُرُ في فَلَكَ (فَعُول):

وَكَوْنُ (فَعُول) عَوْضاً قَلِيلُ الدَّوْرَانِ في المثل العربي، ومن ذلك كونه بمعنى (فَاعِل)، ومنه قولهم: «التَّنَفُّسُ عَرُوفٌ»^(٣): (عَرُوف) بمعنى عارف، وهو من باب صبور بمعنى صابر، وشكور بمعنى شاكر.

وقولهم: «الْيَمِينُ الْغَمُوسُ تَدَعُ الدَّارَ بِلَاقِعٍ»^(٤): الْغَمُوسُ بمعنى الْغَامِسِ، وهي التي تغمس صاحبها في الإثم، على أَنَّ فَعُولاً بمعنى فاعل.

(٦) تعويضُ يَدْوُرُ في فَلَكَ (فَعْل):

وفي المثل العربي مواضعٌ يَمَكِّنُ حملها على تعويض (فَعْل) من (فاعل)، ومن ذلك قولهم: «سَمْعاً لَا بَلْغاً»^(٥): (السَّمْعُ) مصدر (سَمِعَ)، وهذا المصدرُ عَوْضٌ من اسم المفعول، أي: مَسْمُوعٌ، والْبَلْغُ (فَعْلٌ) عَوْضٌ من اسم الفاعل، أي: مَبْلُوغٌ لَا بِالْغَا. وَيُرْوَى: «سَمْعاً لَا بَلْغاً»، والسَّمْعُ عَوْضٌ من المفعول أيضاً، أَمَّا (الْبَلْغُ) بِالْكَشْرِ فهو عند الميْدَانِي للازدواج (للإِتْبَاع).

وقولهم: «مَا عِنْدَهُ شَوْبٌ وَلَا رَوْبٌ»^(٦): أي: مَا عِنْدَهُ عَسَلٌ مَشُوبٌ وَلَا لَبَنٌ رَائِبٌ.

(١) مجمع الأمثال: ٣٦٩/١.

(٢) مجمع الأمثال: ٣٦٩/١.

(٣) مجمع الأمثال: ٣٣٣/٢، رقم: ٤١٩٧.

(٤) مجمع الأمثال: ٤٢٥/٢، رقم: ٤٧٣٤٣.

(٥) مجمع الأمثال: ٣٤٤/١، رقم: ١٨٥٤.

(٦) مجمع الأمثال: ٢٩١/٢، رقم: ٣٩٥٧.

ويجيء أيضاً عَوْضاً من (مفعول)، ومنه قولهم بالإضافة إلى ما مرَّ: «طَعَنْتُ فِي حَوْضٍ أَمْرٍ لَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ»^(١): الحَوْضُ^(٢) مصدر، وأجاز الميداني أن يكونَ عَوْضاً من المفعول من باب القول بمعنى القول والنول بمعنى المنول.

(٧) تَعْوِضُ يَدُورُ فِي فَلَكٍ (فُعْل):

في المثل العربي مواضعٌ يَمَكُرُ حملها على تعويض (فُعْل) من (مفعول)، ومن ذلك قولهم: «جاءَ وفي رأسه خُطَّةٌ»^(٣): الخُطَّةُ (فُعْلَة) بمعنى (مفعولة) من باب الغرقة من الماء وغيرها. وقيل إنَّ الخُطَّةَ الخَصْلَةُ.

وقولهم: «حَذَوُ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ»^(٤): ذكر الميداني أنَّ القُدَّةَ^(٥) فُعْلَةٌ بمعنى مفعولة.

وقولهم: «جَعَلْتُهُ نُصَبَ عَيْنِي»^(٦): النُّصَبُ بمعنى المنسوب، أي: جَعَلْتُهُ منصوباً لعيني.

(٨) تعويضُ يَدُورُ فِي فَلَكٍ اسم المفعول:

لقد ذُكِرَ اسم المفعول في المثل العربي مَعْوِضاً من المصدر، ومن ذلك قولهم: «أَنْتَ عَلَى الْمُجَرَّبِ»^(٧): (الْمُجَرَّبُ) التجربة، قَوِّضَ اسم المفعول موضع

(١) جمع الأمثال: ٤٣٥/١، رقم: ٢٣٠١.

(٢) الحَوْضُ: الحياطة في الجلد.

(٣) جمع الأمثال: ١٧٥/١، رقم: ٩٣١، وانظر: كتاب الأمثال: ٢٣٢، رقم: ٧٢٥، جهرة الأمثال: ٩٨/٢، رقم: ١٣٢٢، المستقصى في أمثال العرب: ٤٥/٢، رقم: ١٦٩، لسان العرب (خطط). ويروى: «جاء فلان وفي رأسه...».

(٤) جمع الأمثال: ١٩٥/١، رقم: ١٠٣٠، وانظر: كتاب الأمثال: ١٤٩، رقم: ٤٢٤، جهرة الأمثال: ٣٨١/١، رقم: ٥٧٣، المستقصى في أمثال العرب: ٦١/٢، رقم: ٢٢٨، لسان العرب (قَدَّ، جذا). ويروى: «حَذَوُ النعلِ بالنعلِ والقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ».

(٥) القُدَّةُ: القطع.

(٦) جمع الأمثال: ١٦٣/١، رقم: ٨٤٩، وانظر جهرة الأمثال: ٣١٧/١، رقم: ٤٦١، لسان العرب (نصب) المستقصى في أمثال العرب: ٥٣/٢، رقم: ١٩٨.

(٧) جمع الأمثال: ٥٦/١، رقم: ٢٥٤.

المصدر، وذكر الميداني أنَّ اسم المفعول يصلح للمصدر والمَوْضِع والزَّمان والمَفْعُول.

(٩) تَعْوِيضٌ يَدُوْرُ فِي قَلْكَ (فَعْلَان):

في المثل العربي مَوْضِعٌ يمكن حمله على كَوْنِ (فَعْلَان) عِيْضاً من (فَعِيل)، وهو قولهم: «إلى أُمِّه يَلْهَفُ اللَهْفَانُ»^(١): ذكر الميداني أنَّه وُضِعَ في هذا المثل (فَعْلَان) موضع فَعِيل، أي: إلى أُمِّه يَلْهَفُ اللَهْفُ، والأظهر كونه من باب عطشان لُبْعِيهِ عن التقدير والتعويض.

(١٠) تَعْوِيضٌ يَدُوْرُ فِي قَلْكَ (فِعْل):

ومن ذلك كونه بمعنى (مَفْعُول)، ومنه قولهم: «جَفَعَجَةً ولا أرى طِخْنًا»^(٢): الطِّخْنُ هو المطحون، كالدَّبِجِ بمعنى المَذْبُوح، فيكون (فِعْلٌ) عِيْضاً من مَفْعُول. وقولهم: «سَمِعَا لا بِلْغًا»^(٣) أي: مسموعاً، على أنَّ فِعْلاً بمعنى مفعول.

وفي المثل العربي مواضع يُنَكِّنُ حملها على أنَّ فِعْلاً عِيْضٌ من اسم الفاعل، ومن ذلك قولهم: «أَحْمَقُ بِلْغًا»^(٤)، أي: بالغٌ حاجتُهُ من حقيقه.

ومن ذلك كونه بمعنى المفعول، ومنه قولهم: «يا حِرْزًا وأَبْتَغِي النَوَافِلَا»^(٥): الحِرْزُ بمعنى المُحَرِّز، أي: يا قومُ أبْصِرُوا ما أحرزْتُ.

(١١) تَعْوِيضٌ يَدُوْرُ فِي قَلْكَ المَصْدَر:

يشيع في المثل العربي تعويضُ المَصْدَر من غيره، ومن ذلك ما يمكن حمله على أنَّه

(١) جمع الأمثال: ٢٢/١، رقم: ٦١، وانظر: كتاب الأمثال: ١٨٠، رقم: ٥١٦، جهرة الأمثال:

٦٨/١، رقم: ٤٥، لسان العرب (لهف).

(٢) جمع الأمثال: ١٦٠/١، رقم: ٨٣٣.

(٣) انظر الصفحة: ١٢٤ من هذا البحث.

(٤) جمع الأمثال: ٢٠٥/١، رقم: ١٨٠٦، وانظر: كتاب الأمثال: ١٢٦، رقم: ٣٣٤، جهرة الأمثال:

١٦٨/١، رقم: ١٧٧، المستقصى في أمثال العرب: ٢٧٩/١، رقم: ٢٨٥، لسان العرب (بلغ).

(٥) جمع الأمثال: ٤١٨/٢، رقم: ٤٦٩٠، وانظر: كتاب الأمثال: ٢٠٠، رقم: ٥٨٨، جهرة الأمثال:

٤٢٣/٢، رقم: ١٩٤٣، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٢٩٣، لسان العرب (حرز).

ويروى: «واحرزا»، «يا حَرَزِي وأَبْتَغِي النَوَافِلَا».

من باب التعويض بالمصدر من المصدر، ومنه قولهم: «رَضِيَ مِنَ الْوَفَاءِ بِاللَّفَاءِ»^(١): اللَّفَاءُ والوفاء مصدران عِوَضٌ من التلفية والتوفية، فيكون اسم المصدر قد قام مقام المصدر.

وقولهم: «طَاعَةُ النِّسَاءِ نِدَامَةٌ»^(٢): (طاعة) اسم مصدر، وهو عِوَضٌ من المصدر (إطاعة).

وقولهم: «الْكُفْرُ مَحَبَّةٌ لِنَفْسِ الْمُتَنَعِمِ»^(٣): (الْكُفْرُ) عِوَضٌ من الْكُفْرَانِ.

ومن ذلك كونه عِوَضاً من المشتقات، ومنها اسم الفاعل، ومن ذلك قولهم: «عَبَدَ صَرِيحُهُ أُمَّهُ»^(٤): (صَرِيحٌ) بمعنى مُصْرِحٍ، على أَنَّ فُعَيْلاً عِوَضٌ من مُفْعِلٍ.

وممّا يمكنُ عَدُّهُ مما مرَّ على مذهب البصريين^(٥) تلك المصادر التي وقعت أحوالاً، فهي إمّا أَنْ تَوْوَلَ بِمَشْتَقٍّ، وإمّا أَنْ تُحْمَلَ على حذف مضاف، ويجوز أن تكونَ من باب المبالغة، والأظهر حمل ذلك على مذهب الكوفيين لبعده عن التقدير والتأويل. ومن ذلك قولهم: «يَمِشِي رُؤَيْدًا وَيَكُونُ أَوَّلًا»^(٦): أي: يَمِشِي مُرَوِّدًا.

وقولهم: «كُرِّهًا تَرَكَبُ الْإِبِلُ السَّفَرَ»^(٧): أي: تَرَكَبُ كَارِهَةً.

وقولهم: «لَتَحْلِبَنَّهَا مَصْرًا»^(٨): (مَصْرًا) حال مؤوَّلة بِمَشْتَقٍّ على مذهب البصريين، أي: لَتَحْلِبَنَّهَا مَاصِرًا، ويجوز أن يكون نائباً عن المصدر في باب المفعول المطلق.

(١) مجمع الأمثال: ٣٠٣/١، رقم: ١٦٠٤، كتاب الأمثال: ٢٦٦، رقم: ٨٥٦، جهرة الأمثال:

٤٩٥/١، رقم: ٨٨٣.

(٢) مجمع الأمثال: ٤٣٥/١، رقم: ٢٣٠٢.

(٣) مجمع الأمثال: ١٦٢/٢، رقم: ٣١٥٧.

(٤) مجمع الأمثال: ٥/٢، رقم: ٢٣٨٦، وانظر: جهرة الأمثال: ٤٠/٢، رقم: ١١٨٥، كتاب الأمثال:

١٢٣، رقم: ٣٢٦، لسان العرب (صرخ)، المستقصى في أمثال العرب: ١٥٧/٢، رقم: ٥٢٩.

(٥) انظر التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٣٨٩-، ١٤٥٢.

(٦) مجمع الأمثال: ٤٢١/٢، رقم: ٤٧٠٧.

(٧) مجمع الأمثال: ١٦٤/٢، رقم: ٣١٧٤.

(٨) مجمع الأمثال: ١٩١/٢، رقم: ٣٣٢٦.

وقولهم: «لَقَيْتُهُ نِقَاباً»^(١): القول فيه كالقول في سابقه.

ومن ذلك كونه عَوْضاً من اسم المفعول، ومنه قولهم: «سَمِعاً لَا بَلْغاً»^(٢).

وقولهم: «ضَبَابُ أَرْضٍ حَرَّشَهَا الْأَرَقِمُ»^(٣): (حَرَّشَهَا) مصدرٌ عَوْضٌ من المفعول أي: مَحْرُوشُهَا.

وقولهم: «يُرِيكَ يَوْمٌ بَرَّايَهُ»^(٤): ذكر الميداني أنه يجوز أن يكون الرَّأْيُ بمعنى المرئي: «يجوز أن يُرِيدَ بالرَّأْيِ المرئي، والباء من صلة المعنى... والمَصْدَرُ يُوضَعُ موضع المفعول...».

وممّا يمكن عَدُّه من باب تعويض الاسم من الاسم تعويضُ الجمع بالواو والنون من الضمير المضاف إليه في مثل قولنا: رَأَيْتُ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ، وهو قول ابن يعيش: «وكذلك إذا قُلْتَ: رَأَيْتُ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ، كان في تقدير: رَأَيْتُ الْقَوْمَ جَمِيعَهُمْ، وكان يجب أن تقول: جاءني القومُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُهُمْ، أَكْتَعَهُمْ، أَبْصَعَهُمْ، فَحَذَفُوا من المضاف إليه، وَعَوَّضُوا من ذلك الجمع بالواو والنون، فصارت الكلمة بذلك الجمع يُراد بها المضاف والمضاف إليه...»^(٥).

وممّا يمكن عَدُّه من هذه المسألة أيضاً كَوْنُ خبر (كان) عَوْضاً من مصدرها، وهو قول ابن هشام: «وَمِنْ هُنَا لَمْ يُحَذَفْ خَبَرُ (كَانَ)؛ لِأَنَّهُ عِوَضٌ، أَوْ كَالْعِوَضِ مِنْ مَصْدَرِهَا، وَمِنْ ثَمَّ لَا يَجْتَمَعَانِ، وَمِنْ هُنَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: إِنَّ الْعَرَبَ لَمْ تُقَدِّرْ أَحْرَفَ النِّدَاءِ عِوَضاً مِنْ (أَدْعُو) و(أَنَادِي)، لِإِجَازَتِهِمْ حَذْفُهَا»^(٦). ولقد ذهب إلى ذلك أيضاً ابْنُ الْقَوَّاسِ في (شرح الدرّة)^(٧).

-
- (١) مجمع الأمثال: ١٩٨/٢، رقم: ٣٣٨٠، وانظر شواهد أخرى، الأرقام: ٣٣٨١، ٣٣٨٢، ٣٣٨٣.
وانظر في المثل: ٤٧٣٣، كتاب الأمثال: ٣٧٦، رقم: ١٢٨٨، ٤٧٠٧، المستقصى في أمثال العرب: ٢/٢٩٠، رقم: ١١٠٨.
- (٢) انظر الصفحة: ١٢٤ من هذا البحث.
- (٣) مجمع الأمثال: ٤٢٢/٢، رقم: ٢٢٣٣.
- (٤) مجمع الأمثال: ٤١٦/٢، رقم: ٤٦٧١.
- (٥) شرح المفصل: ٤٥/٣، وانظر الأشباه والنظائر: ١٢٧/١.
- (٦) مغني اللبيب: ٧٩٥.
- (٧) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٨/١.

(٢) تعويض الاسم من الفعل:

لعلّ أهمّ مواضع كونه عَوْضاً من الفعل ما يلي:

- (١) فيما بعد (أمّا) من أسماء.
 - (٢) فيما فيه مصدرٌ منصوبٌ من غير عامِلٍ على أنّه من باب المفعول المطلق.
 - (٣) في باب التحدير.
- وإليك التفصيل فيما مرّ:

(١) فيما بعد (أمّا) من أسماء:

(أمّا) عَوْضٌ من الفعل، أو من الفعل وأداة الشرط بعد حذفها، لأنها مقدّرة بـ: مهما يكن، ولذلك لا يصح أن يليها فعلٌ، لأنّ فعل الشرط لا يليه فعل إلّا إذا كان جواباً، وما بعد الفاء هو الجواب: « (أمّا) لا تدخُلُ إلّا على الاسم؛ لأنّه عَوْضٌ من الفعل، فلذلك لم تلِ الفعل؛ لأنّ الفعل لا يلي الفعل؛ والمعنى في قولك: أمّا زيدٌ فقائمٌ: مهما يَكُنْ من شيء فزيدٌ قائمٌ» (١).

وَيُفَصِّلُ بين (أمّا) وبين الفاء بالمبتدأ، أو بالخبر، أو بمجملّة الشرط، أو باسم منصوبٍ لفظاً أو محلاً، أو باسم معمولٍ لفعلٍ محذوفٍ يُفسّره ما بعد الفاء، أو بِظَرْفٍ معمولٍ لها؛ لأنّها كما مرّ عَوْضٌ من الفعل، أو للفعل المحذوف.

(٢) فيما فيه مصدرٌ منصوبٌ من غير عامِلٍ على أنّه من باب المفعول المطلق:

لقد ذكر ابن عصفور أنّ المنصوب بإضمار فعلٍ تارة يُجَعَلُ عَوْضاً من

(١) منشور الفوائد: ٤٦-٤٧، وانظر: الأزهية: ١٠/١٤، رصف المباني: ٩٧، الجني الداني: ٤٨٢، الصاحبي في فقه اللغة: ١٤٤، مغني اللبيب: ٧٩، مع الموامع: ٣٥٤/٤.

الفعل المحذوف وأخرى لم يُجْعَلْ عَوْضاً منه، فيجوز ذكره وإضمامه: «وقسم ينتصب بفعلٍ مضمّر، ولا يجوز إظهاره، وهو الذي أراد أبو القاسم، وذلك يُحْفَظ ولا يُقَاسُ عليه...»^(١).

وممّا عُدَّ من ذلك:

- (١) المنادى.
 - (٢) المنصوب في باب الاشتغال.
 - (٣) المفعول معه.
 - (٤) المصادر الموضوعية موضع الأمر إذا كُرِّرَتْ نحو: ضَرْباً ضَرْباً.
 - (٥) المنصوب على التحذير إذا كان مكرراً.
 - (٦) المصادر الموضوعية موضع الدعاء نحو: سقياً ورعياً، وجَدْعاً، وسحقاً، وغير ذلك.
 - (٧) ما استعمل من المصادر الموضوعية موضع الفعل في الخبر نحو: سبحانَ الله.
 - (٨) ما وُضِعَ من الأساء مضافاً موضع فعل الدعاء، نحو: وَيَحَهُ، وَيَلَهُ، وَيَسَهُ.
 - (٩) ما وضع من المصادر المشئيات موضع الفعل، نحو: حنانيك وسعديك، وغيرهما.
 - (١٠) ما جاء من المصادر أو الصفات بعد (أمّا) بشرط ألا يكون ما بعدها يعمل فيه.
 - (١١) ما جاء من المصادر العلاجية التشبيهية الواقعة بعد جُمْلَةٍ مشتملة على المصدر نفسه وعلى صاحبه، بقيد كون ما قبله في هذه الجملة ليس صالحاً للعمل فيه، نحو قولهم: لَهُ صَوْتُ صوت حمار^(٢).
- ومن ذلك أيضاً المصادر المؤكدة لنفسها أو لغيرها، ومن الأول قولهم: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عرفاً، ومن الثاني قولهم: أَنْتَ ابْنِي حَقّاً.
- ولست أودُّ التحدّث عن هذه المسألة لأنني قد وقّيت الحديث عنها في موضع

(١) شرح الجمل: ٤٠٧/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١٣/١.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر: ١٢٥/١، شرح المفصل: ٢٦/٢، حاشية الصبّان على شرح الأشموني:

١٢٠/١-١٢١، شرح التصريح على التوضيح: ٢٣٢/١.

آخر (١).

وما مرّ من المنصوبات بفعلٍ مضمّر لا يصح إظهاره منها ما يكون فيه الحرف
عَوَضاً من الفعل كالمنادي والمفعول معه، ومنها ما يكون فيه الفعل عَوَضاً من آخر
كالمنصوب في باب الاشتغال، فالفعل الذي يصل إلى ضمير ذلك المنصوب عَوَضٌ
من ذلك الفعل المحذوف عند ابن عصفور^(٢)، فلا يصح ذكره لثلا يُجمع بين
العَوَضِ والمَعَوَضِ منه.

(١) انظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، الحذف في المثل العربي.

(٢) انظر شرح الجمل: ٤٠٩/٢.

(٣) تعويض الاسم من الحرف:

ومتّماً عُذٌّ من ذلك كونُ المضاف إليه أَفْعَلُ التفضيل عوضاً مِنْ حرف الجر (من)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾^(١)، جاء في (التيبان في إعراب القرآن) لأبي البقاء العكبري: «لأنَّهُ نكرة - وإن أضيف - لأنَّ المضاف إليه عِوَضٌ مِنْ (مِنْ)، وهكذا جميع باب (أفعل منك)»^(٢).

ومن ذلك أيضاً كونُ (إذا) الفجائية عِوَضاً من الفاء الرابطة في جواب الشرط، فلا يجمع بينهما، وهو قول أبي حبان^(٣).

ومن ذلك أيضاً ما ذهب إليه ابن يعيش من حيثُ كونُ الجر في المضاف إليه بحرف جر محذوف، على أَنَّ المضافَ جُعِلَ عِوَضاً منه: «ألا ترى أَنَّ كَلَّ واحدٍ من المضاف والمضاف إليه اسمٌ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَعَمَلَ في الآخر؛ لأنه ليس عمله في أحدهما بأوّل من العكس، وإنّما الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدّر، الذي هو اللام أو (مِنْ)، وَحَسُنَ حَذْفُهُ لِنِيَابَةِ المضاف إليه^(٤) عنه، وصيرورته عِوَضاً عَنْهُ في اللفظ، وليس بمنزلته في العمل...»^(٥).

ومن ذلك أيضاً كونُ المضاف إليه عِوَضاً من تاء التأنيث في المصدر (إقامة) في: إقام الصلاة^(٦).

(١) المؤمنون: ١٤.

(٢) التيبان في إعراب القرآن: ٩٥١/٢، وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١٨١/٢.

(٣) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٥/١.

(٤) يترأى لي أن الصواب (المضاف).

(٥) شرح المفصل: ١١٧/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١٢٧/١.

(٦) انظر الصفحة ٢٤ من هذا البحث، وانظر التيبان في إعراب القرآن: ٩٥١/٢.

الفصل الثالث

تعويضٌ يَدور في فَلَكَ الفِعْل

أهم ما يَدور في فَلَكَ هذا الفصل :

- (١) كَوْنُ الفِعْلِ عِوَضاً مِنْ فِعْلٍ آخَرِ.
- (٢) كَوْنُ الفِعْلِ عِوَضاً مِنْ المَصْدَرِ لِتَصْحِيحِ الأَصْلِ النَحْوِيِّ.

الفصل الثالث

تعويضٌ يدور في فلك الفعل

لعلَّ ما يمكن أن يكون محمولاً على التضمين في العربية يدور في فلك التعويض؛ لأنَّ فيه وضع كلمة موضع أخرى، وهي مسألة تخضع لسلطان حدِّ التعويض السابق. والتضمين بابٌ واسعٌ في العربية، جاء في (الخصائص): «وَلَعَلَّهُ لَوْ جُمِعَ أَكْثَرُهُ لَا جَمِيعُهُ لَجَاءَ كِتَاباً ضَخِماً، وَقَدْ عَرَفْتُ طَرِيقَهُ، فَإِذَا مَرَّ بِكَ شَيْءٌ مِنْهُ فَتَقَبَّلْتُهُ وَأَنْسَ بِهِ، فَإِنَّهُ فَضَّلَ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ لَطِيفَ حَسَنِ يَدْعُو إِلَى الْأَنْثَسِ بِهَا، وَالْفَقَاهَةَ فِيهَا، وَفِيهِ أَيْضاً مَوْضِعٌ يَشْهَدُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ فِي اللُّغَةِ لَفْظَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ» (١).

ولقد تحدّثت عن التضمين في (التأويل النحوي في القرآن الكريم)، فلا ضرورة إلى الحديث عنه أيضاً في هذا البحث، ولعلَّ من الضروري أن أتحدّث بإيجازٍ عما في المثل العربي من مواضع تُعرِّزُ هذه الظاهرة.

ولعلَّ أهم مسائل التعويض في هذا الفصل ما يلي:

- (١) كَوْنُ الْفِعْلِ عِيَوْضاً مِنْ فِعْلٍ آخَرَ.
- (٢) كَوْنُ الْفِعْلِ عِيَوْضاً مِنَ الْمَصْدَرِ لِتَصْحِيحِ الْأَصْلِ النَحْوِيِّ.
- (٣) أَنْ يَكُونَ بِنَاءٌ عِيَوْضاً مِنْ بِنَاءٍ آخَرَ.
- (٤) أَنْ يَكُونَ عِيَوْضاً مِنْ جُمْلَةٍ.
- (٥) أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ عِيَوْضاً مِنَ الْفِعْلِ. وإليك شواهدٌ من المثل العربي على ما مرَّ:

(١) الخصائص: ٣١٠/٢.

(١) أن يكون الفعل عِوضاً من فعلٍ آخَرَ:

لقد عدَّ النحويُّون التضمين من وسائل التعدية^(١)، وهو في الفعل أكثر شيوعاً منه في الحرف: «وكذلك عادة العرب أن تَحْمِلَ معاني الأفعال على الأفعال لِمَا بينها من الارتباط والاتصال، وجهلت النحوية هذا، فقال كثيرٌ منهم: إنَّ حروف الجر يُنْذَلُ بعضها من بعض، ويحمل بعضها معاني البعض، فخفي عليهم وضع فعل مكانَ فعلٍ، وهو أَوْسَعُ وَأَقْبَسُ، ولجُّوا بجهلهم إلى الحروف التي يضيق فيها نطاقُ الكلام والاحتمال»^(٢). وذكر ابن هشام^(٣) أنَّ فائدة التضمين أنَّ

تؤدِّي كلمة مؤدَّى كلمتين.

وفي المثل العربي مواضعٌ كثيرة ضَمَّنَ فيها الفعل معنى فعلٍ آخَرَ^(٤)، أو عَوَّضَ منه ليؤدِّي مؤدَّى الفعلين، ومن هذه المواضع قولهم: «إلى أمِّه يَلْهَفُ اللَهْفَانُ»^(٥): الفعل (يَلْهَفُ) يصل إلى مفعول غير صريح بواسطة (الباء)، فيقال: لَهَفَ بِأُمِّه، وقد وَصَلَ إليه بـ (إلى) لأنه عِوَضٌ من (يَلْجَأُ) أو (يَفِرُّ).

وقولهم: «مَنْ أَتَفَقَّ مَالُهُ عَلَى نَفْسِهِ فَلَا يَتَحَمَّدُ بِهِ عَلَى النَّاسِ»^(٦). ذكر الميداني أنَّ الفِعْلَ (يَتَحَمَّدُ) موضوعٌ موضع (يَمْتَنِّ) لتصح التعدية بـ (على) أي:

(١) انظر: الأشباه والنظائر في النحو: ١٤/١، ١٠٠، ١٠٥، البرهان في علوم القرآن: ٣٣٨/٣، ٣٧٢،

المقرب: ٢٩٥، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ٩٧/٢.

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن: ٤٣/٣، وانظر البحر المحيط: ١٦٠/٣.

(٣) انظر مغني اللبيب: ٨٩٩.

(٤) انظر تضمين الفعل معنى فعل آخر أو تعويضه من آخر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٢٤٥.

(٥) جمع الأمثال: ٢٢/١، رقم: ٦١.

(٦) جمع الأمثال: ٣١٧/٢، رقم: ٤١١٢، وانظر: المستقصى في أمثال العرب: ٣٥٣/٢، رقم: ١٢٩٧،

كتاب الأمثال: ١٦٨، رقم: ٤٨١.

ويروى: «فلا يَتَحَمَّدَنَّ».

فلا يَنْقُصَنَّ به، وروايته بـ (إلى) محمولة على تعويض (فلا يَنْقُصَنَّ) من (فلا يَنْقُصَنَّ إِلَيْهِمْ حَمْدَهُ).

وقولهم: «ما قُرِعَتْ عصاً على عصاً إِلَّا حَزَنَ لها قَوْمٌ وَسُرَّ لها آخرون»^(١)، أي: ما أُلْقِيَتْ، أو أُنْقِطَتْ عصاً على عصاً، فَعَوَّضَ (قُرِعَتْ) من (أُلْقِيَتْ) أو (أُنْقِطَتْ)؛ لأنَّ الأصل: ما قُرِعَتْ عصاً بعصاً.

وقولهم: «قَدْ بَيَّنَّ الصُّبْحُ لِذِي عَيْتَيْنِ»^(٢) أي: قد تَبَيَّنَّ، ويمكن حَمْلُ المثل على حذف مفعول صريح لهذا الفعل. فلا تعويض فيه. ويجوز أن يكون (بَيَّنَّ) بمعنى تَبَيَّنَّ أيضاً: «وقالوا بَانَ الشيء، واستبانَ، وبَيَّنَّ، وأبانَ وَتَبَيَّنَّ، بمعنى واحد»^(٣).

وقولهم: «قَتَلَ في ذَرَوْتِهِ»^(٤): (قتل) يصل إلى مفعول صريح، والمعنى في المثل: قَتَلَ الرجلُ الوَبَرَ بين السنام والغارب بأصابعه ليخْذَعَهُ، وذكر الميداني أنَّ الفعل مَحْمُولٌ على معنى التَصَرُّف: «وَدَخَلَ (في) على معنى (تَصَرَّفَ فيه) بأنَّ قَتَلَ ما في ذَرَوْتِهِ...»^(٥).

وقولهم: «صَدَّقَنِي سِنَّ بَكْرِهِ»^(٦) أي: صَدَّقَنِي خَبَرَ سِنَّ بَكْرِهِ، على أنَّ في

(١) مجمع الأمثال: ٨٠/٢، رقم: ٣٨٥٩، وانظر: كتاب الأمثال: ٢٥٨، رقم: ٨٢٨، المستقصى في أمثال العرب: ٣٢٨/٢، رقم: ١١٩٧.

(٢) مجمع الأمثال: ٩٩/٢، رقم: ٢٨٦٣، وانظر: كتاب الأمثال: ٥٩، رقم: ٩٥، جهرة الأمثال: ١٢٦/٢، رقم: ١٣٨، المستقصى في أمثال العرب: ١٩٠/٢، رقم: ٦٤١، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٦١، لسان العرب (بين).

(٣) لسان العرب (بين).

(٤) مجمع الأمثال: ٦٩/٢، رقم: ٢٧٣٠، كتاب الأمثال: ٨١، رقم: ١٧٨، جهرة الأمثال: ٩٨/٢، رقم: ١٣٢٤، المستقصى في أمثال العرب: ١٧٩/٢، رقم: ٦٠٧.

(٥) مجمع الأمثال: ٦٩/٢.

(٦) مجمع الأمثال: ٣٩٢/١، رقم: ٢٠٨٣، وانظر: كتاب الأمثال: ٤٩، رقم: ٥٨، جهرة الأمثال: ٥٧٥/١، رقم: ١٠٧٦، المستقصى في أمثال العرب: ١٤٠/٢، رقم: ٤٧٧، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٤٠.

و يروى هذا المثل برفع (سِنَّ) على أنه فاعل.

الكلام حذف مضاف، ويجوز أن يكون (صَدَقَ) عِوَضاً من (عَرَفَ)، أي: عَرَفَنِي سَنَ بَكَرِهِ، فلا حذف في هذا التقدير. وذكر الزمخشري أنَّ في الكلام حذف (في) أي: صَدَقَنِي فِي سَنَ بَكَرِهِ.

(٢) أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ عِوَضاً مِنَ الْمَصْدَرِ لِتَصْحِيحِ الْأَصْلِ النَحْوِيِّ:

لقد ذهب جمهور^(١) النحاة إلى أنَّ الجملة لا يصح أن تقع فاعلاً أو ما ينوب عنه أو مبتدأ، أو مفعولاً لغير الأفعال الناسخة (ظَنُّ وأخواتها)، وهي مسألة تصح على مذهب هشام وثعلب بلا قيد، وهي عند الفراء مقيّدة بكون الفعل قلبياً ووجود معلق عن العمل. وتصح المسألة عند ابن هشام^(٢) في مقول القول، إذ تنوب الجملة عنده عن نائب الفاعل.

ولعلَّ ما أُلْجِأَهم إلى ذلك أنَّه ليس في الكلام حرف مصدري يُؤوِّل وما في حيزه بمصدر، فكل ما ظاهره وقوع الجملة مبتدأ أو فاعلاً محمول على تقدير (أَنْ) وحذفها وارتفاع الفعل بعد الحذف، أو على أنَّ الفعل عوض من المصدر. ولقد تحدّثت عن هذه المسألة في (التأويل النحوي في القرآن الكريم)^(٣)، ولا ضير في أنَّ أذكر شواهد من المثل العربي محمولة على تعويض الفعل من المصدر، وهي مسألة جعلها ابن فارس في كلِّ ما يُؤوِّل بمفرد من الجمل التي لها موضع من الإعراب: «وَمِنْ ذَلِكَ إِقَامَةُ الْفِعْلِ مَقَامَ الْحَالِ، كَقَوْلِهِ جَل ثَنَاؤُهُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ﴾»^(٤)، أي: مبتغياً، وقال: [مجزوء كامل]:

الرَّيْحُ تَبْكِي شَجْوَهُ وَالْبَرْقُ يَلْمَعُ فِي غَمَامِهِ

أراد: لايمعاً^(٥).

(١) انظر: الأشباه والنظائر: ١٨/٢، البحر المحيط: ٤٣٦/٥، ٤٣٩، ٢٢٧١/٢، ٢٧٢، شرح التصريح على التوضيح: ٢٦٨/١، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٣١/٢، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٨٩٧.

(٢) انظر مغني اللبيب: (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٤٠٢/٢.

(٣) انظر: ٨٩٧.

(٤) التحريم: ١.

(٥) الصاحبي في فقه اللغة: ٢٣٨.

ومِمَّا وَرَدَ فِي الْمَثَلِ الْعَرَبِيِّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(١)، أَيْ: سَمَاعُكَ بِهِ خَيْرٌ مِنْ رُؤْيَتِهِ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ عِيَّوَضٌ مِنَ الْمَصْدَرِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (أَنْ) مُقَدَّرَةً، وَأَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ.

وقولهم: «لَيْسَ كُلُّ حَيْنٍ أُخْلِبُ فَأَشْرَبُ»^(٢)، «لَكَ الْعُثْبَى وَلَا أَعُوذُ»^(٣)، «مَا تُحْسِنُ تَعْجُوهُ وَلَا تَنْجُوهُ»^(٤)، «أَهْدِ لِحَارِكَ أَشَدُّ لِمَضْغِكَ»^(٥)، «خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذُكَ»^(٦)، «فَرَقًا أَنْفَعُ مِنْ حُبٍّ»^(٧).

ومِمَّا جَاءَ فِي الشَّعْرِ مِنْ وَضْعِ الْفِعْلِ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ مَا أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ لِرَجُلٍ مِنْ طِيءٍ:

وَلَا يَلْبَثُ الْخُرُّ الْكَرِيمُ إِذَا ارْتَمَتْ بِهِ الْجَمَزَى قَدْ شَدَّ حَيَزُومَهَا الضَّفَرُ
سَيَكْسِبُ مَالًا أَوْ يَنْفِيءُ لَهُ الْغَنَى إِذَا لَمْ تَعَجِّلْهُ الْمَنِيَّةُ وَالْقَدَرُ

(١) انظر: مجمع الأمثال: ١٢٩/١، رقم: ٦٥٥، وانظر كتاب الأمثال: ٩٧، رقم: ٢٢٩، أمثال العرب: ٤٩، الفاجر: ٦٥، رقم: ١٢٤، الوسيط في الأمثال: ٨٣، رقم: ٥١، جهرة الأمثال: ٢٦٦/١، المستقصى في أمثال العرب: ٣٧٠-٣٧١، رقم: ١٥٩٨، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ١٣٥، لسان العرب (عدد) ضرائر الشعر: ٢٦٥.

وانظر فيه الحذف في المثل العربي: ١٦٩.

(٢) مجمع الأمثال: ١٩٠-١٩١، رقم: ٣٣٢٥، وانظر: كتاب الأمثال: ١٩٢، رقم: ٥٥١، جهرة الأمثال: ١٩١/١، المستقصى في أمثال العرب: ٢٨٣، لسان العرب (حلب).

وانظر فيه الحذف في المثل العربي: ١٧٠.

(٣) مجمع الأمثال: ٢٠٣/٢، رقم: ٣٤٣٢.

وانظر الحذف في المثل العربي: ١٧٠.

(٤) مجمع الأمثال: ٢٨٩/٢، رقم: ٣٩٣٤.

وانظر الحذف في المثل العربي: ١٧١.

(٥) مجمع الأمثال: ٣٨٥/٢، رقم: ٤٤٧٩.

وانظر الحذف في المثل العربي: ١٧١.

(٦) مجالس ثعلب: ٣٨٣، ضرائر الشعر لابن عصفور: ١٥٢.

(٧) مجمع الأمثال: ٧٦/٢، رقم: ٢٧٥٨.

وانظر الحذف في المثل العربي: ١٧١.

(٨) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ١٥٢، نوادر أبي زيد: ١٧٩، ١٨٠.

فَقَوْلُهُ (سَيَكْسِبُ) فَعْلٌ وَقَعَ عَوْضاً مِنَ الْمَصْدَرِ، وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ (أَنَّ)، لِأَنَّ حَرْفَ التَّسْوِيفِ يَمْنَعُ ذَلِكَ. وَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ جُمْلَةً فِي مَوْضِعِ الْحَالِ.
وَذَهَبَ ابْنُ عَصْفُورٍ^(١) إِلَى أَنَّ مَعْمُولَ (يَلْبَثُ) مَحْذُوفٌ، وَأَنَّ قَوْلَهُ (سَيَكْسِبُ) مُسْتَأْنَفٌ، أَي: وَلَا يَلْبَثُ الْحَرُّ الْكَرِيمُ عَنْ إِذْرَاكِ الْمَنَى.
وَقَوْلُ مَعَاوِيَةَ بْنِ خَلِيلٍ النَّصْرِيِّ^(٢):

وَمَا رَاعِنِي إِلَّا يَسِيرُ بِشَرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ يَقِيناً يَسِيرُ بِكَيْرٍ
عَلَى أَنَّ (يَسِيرُ) بَعْدَ (إِلَّا) عَوْضٌ مِنَ الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّ النِّحَاةَ لَمْ يُجَوِّرُوا كَمَا مَرَّ أَنَّ تَقَعُ الْجُمْلَةُ حَالاً، وَبِجَوِّزِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ قَدْ ارْتَفَعَ بَعْدَ حَذْفِ (أَنَّ)^(٣).
وَذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورٍ^(٤) أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ تَكَثَّرُ فِي الشَّعْرِ وَتَقَلُّ فِي النَّثْرِ.

وَحَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ مِنَ الشَّوَاهِدِ فِي الْمَثَلِ الْعَرَبِيِّ وَالشَّعْرِ وَمَا اهْتَدَيْتَ إِلَيْهِ مِنْ مَوَاضِعَ فِي كِتَابِنَا الْعَزِيزِ فَإِنِّي أَذْهَبُ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ إِلَى إِجَازَةِ وَقُوعِ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ أَوْ الْإِسْمِيَّةِ فَاعِلًا أَوْ مَبْتَدَأً أَوْ مَفْعُولًا لِغَيْرِ الْأَفْعَالِ النَّاسِخَةِ كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ هَجْرًا لِلتَّأْوِيلِ وَالتَّقْدِيرِ وَحَمَلًا لِلنَّصِّ الْقُرْآنِيِّ وَغَيْرِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَلَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَى حَمَلِهِ عَلَى غَيْرِ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُلْجَأُ إِلَيْهِ إِلَّا إِذَا اسْتَعَصَى الْحَمْلُ عَلَى الظَّاهِرِ.
(٣) أَنْ يَكُونَ بِنَاءٌ عَوْضًا مِنْ بِنَاءٍ:

وَمِمَّا يُمْكِنُ عُدُّهُ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَخْفِيفُ عَيْنِ (سَلَفَتْ) عَلَى أَنَّ الْفَتْحَةَ حُذِفَتْ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، وَلَقَدْ ذَكَرَ النُّحَوِيُّونَ أَنَّهُ إِذَا تَوَالَى فَتَحَتَانِ لَمْ تَحْذِفِ الثَّانِيَّةُ تَخْفِيفًا لِحَفَةِ الْفَتْحَةِ. وَمِمَّا جَاءَ شَاذًا فِي الشَّعْرِ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ الْأَخْطَلِ^(٥):

-
- (١) انظر ضرائر الشعر: ٢٦٢.
(٢) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٦٣، إعراب القرآن: ٦٣٣، الخصائص: ٤٣٤/٢، مغني اللبيب: ٥٥٩.
(٣) انظر شواهد أخرى على هذه المسألة في ضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٦٥-٢٦٥.
(٤) انظر ضرائر الشعر: ٢٦٥.
(٥) انظر: المصنف: ٢٢/١، المحتسب: ٥٣/١، ٢٤٩، ٢٧٤، ديوان الأخطل: ١٣٧، ضرائر الشعر لابن عصفور: ٨٤، أدب الكاتب: ١٨٩، الخصائص: ٢٣٨/٢، العرب: ٣٨٨، شرح شواهد الشافية: ١٨/٤.

وما كُلُّ مُبْتَنِعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ مَا قَدْ فَاتَهُ بِرِدَادٍ

ولقد ذكر ابن جنِّي أنَّ ذلك مشبَّه بِفَعَلٍ مكسور العين: «قالوا أَرَادَ سَلَفَ، ولكن اضْطَرَّ فحَقَّقَ المفتوح، وهذا عندهم من الشاذ، فهذا ما قال أصحابنا فيه، ويحتمل عندي وجهاً آخر، وهو أنَّ يكونَ مَخَفَّاً من (فَعِلَ) مكسور العين، ولكِنَّهُ فعلٌ غيرُ مستعمل، إلَّا أَنَّهُ في تقدير الاستعمال، وإنَّ لم ينطق به... فكأنَّهم استغنَوْا بِسَلَفَ هذا المفتوح عن ذلك المكسور أنَّ ينطقوا به غير مسكَّن، وإذا كانوا قد جاءوا بجمع لم ينطقوا لها بآحادٍ مع أنَّ الجمع لا يكون إلَّا عن واحد، فَإِنَّهُ يُسْتغْنَى بِفَعَلٍ عن فَعِلَ من لفظه ومعناه، وليس بينهما إلَّا فتحة عين هذا، وكسرة عين ذاك أجدر»^(١). فيكونُ الكلام محمولاً عنده على الاستغناء بالمفتوح عن المكسور لخفة الفتحة، وهذا أَحْسَنُ عنده من الحمل على الشذوذ، وليس من المفروض عنده أنَّ يذكروا لذلك المستغنى عنه مضارعاً، فصار ذلك الفعل (سَلَفَ) كالمفروض الذي لا أَضِلُّ له.

ولقدَ دَوَّنَ ابن عصفور^(٢) بعض الشواهد الشعرية في (فَصْلِ النقص) على حذف الفتحة، ومن ذلك قول الراجز^(٣):

على محالٍ عُكِسْنَ عَكْسَا إِذَا تَسَدَّاهَا طَلابَا غَلَسَا
أَي: غَلَسَا.

وقول الآخر^(٤):

وقالوا تُرَابِي فَقُلْتُ صَدَقْتُمْ أَبِي مِنْ تَرَابٍ خَلَقَهُ اللَّهُ آدَمُ
أَي: خَلَقَهُ اللَّهُ.

(١) المنصف: ٢١/١.

(٢) انظر ضرائر الشعر: ٨٤.

(٣) انظر: شرح شواهد الشافية: ١٨/٤، ضرائر الشعر لابن عصفور: ٨٤.

(٤) انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٨٢، شرح شواهد الشافية: ١٨/٤.

وقول أبي خراش (١):

ولحم امرئ لم تطعم الطير مثله عَشِيَّةَ أَمْسَى لَا يَبِينُ مِنَ الْبَكَمِ
أي: من الْبَكَمِ.

وقول ذي الرمة (٢):

أَبْتُ ذِكْرَ عَوْدُنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقاً وَرَفَضَاتُ الْهُوَى فِي الْمَفَاصِلِ
أي: وَرَفَضَاتُ.

ولقد دَوَّنَ ابن عصفور (٣) أيضاً شواهد من الشعر من باب إسكان عين ما يجب فيه فتحها في كل ما كان من باب (فَعْلَة) اسماً وجمع جمع مؤنث سالماً، وهي مسألةٌ محمولةٌ عنده على أَنَّ المصدرَ لقوه شبهه باسم الفاعل الذي هو صفة عوملَ معاملة الصفة.

ومما يمكن حمله على تخفيف الفتحة من الأسماء المفردة قراءة مروية عن أبي عمرو: «(فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ)» (٤) بإسكان الراء: ذكر ابن جني كما مرَّ أنه لا يجوز أن يكونَ مَخْفَفاً من (مَرَضٍ)؛ لأنَّ الفتحة خفيفة، فلا تُخَفَّفُ، وهي مسألةٌ تصحُّ كما مرَّ في مكسور العين نحو: إِبِلٍ وَفَيْخٍ، ومضموم العين نحو: طُثْبٌ وَعَضْدٌ، فكل ما جاء مخففاً من مفتوح العين محمولٌ على الشذوذ الذي لا يُقَاسُ عليه، والقراءة عنده محمولة على أَنَّ فتح العين وإسكانها لغتان كالْحَلْبِ وَالْحَلَبِ، وَالظَّرْدِ وَالظَّرْدِ، وَالشَّلِّ وَالشَّلَلِ، وَالْعَيْبِ وَالْعَابِ، وَالذِّئْمِ وَالذَّامِ. ويتراءى لي حملاً على ما مرَّ من شواهد وما لم أدوِّنه في هذا البحث من

(١) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ٨٥، المعاني الكبير: ١٢٠٠، خزانة الأدب: ٣١٩/٢، شرح شواهد الشافية: ١٨/٤.

(٢) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ٨٥، ديوان ذي الرمة: ٤٩٤، المحتسب: ٥٦/١، ١٧١/٢، أساس البلاغة (رفض)، المحض: ٦٥/٥، شرح المفصل: ٢٨/٥، خزانة الأدب: ٤٢٣/٣، شرح شواهد الشافية: ١٢٨/٤.

(٣) انظر ضرائر الشعر: ٨٦.

(٤) البقرة: ١٠.

الشواهد الأخرى^(١) إجازة تخفيف الفتحة بلا قيد، فلا محوج إلى الحمل على الضرورة كما مر؛ لأنّ القرآن لا ضرورة فيه.

(٤) أن يكون عَوْضاً من جملة:

ومن ذلك كون الأمر عَوْضاً من أداة الشرط وفعله، فتقديره في قولنا: زُرْنِي أُرْزُكْ، هو: زُرْنِي فَإِنْ تَزُرْنِي أُرْزُكْ، فحذفت جملة الشرط وأداته، وجُعِلَ فِعْلُ الأَمْرِ عَوْضاً من ذلك^(٢).

والقول نفسه في الفعل المجزوم في جواب النهي أو الاستفهام أو التمني وغير ذلك.

(٥) أن تكون الجملة عَوْضاً من الفعل:

ومِمَّا عُدَّ من ذلك قولهم: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ، على أنّ تقدير الكلام: إِنْ فَعَلْتَ ظَلَمْتَ، فحذف جواب الشرط، وجعلت الجملة التي قبل أداة الشرط عَوْضاً من المحذوف، ولا يصح جَعْلُ هذه الجملة جواباً؛ لأنّ الجواب لا يتقدم على الشرط^(٣).

وَمِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّهُ مِنْ باب تعويض الجملة من غيرها كَوْنُ جوابِ الْقَسَمِ عَوْضاً مِنْ ذِكْرِ الْخَبَرِ فِي قَوْلِنَا: لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ^(٤).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً كَوْنُ جَوَابِ (لَوْلَا) عَوْضاً مِنَ الْخَبَرِ إِذَا قُدِّرَ جُمْلَةٌ أَوْ مُفْرَداً، وَقِيلَ إِنْ ذَلِكَ مَرْدُودٌ بِذِكْرِ الْخَبَرِ فِي بَعْضِ الشَّوَاهِدِ^(٥).

(١) انظر الحمل على الجوار في القرآن الكريم: ٢١٣-.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٩/١.

(٣) انظر التفصيل في هذه المسألة في التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٦٣٣، وانظر الأشباه والنظائر:

١٢٩/١.

(٤) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٩/١.

(٥) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٦٦، شرح المفصل: ٧٨/٣، الأشباه والنظائر: ١٢٩/١.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً كَوْنُ الْجُمْلَةِ الاسْتِفْهَامِيَّةِ عَوَضاً مِنْ خَبَرِ (لَيْتَ) فِي مِثْلِ
قَوْلِنَا^(١): لَيْتَ شِعْرِي هَلْ قَامَ زَيْدٌ، وَذَهَبَ الْمَبْرَدُ وَالزَّجَاجُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي
مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى خَبَرِ الْحَرْفِ النَّاسِخِ، وَهُوَ قَوْلُ مَرْدُودٍ بِالْإِخْبَارِ بِجُمْلَةِ الطَّلَبِ، وَخُلُوعِهَا
مِنَ الرَّابِطِ. وَيَتَرَاءَى لِي — عَلَى مَا فِيهِ مِنْ خُرُوجٍ عَنِ الْأَصْلِ النُّحْوِيِّ — أَنَّهُ أَقْلُ
تَكْلُفًا.

(١) انظر معجم الهوامع: ١٦٢/٢، الأشباه والنظائر: ١٢٩/١.

الفصل الرابع تَعْوِضٌ يَدُورُ فِي فَلَكَ الْحَرْفِ فِي غَيْرِ مَا مَرَّ

أهم ما يدور في فلكِ هذا الفصل:

(١) كَوْنُهُ عَوْضاً مِنْ حَرْفٍ.

(٢) كَوْنُهُ عَوْضاً مِنْ فِعْلٍ.

الفصل الرابع

تعويضٌ يدور في فلك الحرف في غير ما مرَّ

لَعَلَّ أَهَمَّ مسائل التعويض في الحرف ما يلي:

(١) أن يكون عِوضاً مِنْ حَرْفٍ.

(٢) أن يكون عِوضاً من فعلٍ.

وإليك التفصيل في هاتين المسألتين.

(١) تعويض الحرف من حرف

لَقَدْ مَرَّ أَنَّ تعويض الفعل من الفعل أقيس وأوسع من تعويض حرفٍ من حرفٍ، ولقد اختلف النحويون في أيَّهما أولى بالتعويض، فذهب الكوفيون إلى أَنَّ التوسع في الحرف من حيث التعويض والنيابة أولى، وذهب غيرهم إلى أَنَّ كَوْنَهُ في الفعل أولى^(١).

وبعد فلقد تحدَّثت عن هذه الظاهرة في القرآن الكريم في (التأويل النحوي في القرآن الكريم)^(٢)، ولا ضَيْر في الحديث عنها بإيجازٍ في المثل العربي لتكتمل الصورة وتزداد وضوحاً وإشراقاً. ولقد رأيت أن أتحدث بإيجاز شديد عن التعويض في بعض حروف الجر فيه.

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن: ٤٣/٣، البحر المحيط: ١٦٠/٣، الدر المنصون، ورقة: ١٥٦٢، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٢٥٧.

(٢) انظر: ١٢٥٦.

الباء:

ولعلَّ أهمَّ حروف الجر التي جاءت عِوَضاً من غيرها في المثل العربي الباء،
ولعلَّ أهمَّ مواضع كونها عِوَضاً فيه ما يلي:

(١) أن تكون عِوَضاً من (في).

(٢) أن تكون عِوَضاً من (مع).

(٣) أن تكون عِوَضاً من (من).

واليك الشواهد على ما مرَّ.

(١) أن تكون عِوَضاً من (في):

وهو أكثر هذه المواضع شيوعاً في المثل العربي^(١): ١٢٤٥، ١٢٦٩، ١٤٩٦،
٢١١٦، ٢١٤٣، ٢٢٢٥، ٢٢٩٩، ٣٢٧٦، ٣٢٨٥، ٣٣٨٤، ٣٦٢٦، ٤٢٦٩،
٤٢٧٢، ٤٤٦٥، ٤٣٧١.

ومن ذلك قولهم: «خُذِ الأَمْرَ بقوابله»^(٢): ذكر الميداني أن الباء بمعنى (في):
«والباء بمعنى (في)، أي: فيما يستقبلك منه..»^(٣). وهو قول أبي هلال العسكري
كما يترأى لي: «أي: خُذْهُ عِنْدَ استقباليه قبل أن يُذَبِّرَ..»^(٤)، فهذا النصُّ
يُوحِي بأنَّ الباء بمعنى (عند) التي تَدُلُّ على ظرفيّة (في).

ويترأى لي أنّه يجوز أن تكون الباء بمعنى (مع) أي: خُذِ الأَمْرَ مصحوباً
بقوابله.

وقولهم: «خَيْرُ لَيْلَةٍ بِالْأَبَدِ لَيْلَةٌ بَيْنَ الرَّبَّانِي وَالْأَسَدِ»^(٥) أي: في الأبد

(١) انظر مجمع الأمثال في هذه الأرقام.

(٢) مجمع الأمثال: ٢٣١/١، رقم: ١٢٤٥، وانظر: جهرة الأمثال: ٤١٨/١، رقم: ٦٩٨، المستقصى في

أمثال العرب: ٧٢/٢، رقم: ٢٥٧، كتاب الأمثال: ٢١٤، رقم: ٦٤٥، لسان العرب (قبل).

(٣) مجمع الأمثال: ٢٣١/١.

(٤) جهرة الأمثال: ٤١٨/١.

(٥) مجمع الأمثال: ٢٤٠/١، رقم: ١٢٦٩.

(الدهر).

وقولهم: «أَذَلُّ مِنْ قَيْسٍ بِجَمَصٍ»^(١) أي: في حصص.

(٢) أَنْ تَكُونَ عِوَضًا مِنْ (مَعَ):

ومن ذلك قولهم: «رَكِبْتُ عَثْرُ بِجَذَجٍ جَمَلًا»^(٢) أي: مع جَذَجٍ، على أَنَّ (مَعَ) للمصاحبة.

وقولهم: «نَكَءُ الْقَرْجِ بِالْقَرْجِ أَوْجَعُ»^(٣) أي: نَكَءُ الْقَرْجِ مَعَ الْقَرْجِ أَوْجَعُ، على أَنَّ (مَعَ) للمصاحبة.

(٣) أَنْ تَكُونَ عِوَضًا مِنْ (مِنْ):

ومن ذلك قولهم: «كُلُّ شَاةٍ يَرْجُلُهَا مُعَلَّقَةٌ»^(٤)، أي: مِنْ رِجْلِهَا.

في:

وتأتي عِوَضًا مِنْ (مَعَ)، ومن ذلك قولهم: «خَيْرٌ مَا رُدُّ فِي أَهْلِ وَمَالٍ»^(٥) أي: خيرٌ ما رُدُّ مَعَ أَهْلِ وَمَالٍ. ويجوز أن تبقى (في) على ظرفيتها، أي: محببوك بنفسك أوردك بنفسك خيرٌ رُدُّ في أَهْلِ وَمَالٍ.

وتأتي عِوَضًا مِنْ (إِلَى)، ومن ذلك قولهم: «عَادَ فِي حَافِرَتِهِ»^(٤) أي: إِلَى حَافِرَتِهِ (إِلَى طَرَفِهِ الْأُولَى).

(١) جمع الأمثال: ٢٨٣/١، رقم: ١٤٩٦.

(٢) جمع الأمثال: ٣٠٤/١، رقم: ١٦١٣.

(٣) جمع الأمثال: ٣٤٢/٢، رقم: ٤٢٥٧، وانظر: جهرة الأمثال: ١٥٢/٢، رقم: ١٤٣٢، المستقصى في أمثال العرب: ٢٢٦/٢، رقم: ٧٦٥، كتاب الأمثال: ٢٧٤، رقم: ٨٨٤.

ويروى: «كُلُّ شَاةٍ يَرْجُلُهَا تُنَاطُ».

(٤) جمع الأمثال: ٢٤١/١، رقم: ١٢٧٧.

(٥) جمع الأمثال: ٢٧/٢، رقم: ٢٤٨٢، وانظر: كتاب الأمثال: ٢٨٢، رقم: ٩١٤، جهرة الأمثال:

٤٨٥/١، رقم: ٨٦٧، المستقصى في أمثال العرب، ١٥٥/٢، رقم: ٥٢٢.

ويروى: «عَادَ فُلَانٌ فِي حَافِرَتِهِ».

اللام:

وفي المثل العربي مواضع جاءت فيها اللام عَوْضاً من غيرها، ومن ذلك كونها عَوْضاً من (إلى)، وهي مسألة أكثر من غيرها دوراناً فيه، ومنه قولهم: «رَجَعْتُ حَقِيْقاً^(١) لِأُذْيَانِهَا»^(٢) أي: إلى أذْيَانِهَا.

وقولهم: «صَبَعْتُ لِي إِصْبَعَكَ الْعَمَّالَةَ»^(٣): يَصِلُ (صَبَعَ) إلى مفعول صريح وآخر غير صريح يصل إليه بـ (على): «وَصَبَعَ فُلَاناً عَلَى فُلَانٍ: دَلَّ عَلَيْهِ بالإشارة، وَصَبَعَ بَيْنَ الْقَوْمِ يَضْبَعُ صَبْعاً: دَلَّ عَلَيْهِمْ غَيْرَهُمْ. وما صَبَعَكَ عَلَيْنَا، أي: ما دَلَّكَ. وَصَبَعَ عَلَى الْقَوْمِ يَضْبَعُ صَبْعاً: طَلَعَ عَلَيْهِمْ»^(٤). وَيُفْهَمُ ممَّا فِي (لسان العرب) أيضاً أَنَّهُ يصل إلى مفعول غير صريح بالباء أو (على): «وَصَبَعَ بِهِ وَعَلَيْهِ يَضْبَعُ صَبْعاً: أَشَارَ نَحْوَهُ بِإِصْبَعِهِ...»^(٥). وَذَهَبَ المِيدَانِي إلى أَنَّ اللام فِي هذا المثل للتعليل أو بمعنى (إلى).

وقولهم: «عَادَتْ لِعِثْرِهَا لَمَيْسُ»^(٦) أي: إلى عِثْرِهَا.

وتأتي بمعنى (على)، ومن ذلك قولهم: «قَلَبَ الْأَمْرَ ظَهْراً لِيَبْظُنَّ»^(٧) أي: قَلَبَ

(١) الهَيْف: الريح الحارّة.

(٢) مجمع الأمثال: ٢٧٩/١، رقم: ١٤٦٧، وانظر: كتاب الأمثال: ٨١٨، رقم: ٩٠٧، جهرة الأمثال:

٤٠٦/١، رقم: ٨١٨، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٣٩٦، المستقصى في أمثال العرب:

٨٧/٢، رقم: ٣١٤، لسان العرب (هيف).

(٣) مجمع الأمثال: ٤٠٧/١، رقم: ٢٥١٤.

(٤) لسان العرب (صبع).

(٥) لسان العرب (صَبَعَ)، وانظر مجمع الأمثال: ٤٠٧/١.

(٦) مجمع الأمثال: ٥/٢، رقم: ٢٣٨٥، وانظر كتاب الأمثال: ٢٨٢، رقم: ٩١٢، جهرة الأمثال:

٤٩/٢، رقم: ١٢٠٦، المستقصى في أمثال العرب: ١٥٥/٢، رقم: ٥٢٤، فصل المقال في شرح

كتاب الأمثال: ٣٩٧، لسان العرب (عتر). ويروى: «ليكرها».

وانظر شواهد أخرى على كون اللام بمعنى إلى، مجمع الأمثال، الأرقام: ٢٥٣١، ٢٨٣٨،

٤١٣٥، ٤٦٥٧.

(٧) مجمع الأمثال: ٩٢/٢، رقم: ٣٨٣٨، وانظر: كتاب الأمثال: ٢٢٨، رقم: ٧٠٥، المستقصى في

أمثال العرب: ١٩٩/٢، رقم: ٦٧٢.

الأَمْرَ ظَهَرًا عَلَى بَطْنٍ، وَنُصِبَ (ظَهَرًا) عَلَى الْبَدَلِ مِنَ (الأَمْرِ).

ومن ذلك أيضاً قولهم: «لِلْيَدَيْنِ وَلِلْقَمِ»^(١) أي: أسقطه الله على اليَدَيْنِ وعلى القَمِ.

ومِمَّا عُدَّتْ فِيهِ عِوَضًا كَوْنُهَا فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ (ذلك) عِوَضًا مِنْ حَرْفِ التَّنْبِيهِ، وَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِخِلَافِ الْكَافِ؛ لِأَنَّهُ يُجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لِعَدَمِ التَّعْوِيزِ^(٢).

ومن ذلك أيضاً كَوْنُ اللَّامِ فِي الْمُسْتَغَاثِ عِوَضًا مِنَ الزِّيَادَةِ الْلاحِقَةِ فِي النَّدْبَةِ آخِرِ الْأَسْمِ، كَقَوْلِنَا: يَا زَيْدَاهُ، وَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا^(٣)، وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ ابْنِ أَحْمَدَ: «وَزَعَمَ الْخَلِيلُ — رَحِمَهُ اللَّهُ — أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ بِذَلِكَ مِنَ الزِّيَادَةِ الَّتِي تَكُونُ فِي آخِرِ الْأَسْمِ إِذَا أَضْفَقْتَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: يَا عَجْبَاهُ، وَيَا بَكْرَاهُ، إِذَا اسْتَفْثَتْ أَوْ تَعَجَّبَتْ. فَصَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَعَاقِبُ صَاحِبَهُ، كَمَا كَانَتْ هَاءُ الْجَاحِجَةِ مُعَاقِبَةً يَاءَ الْجَاحِجِ، وَكَمَا عَاقَبَتِ الْأَلْفُ فِي يَمَانِ الْيَاءِ فِي يَمِينٍ»^(٤).

عَنْ

وَتَأْتِي عِوَضًا مِنْ (بَعْدُ)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «سَحَابَةٌ صَنِيفٌ عَنْ قَلِيلٍ تَقَشَّعُ»^(٥) أَي: بَعْدَ قَلِيلٍ تَقَشَّعُ. عَلَى:

وَتَأْتِي عِوَضًا مِنْ (فِي)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «هَلَكُوا عَلَى رَجُلٍ فُلَانٍ»^(٦) أَي: فِي عَهْدِهِ.

(١) مجمع الأمثال: ٢٠٧/٢، رقم: ٣٤٦٥، وانظر: كتاب الأمثال: ٧٧، رقم: ١٦٢، جهرة الأمثال: ٩١/٢، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٩٨، المستقصى في أمثال العرب: ٢٩٣/٢، رقم: ١٠٣٦.

وانظر شاهداً آخر: المستقصى في أمثال العرب رقم: ١٠٣٥.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٥/١.

(٣) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٦/١.

(٤) الكتاب: ٢١٨/٢.

(٥) مجمع الأمثال: ٣٤٤/١، رقم: ١٨٤٩.

(٦) مجمع الأمثال: ٣٨٩/٢، رقم: ٤٥١٣.

(٢) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً مِنَ الْفِعْلِ

ولعلَّ أهم الحروف التي تأتي عِوَضاً مِنَ الْفِعْلِ: يا حرف النداء، وأداة الاستثناء (إِلَّا)، وواو المعية، و(أما).

وتأتي (يا) عوضاً من فعل النداء المحذوف في أحد المذاهب، وفي عامل المنادى مذاهب مختلفة:

(١) أَنْ يَكُونَ حَرْفُ الْندَاءِ عِوَضاً مِنْ ذِكْرِ الْفِعْلِ، وهو قولٌ ظاهر بعيد عن التكلف والتحمل على ما فيه من الجمع بين الْعِوَضِ وَالْمَعْوِضِ منه في عَدَمِ الحذف أحياناً.

(٢) أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مَعْنَوِيًّا، وهو القصد، وردَّ بأنه غير معهود فيما عُدَّ عاملاً معنويًّا.

(٣) أَنْ يَكُونَ حَرْفُ الْندَاءِ مِنْ غَيْرِ تَعْوِيضٍ.

(٤) أَنْ تَكُونَ حُرُوفُ الْندَاءِ أَسْمَاءَ أَفْعَالٍ، وليس في الكلام تقدير أو تعويض، وهو مردود بعدم تحملها الضمائر^(١).

وتأتي واو الْقَسَمِ عِوَضاً مِنَ الْفِعْلِ بخلاف الباء، فإنَّها ليست عِوَضاً منه، ولذلك يجوز أن يجمع بينها وبين فعل القسم^(٢).

وتأتي (إِلَّا) عِوَضاً مِنْ ذِكْرِ فِعْلِ الْاِسْتِثْنَاءِ فِي نَصْبِ الْمُسْتَثْنَى كما يترأى لي حلاً على التعويض في هذه المسألة، وفي ناصب المستثنى مذاهب أوصلها بعضهم إلى ثمانية:

(١) أَنَّهُ (إِلَّا) نَفْسُهَا. وهو مذهب ابن مالك وغيره.

(١) انظر: مع الهوامع: ٤٣/٤، وانظر التفصيل في هذه المسألة في المثل العربي: ٢٤١.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١٣٠/١.

(٢) أنه تمام الكلام كانتصاب (درهماً) في قولنا: عندي عشرون درهماً.
(٣) أنه الفعل المتقدم بواسطة (إلاً)، وهو قول السيرافي وأبي علي الفارسي وغيرهما.

(٤) أنه الفعل المتقدم من غير واسطة، وهو مذهب ابن خروف.
(٥) أنه فعلٌ محذوف من معنى (إلاً)، وهو مذهب الزجاج.
(٦) أنه المخالفة؛ لأنَّ المستثنى يخالف المستثنى منه من حيث النفي والإثبات، وهو مذهب الكسائي.

(٧) أنه (أَنَّ) محذوفةٌ هي وخبرها، أي: إلاَّ أَنْ.
(٨) أنه (إلاً) المركبة من (إِنَّ) و(لا)، فخففت (إِنَّ) وأدغمت النون في اللام، وهو مذهب الفراء^(١). ولعلَّ أقلَّ هذه الأوجه تكلفاً إنَّ كان لا بدَّ من ذكر عامل كوْنُ إلاَّ عاملاً حملاً على عَمِلَ غيرها من الحروف العاملة.

ويستراعى لي أَنَّ واو المعية عَوَضَ من ذكر الفعل كغيرها من الحروف، وهو قول لم يطالغني في أحد المطائُن التي تذكر أَنَّ الواو عاملة من غير تعويض. وفي العامل في المفعول معه أيضاً مذاهب:

(١) أنه ما تقدم المفعول معه من فعلٍ أو شبهه، وهو الظاهرُ فيها لبعده عن التكلف والتحمل.

(٢) أنه الواو، وهو مذهب الجرجاني.

(٣) أنه فعلٌ مضمَرٌ بَعْدَ الواو، وهو مذهب الزجاج.

(٤) أنه الخلاف، وهو قول بعض الكوفيين^(٢).

وممَّا يمكن عَدُّه من هذا الباب أَنَّ (ما) في (حيثاً) و(إذما) جيء بها عَوَضاً

(١) انظر التفصيل في هذه المسألة: مع الموامع: ٢٥٢/٣-٢٥٣، شرح التصريح على التوضيح: ٣٤٩/١، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ١٤٣/٢-١٤٤.

(٢) انظر في ردِّ هذه المذاهب وترجيحها: مع الموامع: ٢٣٧/٣، شرح التصريح على التوضيح: ٣٤٥/١، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ١٣٤/٢-١٣٥.

من الإضافة إلى جملة (١). ولقد عدَّ السيوطي (٢) كون (ما) في حيثاً عِوضاً من الجملة المحذوفة من باب الندرة.

ومن ذلك أيضاً كَوْنُ (أَمَّا) عِوضاً من الفعل في مثل قولنا: أَمَّا زيدُ فعالمٌ، وهي مسألةٌ قَدْ تَحَدَّثْتُ عنها فيما مضى (٣).

ومن ذلك أيضاً ما ذهب إليه الكوفيون من حيثُ كَوْنُ (لا) في (لولا) عِوضاً من الفعل في مثل قولنا: لولا زيدٌ لأَكْرَمْتُكَ، أي: لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأَكْرَمْتُكَ، ولكنَّهم حذفوا الفعل تخفيفاً، وزادوا (لا) عِوضاً (٤)، فصارت بمنزلة (ما) في قولهم: أَمَّا أَنْتَ منطلقاً انطلقْتُ، وهي مسألةٌ قَدْ تَحَدَّثْتُ عنها فيما مضى.

وكون (لا) عِوضاً من الفعل هو الصحيح عند المالقي: «وهذا هو الصحيح، لأنَّه إذا زالت (لا) وَلِيَ (لو) الفعل ظاهراً، أو مقدَّراً، وإذا دَخَلَتْ (لا) كَانَ بعدها الاسمُ، فهذا يدلُّ على أنَّ (لا) نائبةٌ مناب الفعل..» (٥). ولعلَّ ما يعزِّر ذلك أنهم لا يجمعون بين (لا) والفعل، لأنَّه يكون من باب الجمع بين العوض والمُعَوَّض منه.

(١) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٩/١.

(٢) انظر همع الهوامع: ٢٠٧/٣.

(٣) انظر الصفحة ٨٢- من هذا البحث.

(٤) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٥/١، الجنى الداني: ٤٣، معاني القرآن للفراء: ١٠٤/١.

(٥) رصف المباني: ٢٩٤، وانظر: المقتضب: ٧٣/٣، شرح المفصل: ٧٨/٣، الأمالي الشجرية:

١٨٠/١.

جريدة المراجع الوارد ذكرها في الحواشي

- (١) الإبدال، ابن السكيت، تقديم وتحقيق د. حسين محمد شرف، مراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- (٢) الإبدال، أبو الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، المجمع العلمي العربي، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.
- (٣) أدب الكاتب، ابن قتيبة، القاهرة، ١٣٠٠ هـ.
- (٤) أراجيز العرب، للسيد البكري، القاهرة، ١٣١٣ هـ.
- (٥) أساس البلاغة، أبو القاسم الزمخشري، كتاب الشعب، ١٩٦٠ م.
- (٦) الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- (٧) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس.
- (٨) أصول الإملاء، د. عبد اللطيف الخطيب، مكتبة الفلاح - الكويت الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- (٩) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، دار الحكمة، حلبولي دمشق.
- (١٠) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العالي - بغداد، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

(١١) الألفات، ابن خالويه، تحقيق د. علي البواب، مكتبة المعارف — الرياض ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

(١٢) الأمالي الشجرية، ابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر — بيروت.

(١٣) أمالي القاضي، أبو علي القاضي، دار الكتب، ١٣٤٤ هـ.

(١٤) أمثال العرب، المفصل الضبي، الآستانة، ١٣٠٠ هـ.

(١٥) الإملاء والترقيم، عبد العليم إبراهيم، نشر مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٥ م.

(١٦) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات

ابن الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة

١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م، مطبعة السعادة — مصر.

(١٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي

الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧، مطبعة السعادة

— مصر.

(١٨) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، مطبعة

المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م.

(١٩) البحر المحيط، أبو حيّان النحوي، مكتبة ومطابع النصر الحديثة — الرياض.

(٢٠) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد

أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٢١) البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق د. طه عبد

الحميد، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،

١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م، الناشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر في القاهرة.

(٢٢) تاج العروس، الزبيدي، سلسلة تصدرها وزارة الإعلام الكويتية، مطبعة

حكومة الكويت.

(٢٣) التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد

— الرياض، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤، الطبعة الأولى.

(٢٤) التبصرة والتذكرة، الصيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى،

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى،

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

(٢٥) التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر الطوسي، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، مكتبة الأمين - النجف الأشرف.

(٢٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

(٢٧) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، القرطبي، الطبعة الثالثة (عن طبعة دار الكتب المصرية)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

(٢٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، شرح وتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية.

(٢٩) الجاسوس على القاموس، أحمد فارس الشدياق، القسطنطينية، ١٢٩٩ هـ.

(٣٠) جامع الدروس العربية، الغلاييني، نشر المكتبة العصرية - صيدا - بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، ١٩٧٢ م.

(٣١) جهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، القاهرة، ١٩٦٤ م.

(٣٢) جهرة اللغة، ابن دريد، مكتبة المثنى (مصورة).

(٣٣) جموع التصحح والتكسير في اللغة العربية، د. عبد المنعم سيد عبد العال، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٩٧٧ م.

(٣٤) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق طه محسن.

(٣٥) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٣٦) حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي، المكتبة الإسلامية، محمد أزدмир، ديار بكر - تركيا.

(٣٧) حاشية العلامة يس الحمصي على شرح العلامة الشهاب أحمد بن علي الفاكهي المسمى بمجيب النداء على المقدمة المسماة بقطر الندى وبلل الصدى.

(٣٨) الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تحقيق علي النجدي

- وزميلييه، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٥ م.
- (٣٩) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، عبد القادر البغدادي، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٢٩٩ هـ.
- (٤٠) الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت.
- (٤١) الدرر الفاخرة في الأمثال السائرة، حمزة الأصهباني، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، القاهرة، ١٩٧١ م.
- (٤٢) الدرر اللوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، كردستان بالجمالية، ١٣٢٨ هـ.
- (٤٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، من أول القرآن إلى نهاية المائة، السمين الحلبي، رسالة دكتوراة بإشراف الدكتور محمود فهمي حجازي، إعداد أحمد محمد الخراط، ١٣٩٧ هـ-١٩٧٧ م.
- (٤٤) ديوان الأخطل، تحقيق أنطون صالحاني، بيروت، ١٨٨١ م.
- (٤٥) ديوان ذو الرمة، تحقيق كارليل هنري هيس، كمبردج، ١٩١٩ م.
- (٤٦) ديوان رؤية، جمع وليم بن الورد، ليبسك، ١٩٠٣ م.
- (٤٧) ديوان العجاج، بعناية وليم بن الورد، ليبسك، ١٩٠٣ م.
- (٤٨) ديوان علقمة (من مجموع خمسة دواوين)، الوهبيه، ١٢٩٣ هـ.
- (٤٩) ديوان الكميث، تحقيق داود سلوم، النعمان - بغداد، ١٩٦٩ م.
- (٥٠) ديوان النابغة (من مجموع خمسة دواوين)، الوهبيه، ١٢٩٣ هـ.
- (٥١) ديوان الهذليين، دار الكتب، ١٣٦٩ هـ.
- (٥٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دمشق، مطبعة زيد بن ثابت، ١٣٩٥ هـ-١٩٧٥ م.
- (٥٣) سراج الكتبة شرح تحفة الأحبة في رسم الحروف العربية، الشيخ مصطفى طوم، نشر دار البصائر - دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٠ هـ.
- (٥٤) سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق مصطفى السقا وزملائه، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٤ هـ-١٩٥٤ م.
- (٥٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار

- الفكر للطباعة والنشر، الطبعة السادسة، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- (٥٦) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الكتاب الثاني والأربعون، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- (٥٧) شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى، توزيع مكتبة الانجلو المصرية.
- (٥٨) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- (٥٩) شرح الرضي على الكافية في النحو، رضى الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (٦٠) شرح شافية ابن الحاجب، رضى الدين الاستراباذي، ومعه شرح شواهد لعبد القادر البغدادى، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- (٦١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى - مصر.
- (٦٢) شرح شواهد المغني، السيوطي، بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمود بن التلاميذ التركي الشنقيطي.
- (٦٣) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- (٦٤) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، تحقيق د. السيد محمد يوسف، ومراجعة أحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- (٦٥) شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.
- (٦٦) شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية - حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- (٦٧) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق

محمد فؤاد عبد الباقي، ١٩٥٧ م، مصر.

(٦٨) الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تحقيق وتقديم مصطفى الشويحي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر - بيروت، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م.

(٦٩) الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

(٧٠) صحيح البخاري، الإمام البخاري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٧١) ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠ م.

(٧٢) ضرائر الشعر، محمد بن جعفر القزاز القيرواني، تحقيق وشرح ودراسة د. محمد زغلول سلام وزميله، منشأة المعارف بالاسكندرية.

(٧٣) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد النجار، الطبعة الثانية.

(٧٤) طبقات فحول الشعر، تحقيق محمود شاكر، دار المعارف، ١٩٥٢ م.

(٧٥) العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه، ضبط أحمد أمين وآخرين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٨ م - ١٩٥٣ م.

(٧٦) الفاخر، ابن سلمة، تحقيق عبد العليم الطحاوي، القاهرة، ١٩٦٠ م.

(٧٧) فصل المقال في شرح كتاب الامثال، أبو عبيد البكري، تحقيق إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، بيروت، ١٩٧١ م.

(٧٨) الفیصل فی ألوان الجموع، عباس أبو السعود، دار المعارف - مصر.

(٧٩) القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع.

(٨٠) الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٨١) كتاب الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث - دمشق، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

(٨٢) كتاب الكتاب، ابن درستويه، تحقيق د. إبراهيم السامرائي وزميله، نشر دار الكتب الثقافية - الكويت، الطبعة الأولى ١٩٧٧ م.

(٨٣) كتاب اللامات، الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، المطبعة الهاشمية - دمشق، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٨٤) الكشف، أبو القاسم الزمخشري، ومعه كتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال لأحمد بن المنير الاسكندري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأخيرة، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م.

(٨٥) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، طبع بعناية وكالة المعارف في مطبعتها البيّنة، ١٩٤١ م.

(٨٦) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان، دمشق، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٨٧) لسان العرب، ابن منظور، دار بيروت - دار صادر، ١٩٥٥ م - ١٩٥٦ م.

(٨٨) المبتدأ والخبر في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحموز، (تحت الطبع)، دار عمّار للنشر والتوزيع - عمّان.

(٨٩) المبدع في التصريف، أبو حيّان النحوي، تحقيق عبد الحميد طلب، دار العروبة للنشر والتوزيع.

(٩٠) مجالس ثعلب، ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف - مصر.

(٩١) مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٥ م.

(٩٢) المحاجة بالمسائل النحوية، أبو القاسم الزمخشري، تحقيق الدكتور بهيجة باقر الحسيني، مطبعة أسعد - بغداد.

(٩٣) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح شليبي، القاهرة، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

(٩٤) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، عني بنشره برحستراسر، المطبعة الرحمانية - مصر ١٩٣٤ م.

(٩٥) المخصص، ابن سيده، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق،
١٩١٦ م.

(٩٦) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، دار
إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٩٧) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار
الفكر — دمشق، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، جامعة الملك عبد العزيز، مركز
البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

(٩٨) المستقصى في أمثال العرب، الزمخشري، الهند، ١٩٦٢ م.

(٩٩) مسند الإمام أحمد بن حنبل، القاهرة، ١٣١٣ هـ.

(١٠٠) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق ياسين محمد
السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية — دمشق، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

(١٠١) معاني القرآن، الفراء، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، مراجعة علي النجدي
ناصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(١٠٢) المعاني الكبير، ابن قتيبة، تحقيق عبد الرحمن اليماني، حيدر آباد،
١٣٦٨ هـ.

(١٠٣) المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور الجواليقي،
تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب،
١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

(١٠٤) مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حد
الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر — بيروت، الطبعة الخامسة،
١٩٧٩ م.

(١٠٥) الفضليات، الفضل الضبي، شرح وتحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون،
دار المعارف، ١٣٧١ هـ.

(١٠٦) المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة،
١٣٨٨ هـ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث
الإسلامي.

- (١٠٧) المقرب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني — بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- (١٠٨) الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية — حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- (١٠٩) منشور الفوائد، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م.
- (١١٠) من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، الطبعة الخامسة، ١٩٧٥ م، مكتبة الانجلو المصرية.
- (١١١) المنصف، شرح الإمام أبي الفتح بن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- (١١٢) المنهج الصوقي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- (١١٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (١١٤) نوادر أبي زيد الأنصاري، تحقيق سعيد الخوري، بيروت، ١٨٩٤ م.
- (١١٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم، دار البحوث العلمية — الكويت، الجزء الأول بتحقيق عبد السلام هارون ود. عبد العال سالم.

فَهْرَسْتُ الْمَوْضُوعَاتِ

- (١) التقديم: ٣ - ٤
 (٢) التمهيد: حَدُّ التعويض والإبدال والقلب وما بينها من اتفاق
 أو اختلاف ٥ - ٥

الفصل الأول

تعويض يَدَوْرُ في فلك الحركة والحروف غير العاملة

في بنية الكلمة أو غيرها

١١٦-١٧

أَهْمُ ما يدورُ في فلك هذا الفصل حملاً على العِوض:

- (١) تاء التأنيث ١٩ - ٣٥
 أَهْمُ المواضع التي تكون فيها عِوضاً:
 (١) أَنْ تكونَ عِوضاً مِنْ فاء الكلمة: ٢٢ - ٢٤
 (٢) أَنْ تكونَ عِوضاً من عين الكلمة: ٢٤ - ٢٦
 (٣) أَنْ تكونَ عِوضاً من حرف زائدٍ لمعنى: ٢٦
 (٤) أَنْ تكونَ عِوضاً من حرف زائدٍ لغير معنى: ٢٦ - ٢٨
 (٥) أَنْ تكونَ عِوضاً مِنْ مَدَّة تَفْعِيل: ٢٨
 (٦) أَنْ تكونَ عِوضاً من التضعيف: ٢٨
 (٧) أَنْ تكونَ عِوضاً مِنْ أَلِف التأنيث: ٣٠ - ٣٢
 (٨) أَنْ تكونَ عِوضاً من ياء الإضافة: ٣٢ - ٣٣
 (٩) أَنْ تكونَ عوضاً مِنْ لام الكلمة: ٣٣ - ٣٤

(١٠) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ أَلْفٍ (فِغْلَالٍ) أَوْ (فِئْعَالٍ)

أو غيرهما: ٣٤ - ٣٥

(٢) الهاء: ٣٦ - ٤٠

أهم المواضع التي يمكن أَنْ تكون فيها عِوَضاً:

(١) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ عَلَمِ التَّأْنِيثِ (التاء): ٣٦ - ٣٨

(٢) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِمَّا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ (أَي): ٣٩

(٣) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ حَرَكَةِ عَيْنِ الْفِعْلِ: ٣٩

(٤) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ حَرْفِ الْقِسْمِ: ٣٩ - ٤٠

(٣) اللام: ٤١ - ٤٢

تأتي اللام عِوَضاً فِي مَوْضِعَيْن:

(١) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنَ التَّضْعِيفِ فِي (إِنَّ): ٤١ - ٤٢

(٢) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنَ الْأَلْفِ السَّاكِنَةِ لِيَصِحَّ

الابتداء بها: ٤٢

(٤) تضعيف الحرف: ٤٣

يأتي التضعيف فيما يلي: ٤٣

(١) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَحذُوفَةِ بَعْدَ

حرف ساكن: ٤٣

(٢) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً مِنَ الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ فِي التَّثْنِيَةِ: ٤٣ - ٤٤

(٣) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً مِنْ لَامِ الْكَلِمَةِ: ٤٤ - ٤٥

(٤) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً مِنْ أَلْفِ (فَاعِلٍ): ٤٥ - ٤٦

(٥) الألف واللام: ٤٧ - ٥٠

أهم مواضع كونها عِوَضاً:

(١) أَنْ يَكُونَا عِوَضاً مِنْ هَمْزَةِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ

وهَمْزَةُ النَّاسِ: ٤٧ - ٤٩

(٢) أن يكونا عَوْضاً من المضاف إليه على مذهب

الكوفيين: ٥٠- ٤٩

(٦) الياء: ٦٠- ٥١

أهم مواطن كونها عَوْضاً:

(١) أن تكون عَوْضاً من الحرف الزائد أو الأصيل في كل جمع

تكسير من باب (فعاليل)، وما يشبهه في السكنات

والحركات وعدد الحروف: ٥٤- ٥١

(٢) أن تكون عَوْضاً من الحرف الزائد أو الأصيل المحذوف في

بعض صيغ التصغير: ٥٦- ٥٤

(٣) أن تكون عَوْضاً من تاء التانيث في المفرد: ٥٧- ٥٦

(٤) أن تكون عَوْضاً من ضمة التصغير المحذوفة: ٥٩- ٥٧

(٥) أن تكون عَوْضاً من النون في (أناسين)

و(ظرايين): ٦٠- ٥٩

(٦) أن تكون عَوْضاً من عين الكلمة: ٦٠

(٧) التنوين: ٧٤- ٦١

أنواع التنوين:

التنوين حملاً على المعوض منه أربعة أنواع: ٧٤- ٦٢

(١) أن يكون عَوْضاً من حرف: ٧٠- ٦٣

(٢) أن يكون عَوْضاً من كلمة: ٧٠ -

(٣) أن يكون عَوْضاً من جملة: ٧٢- ٧١

(٤) أن يكون عَوْضاً من الفتحة: ٧٣- ٧٢

(٨) النون: ٨١- ٧٥

تأتي عَوْضاً فيما يلي:

(١) أن تكون عَوْضاً من علامة الرفع (الضمة) في الأمثال

- الخمسة: ٧٥
- (٢) أن تكونَ عِوَضاً من علامة الرفع والتنوين في المثني
- ٧٦- ٧٥ وجمع المذكر السالم:
- (٣) أن تكونَ عِوَضاً من حرف الإطلاق في القوافي
- ٨١- ٧٦ المطلقة:
- (٩) ما: ٨٢- ٨٤
- أهم مواضع كَوْنُهَا عِوَضاً:
- (١) أن تكونَ عِوَضاً مِنْ (كان) المحذوفة: ٨٢- ٨٣
- (٢) أن تكونَ عِوَضاً من المضاف إليه: ٨٣- ٨٤
- (١٠) الميم: ٨٥- ٨٧
- تأتي الميم عِوَضاً في ثلاثة مواضع:
- (١) أن تكونَ عِوَضاً مِنْ حرف النداء: ٨٥- ٨٦
- (٢) أن تكونَ عِوَضاً مِنْ حرف التعريف: ٨٦- ٨٧
- (٣) أن تكونَ عِوَضاً من أَلِفِ المفاعلة: ٨٧
- (١١) الألف: ٨٨- ١٠٢
- أهم المواضع التي تأتي فيها الألف عِوَضاً:
- (١) أن تكونَ عِوَضاً من اللام في بعض الأسماء: ٨٨- ٩٢
- (٢) أن تكونَ عِوَضاً من التنوين في الوقف على
- النصوب: ٩٢- ٩٣
- (٣) أن تكونَ عِوَضاً من لام الاستغاثة: ٩٣
- (٤) أن تكونَ في المثني عِوَضاً من الضمة في المفرد: ٩٣
- (٥) أن تكونَ عِوَضاً من الهاء في الوقف: ٩٣- ٩٤
- (٦) أن تكونَ عِوَضاً من إحدى ياءي النسب: ٩٤- ٩٥
- (٧) أن تكونَ عِوَضاً من المضاف إليه: ٩٦- ٩٧

- (٨) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ ضَمَةِ التَّصْغِيرِ فِي بَعْضِ الْمُبَهَمَاتِ
 ٩٧- ٩٨ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ:
- (٩) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ فَاءِ الْكَلِمَةِ: ٩٨- ٩٩
- (١٠) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ: ٩٩- ١٠١
- (١١) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ الْهَاءِ: ١٠٢
- (١٢) الْأَلْفُ وَالتَّاءُ: ١٠٣
- (١٣) أَنْ: ١٠٤- ١٠٥
- تَأْتِي عِوَضاً فِي مَوْضِعَيْنِ.
- (١) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ لَامِ التَّعْلِيلِ فِي أَحَدِ
 ١٠٤ التَّأْوِيلَاتِ:
- (٢) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنَ الْقَوْلِ إِذَا كَانَتْ تَفْسِيرِيَّةً: ١٠٥
- (١٤) الْهَمْزَةُ: ١٠٦
- (١٥) السِّينُ: ١٠٧- ١٠٩
- تَأْتِي عِوَضاً فِي مَوْضِعَيْنِ:
- (١) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنَ الْحَرَكَةِ: ١٠٧- ١٠٨
- (٢) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنَ الضَّمِيرِ: ١٠٩
- (١٦) الْوَاوُ وَالنُّونُ ١١٠- ١١١
- (١٧) الْحَرَكَةُ عِوَضاً مِنَ الْحَرَكَةِ: ١١٢
- (١٨) الْحَرَكَةُ عَلَى عَيْنِ الْفِعْلِ الْمَعْتَلِ النَّاقِصِ الْمَجْزُومِ عِوَضاً مِنْ
 ١١٣ ذَهَابِ لَامِهِ:
- (١٩) تَعْوِضٌ يَدُورُ فِي فَلَكَ الْحُرُوفِ الْمُنْفَصِلَةِ عَنِ
 ١١٤- ١١٦ الْكَلِمَةِ:

الفصل الثاني

١١٧-١٣٢

تعويض يدور في فلك الاسم:

أهم مسائله حملاً على العوض:

(١) تعويض الاسم من الاسم: ١١٩

أهم ما يمكن أن يكون من باب التعويض في هذه المسألة حملاً على المعوض منه:

(١) تعويض يدور في فلك اسم الفاعل: ١٢٠-١٢١

(٢) تعويض يدور في فلك فيعل: ١٢١-١٢٢

(٣) تعويض يدور في فلك فَعَلَ: ١٢٢-١٢٣

(٤) تعويض يدور في فلك أفعل التفضيل: ١٢٣-١٢٤

(٥) تعويض يدور في فلك فَعُول: ١٢٤

(٦) تعويض يدور في فلك فَعُل: ١٢٤-١٢٥

(٧) تعويض يدور في فلك فُعِل: ١٢٥

(٨) تعويض يدور في فلك اسم المفعول: ١٢٥-١٢٦

(٩) تعويض يدور في فلك فَعْلَان: ١٢٦

(١٠) تعويض يدور في فلك فَعْل: ١٢٦

(١١) تعويض يدور في فلك المصدر: ١٢٦-١٢٨

(٢) تعويض الاسم من الفعل: ١٣١

أهم مواضع كون الاسم عوضاً من الفعل:

(١) فيما بعد أمّا مِنْ أسماء: ١٢٩

(٢) فيما فيه مصدرٌ منصوب من غير عامل على أنّه من باب

المفعول المطلق: ١٢٩-١٣٠

(٣) تعويض الاسم من الحرف: ١٣٢

الفصل الثالث

تعويضٌ يدورُ في فلك الفعل ١٣٣ - ١٤٤

أهم مسائل التعويض في هذا الفصل :

(١) أن يكونَ الفعلُ عِوَضاً مِنْ فعلٍ آخر: ١٣٦ - ١٣٨

(٢) أن يكونَ الفعلُ عِوَضاً من المصدر لتصحيح الأصل

النحوي: ١٤٠

(٣) أن يكونَ بناءً عِوَضاً من بناء آخر: ١٤٠ - ١٤٤

(٤) أن يكونَ عِوَضاً من جملة: ١٤٣

(٥) أن تكونَ الجملة عِوَضاً من الفعل: ١٤٣ - ١٤٤

الفصل الرابع

تعويضٌ يدورُ في فلك الحرف في غير ما مرَّ ١٤٥ - ١٥٤

أهمُّ مسائل التعويض في الحرف: ١٤٧

(١) كونه عِوَضاً مِنْ حرفٍ آخر: ١٤٧ - ١٥١

حروف الجر التي تُعَوِّضُ من غيرها في المثل العربي

الباء: ١٤٩

أهمُّ مواضع كونها عِوَضاً: ١٤٨

(١) أن تكونَ عِوَضاً من (في): ١٤٨ - ١٤٩

(٢) أن تكونَ عِوَضاً من (مع): ١٤٩

(٣) أن تكونَ عِوَضاً مِنْ (من): ١٤٩

في: ١٤٩

اللام:	١٥٠-
أهم مواضع كونها عوضاً:	١٥٠-
(١) أن تكونَ عِوَضاً من (إلى):	١٥٠-
(٢) أن تكونَ عِوَضاً من (على):	١٥٠-١٥١
عن:	١٥١
تأتي عِوَضاً من (بَعْدُ):	١٥١
على:	١٥١
تأتي عِوَضاً من (في):	١٥١
(٢) أن تكونَ عِوَضاً من الفعل:	١٥٢-١٥٤
الحروف التي يمكن أن تكونَ عِوَضاً من الفعل:	١٥٢-
(يا) حرف النداء:	١٥٢
إلا أداة الاستثناء:	١٥٢-١٥٣
واو المعية:	١٥٣
ما:	١٥٣-١٥٤
أثماً:	١٥٤
لا:	١٥٤

فهرست أهم مصادر البحث ومراجعته

جريدة المراجع	١٥٥-١٦٣
فهرست الموضوعات	١٦٥-١٧٢

صَدْرُ حَدِيثَا

إِعْتِرَاضُ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ

لِلْعَلَّامَةِ ابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ
(٧٠٨ - ٧٦١ هـ)

تَحْقِيقُ الدُّكْتُورِ
عَبْدِ الْفَتْحِ الْحَمُوزِ
رَشِيدِ قِسْمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ - جَامِعَةُ مُؤْتَه

دَارُ عَمَّانَ
عَمَّانَ

صَدْرُ حَدِيثًا

تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ عَلَى صَحِيْحِ الْبُخَارِيِّ

تَأَلَّفَ
الْحَافِظُ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ ابْنُ حَجْرٍ الْعَسْقَلَانِي
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٥٢

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقُ
سَعِيدُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُوسَى الْقَزْفِي

٥ - ١

دارُ عَمَّار

المَكْتَبُ الْإِسْلَامِي

صَدْرُ حَدِيثَا

الرَّوْضُ الدَّلَانِي
إِلَى
أَمْعَانِ الصَّغِيرِ لِلطَّبَرَانِيِّ

تحقيق
محمد شكور محمود الحاج أمير

٢ - ١

دار عمارة
عمان

المكتب الإسلامي
بيروت

صَدْرُ حَدِيثَا

الْفَاصِلَةُ فِي الْقُرْآنِ

تَأَلَّفَ
مُحَمَّدُ الْحَسَنَّاوِي

دَارُ عَمَّارٍ
عَمَّانَ

المَكْتَبُ الْإِسْلَامِي
بِئِيرُودَتْ